الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان:

الانفتاح السياسي و المنظمات الإجتماعية في الفضاء الجامعي

(مقاربة سياسية تحليلية للتنظيمات الطلابية في الفضاء الجامعي)

جامعة ابن خلدون بتيارت نموذجاً

من إعداد الطالب

غانس محمد

تحت إشراف الأستاذ

د. مهدي العربي

اللجنة المناقشة

د. عدالة محمد	جامعة وهران	رئيساً
د. مهدي العربي	جامعة وهران	مشرفاً ومقرراً
د. بن يزة عبد الرحمان	جامعة وهران	مناقشاً
د. بوسماحة نصر الدين	جامعة وهران	مناقشاً

السنة الجامعية 2012/2011

شكـــر وعرفـــان

أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور "**مهدى العربى**" على تفضله بالإشراف على هذه الدراسة وعلى الاهتمام الكبير والمتابعة المستمرة فى كل مراحل الدراسة فبفضل نصائحه وتوجيهاته القيّمة استطعت الوصول إلى تحقيق الأفضل فى هذا العمل .

كما لا يفوتنى أن أتقدم بالشكر الموصول لكل الأساتذة الذين غرفنا من معينهم وتشرفنا بالدراسة على أيديهم خلال فترة مابعد التدرج والذين أناروا لنا طريق البحث و بذلوا لنا النصح .

و شكرى الموصول إلى كل من ساعدنى و قدم لى يد العون

ألـــف شـــكر

"إِنى رأيت

أنه لا يكتب إِنسان

كتبا فى يومه إِلا قال فى غده لو

غُيِّر هذا لكان أحسن وَلو زيد كذا لكان

يستحسن وَلو قدم هذا لكان أفضل وَلو ترك هذا

لكان أجمل وهذا من أعظم العبر وَهو

دليل على استيلاء النقص

على جملة البشر"

قول الأصفهانى

الإهـــداء

إلى:

- الأسرة الكريمة وخاصة الوالدين العزيزين اللذان علمانى أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلّا بالصبر والعزيمة والإصرار أطال الله بقاءهما وألبسهما ثوب الصحة والعافية ومتعنى ببرهما ورد جميلهما

- جميع الأصدقاء والرفاق والزملاء فى الدرب

- كل من يعمل بصمت وحكمة ورشد فى سبيل بناء وطنه يعطى له أكثر مما يأخذ منه، متصد لكل تحديات الماضى والحاضر،

- كل من يعرفنى ولم يخطه قلمى

إلى كل هؤلاء أهدى ثمرة جهدى هذا

غانس محمد

مقدمـــة عامة: إن الانفتاح السياسي الذي اعتمده النظام الجزائري وتبناه كخيار إستراتيجي ومطلب جماهيري، منهجاً جديداً لتسيير الواقع الاجتماعي ، تطلب من المجتمع الجزائري التنظيم أو الانتظام في هياكل ومؤسسات رسمية تتجلى في الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها وتوجهاتها، سياسية كانت أو اجتماعية ثقافية أو اقتصادية تعمل على رصد انشغالات المواطن وتحويلها إلى مطالب رسمية تشارك النظام من أجل تحقيقها خدمة للصالح العام.

كان لظهور جمعيات المجتمع المدني في تسعينيات القرن الماضي صدى كبير في الأوساط الاجتماعية وعلى مستوى النخب السياسية والثقافية؛ إذ أصبحت هذه الظاهرة تحتل مكاناً بارزاً في خطاب المسؤولين السياسيين وفي كتابات الباحثين والإعلاميين، فكانت كالمولود الذي طال انتظاره، وبعد الولادة أصبح الإشكال يدور حول طبيعة هذا المولود وعن المستقبل الذي ينتظره ودوره في النسق الاجتماعي وعلاقته بالبنى الأخرى؛ وتجدر الإشارة إلى أن بروز الجمعيات بشكل عام في الجزائر خلال هذه الفترة إنما كان خاضعاً لعدة اعتبارات وعوامل خارجية وأخرى داخلية، فالخارجية تتمثل أساساً في التحول الذي شهده العالم عقب سقوط جدار برلين وانهيار المعسكر الشيوعي والظروف السياسية التي أعقبت ذلك، أما الداخلية فهي كثيرة ومتعددة، ومازال البحث فيها متواصلاً، لتظهر إلى الساحة من حين لآخر قراءات متباينة حول هذا الموضوع، وعموماً فإن كل هذه القراءات تتمحور حول سبب رئيسي أدى إلى بروز جمعيات المجتمع المدني بالجزائر بهذا العدد الكبير وفي فترة وجيزة، وهو القطيعة التي حدثت بين الدولة والمواطن نتيجة لرغبة المواطنين في ولوج النظام الديمقراطي والممارسة السياسية، وهذه نقطة أساسية وجوهرية عند البحث في إشكالية المجتمع المدني سواء في الجزائر أو غيرها.

ولما كانت ولادة هذه الجمعيات تعبر عن الشعور بفقدان بعض الحقوق والحاجيات لدى الشرائح التي تمثلها، مثل المطالبة بتحسين الوضع المعيشي، وحرية التعبير عن الرأي السياسي

والثقافي...فإن وجودها كان من المفروض أن يهدف إلى تحقيق هذه المطالب وغيرها لصالح الفئات الإجتماعية الطامحة إلى غد أفضل.

ومن بين هذه المنظمات التي جاءت كنتاج لهذا الانفتاح، نجد المنظمات التي تنتمي إلى قطاع التعليم العالي والتي اتخذت من الجامعة فضاءاً لها وعلى اختلافها (منظمات طلابية، نقابات عمالية، نقابات الأساتذة) والتي تعطي لنا صورة واضحة عن مدى استجابة المجتمع الجزائري وإقباله على تنظيم نفسه مسايرةً للتجربة التعددية والتوجه الديمقراطي الذي كان بالأساس رغبة جماهيرية تبناها النظام، وضرورة حتمية تعبر عن مدى وعي كل من النظام السياسي والمجتمع الجزائري وإيمانهما بالتغيير.

كانت الحركة الطلابية ولا تزال محط اهتمام مكونات المجتمع المدني والسياسي على حد سواء، نظرا لما كانت تمثله من طليعية في الوعي، وديناميكية في الحراك الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وما كانت تجسدّه من طموحات شعبية ووطنية، وتطلّعات شبابية نحو حرية التعبير والإعلام والتنظيم، وديمقراطية التعليم والسياسة، وما التدافع بشكل كبير على إنشاء هذه المنظمات إلاّ الاعتقاد يقيناً بأنها وحدها الكفيلة بتحقيق هذا الحلم، إلا أن هذا الأمر لم يحدث على الأقل بالشكل المنتظر من طرف بعض الفئات التي كانت تتغنى بانفتاح الجامعة وإطلاق العنان أمام الطلبة الراغبين في تطوير الأداء النقابي ومن ثم السياسي و المساهمة في النهوض بالجامعة التي يعلق عليها المجتمع آمالاً كبيرة، ورأت في ذلك الخلاص من التقهقر والانحدار المستشري، وهنا بدأ الجميع يعيدون النظر في مواقفهم السابقة حول هذه الجمعيات ودورها في الواقع الجديد، وقد مهد هذا إلى ظهور بعض الدراسات العلمية والموضوعية التي حاولت الابتعاد عن الحماس الفياض الذي طبع الفترة الأولى.

و جاءت دراستنا في هذا السياق، حيث حاولنا من خلالها التطرق إلى جانب من الجوانب المهمة في الحركة الطلابية وبالذات في جامعة تيارت، والذي يتمحور حول إشكالية وجود

انحراف في ممارسة هذه التنظيمات وحيادها عن أهدافها الأساسية القائمة على تحقيق أهداف طلابية بحتة إلى القيام أو التطلع إلى بعض النشاطات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر القيام ببعض الممارسات التي من شأنها تغييب الهدف.

إن كل حركة مطلبية طلابية بإمكانها أن تتوسع في سلسلة مطالبها لتحسين الظروف المادية والمعنوية للطالب (من سكن وظروف إقامة وخدمات الإطعام والنقل والظروف البيداغوجية للدراسة..) .وتشكل سلسلة المطالب تراكما كميا – بالنسبة لما تم تحقيقه منها – بالنسبة لوعي الجماهير الطلابية، يشعرهم بوحدة الانتماء لقطاع ذي مصالح واحدة، وطموحات واحدة، وتطلعات متشابهة، ومصير مشترك ؛ ويمثل ذلك الشعور الأبجديات الأولى للوعي لدى جموع الطلبة بكيانهم السياسي، الذي له مكاسب وشأن عام وأجندة عمل.

نحاول من خلال دراستنا هذه الكشف عن مدى تشبع هذه الفئة من المجتمع بثقافة سياسية تؤهلها لكي تكون فاعلة اجتماعياً وسياسياً، ومدى تبلورها داخل إطار تنظيمي يسمح لها التعبير عن مطالبها الأساسية التي تأسست من أجلها، حيث أن هذه المنظمات تمتاز بأنها منظمات تعالج مشاكل أعضائها وتعمل على المطالبة بحقوق جميع الفئات الاجتماعية التي تمثلها سواء كانوا من أعضائها أم لم يكونوا، ومن المعروف أن هذه المنظمات الاجتماعية منظمات غير سياسية هدفها تحقيق مطالب الفئة الاجتماعية التي تمثلها، ولكن ما مدى متانة هذا الستار الذي يفصل النضال النقابي الاجتماعي والثقافي غير السياسي عن النضال السياسي.

إن هذا التفاعل الذي تجسد بتواجد رسمي لمنظمات تعمل على التصدي لكل المعوقات التي من شأنها عرقلة السير الحسن للمؤسسة الجامعية أو على الأقل تبليغها للقائمين على أمر الجامعة هو بمثابة تجربة حقيقية لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، كونها بداية لتجسيد الانفتاح السياسي وتفعيل العمل الديمقراطي المنشود، وهذا من خلال التعبير بطريقة حرة عن المطالب الفردية والجماعية التي تظهر داخل الجامعة، وتعتبر الانتخابات أحد أهم أشكال المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية،

وبالتالي فهي مران للطلبة لممارسة الحياة الديمقراطية بكل أشكالها عبر مشاركتهم في الانتخاب والترشح في المجالس الطلابية والهيئات الداخلية للكتل الطلابية، وبدأ بدوره يؤسس للمشاركة الطلابية في الحياة العامة.

الممارسة العملية تؤسس لحياة مشاركة سياسية حقيقية، بمعنى التدريب عملي على كيفية ممارسة الحياة الديمقراطية والمشاركة في القضايا العامة، عبر المشاركة بالانتخابات، وما يرافقها من حملات انتخابية وما يعقبها من قبول بنتائجها، واحترام إرادة الناخبين في اختيار من يمثلهم.

يوعز الكثيرون ممن اهتموا بدراسة الحركات الاجتماعية بوجه عام والطلابية على الخصوص أن ما آلت إليه هذه الأخيرة في لحظتها الراهنة من مأزق تاريخي، وأزمات مستفحلة، هي في الأصل وثيقة الارتباط بالترعة الفردية، والشكلية الإيديولوجية، والتجنيح الحزبي، و"الكولسة " التنظيمية، بعيدا عن الأفق الرحب للديمقراطية، ووحدة الممارسة الطلابية، والإيثار النضالي، وهذا ما أدى بنا إلى التساؤل أو البحث عن مدى صدق ودقة هذا الحصر في الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية، والمسببات التي أبدّت الأزمة، بل وحوّلتها من أزمة ظرفية إلى أزمة هيكلية، تجلّت في استشراء ظاهرة اللامبالاة والعكوف على الذات الفردية، والاهمام باللّذات القريبة والآنية، وإلغاء انشغالات الشأن العام، والذات الجماعية، وقضايا الشعب والوطن والأمة من مساحة الاهتمام، وكذلك العجز عن الإمساك بخيط الترابط العضوي بين طموحات الذات الفردية، وسياقات ومتطلبات الضرورة واللحظة التاريخية للذات الجماعية.

من خلال هذا الطرح الوجيز توصلنا إلى بلورة التساؤل الأساسي لموضوع البحث أو الإشكالية الأساسية بشكل أدق على النحو التالي" **:هل تساهم التنظيمات الطلابية في الجامعة (جامعة تيارت) كأحد أهم أطراف المنظمات الإجتماعية محل البحث في تفعيل المسار الديمقراطي في أعقاب الانفتاح السياسي الذي تبناه النظام الجزائري كخيار إستراتيجي،**

وذلك عن طريق مشاركة سياسية فعلية لغتها الحوار وهدفها تنمية المصلحة العامة للمجتمع؟ . وما مدى تبعية هذه الأخيرة أو انتماءها للجمعيات والأحزاب السياسية؟".

بناءاً على الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة حاولنا صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية تصب في نفس السياق للإشكالية العامة والغرض منها تبسيط هذه الأخيرة وتقديمها بشكل تسهل معه الإجابة عن التساؤل المطروح بشكل تسلسلي عبر فصول وأجزاء الدراسة، وتمت بالتالي صياغة هاته الأسئلة على الشكل التالي:

- ❖ هل هناك أداء ديمقراطي مبني على الحوار والنقاش البناء في ممارسات التنظيمات الطلابية (بجامعة عبد الرحمن ابن خلدون بتيارت)؟
- ❖ هل هناك إنتماء سياسي لهذه التنظيمات، تسعى من خلاله إلى المشاركة والتأثير في النظام السياسي؟
- ❖ هل تعتبر المنظمات الطلابية مدارساً سياسية يتوج الناشطون فيها بتأهيل لممارسة السياسة والمشاركة في التنمية الإجتماعية وتفعيل الأداء المؤسساتي؟ أو المساهمة في صقل وتكوين نخب سياسية واجتماعية مؤهلة للقيادة وتحقيق طموح ورغبة فئات المجتمع؟
- ❖ هل تهدف التكتلات الجامعية بشتى أنواعها إلى خدمة المصلحة العامة للطلبة والمسطرة في برامجها؟، أم تعتبر مجرد مطايا يعتليها أصحاب المصالح الشخصية من أجل تحقيق مآرب أخرى غير معلنة؟

وتقريباً لموضوع البحث من القارئ وإعطاءه نظرة ولو نسبية عن نتائج البحث المتوخاة، قمنا بصياغة عدد من الفرضيات، حاولنا من خلالها تقديم بعض الإجابات النموذجية والمؤقتة للأسئلة المطروحة في مقدمة هذا البحث، والعمل عل تأكيد صدقها من عدمه خلال مجريات الدراسة وتقديم النتائج البديلة في حال عدم تناسب هذه الأخيرة ونتائج البحث وكانت كالآتي:

أولاً - تعاني الحركة الطلابية الجزائرية من التجنيح الحزبي والانتماء السياسي الذي أدى إلى تفككها كجزر مستقلة لا يربط بينها إلا التواجد داخل الجامعة.

ثانياً - الحركة الطلابية في الجامعة لم تستطع إحداث تغيير يذكر في تعزيز المشاركة السياسية من خلال ممارسة ديمقراطية فعالة.

ثالثاً -لم تنجح الحركة الطلابية في خلق قيادات طلابية قادرة على إعادة بث الروح في الحركة الطلابية، ولا قيادات سياسية ومجتمعية تؤمن بالممارسة الديمقراطية.

رابعاً -حياد هذه التنظيمات عن الأهداف المسطرة في برامجها، وتغليب المصالح الضيقة على المصلحة العامة للطلبة.

مبررات اختيار الموضوع: تراوحت مبررات اختيارنا لهذا الموضوع بالذات دون غيره بين ذاتية وموضوعية، أما الموضوعية فهي نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بداية من عام 1988 وما رافقها من تطورات هامة على جميع الأصعدة ، لعب ويلعب فيها المجتمع المدني الجزائري دورا مهماً، والمنظمات الاجتماعية والطلابية موضوع الدراسة كطرف من أطراف هذا المجتمع المدني على وجه الخصوص، هدفها الرقي بالأداء السياسي إلى مستوى التوجه الديمقراطي الذي تبناه النظام السياسي الجزائري والبحث بالتالي عن مدى فاعليتها في الدفاع عن مبادئ الحرية الديمقراطية وعن تطلعاتها المستقبلية في خدمة المصلحة العامة للفئات التي تمثلها أولاً والمجتمع ككل ثانياً، بالإضافة إلى كون الشريحة المبحوثة، وهي الحركة الطلابية تشكل الطليعة الفاعلة والمؤثرة في قطاع الشباب، و نعتقد يقيناً بأن عوامل التغير في المجتمع تكمن في الطليعة الشبابية، والمعبر عنها بالطلبة والحركات الطلابية، كون الطلبة والشباب شريحة متغلغلة أفقيا في المجتمع، فهم من سيبني أسر الغد، وهم من سيقع على عاتقهم تربية الأجيال القادمة، وهم من سيشكلون مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لذا فإن دراسة الحركة الطلابية يكتسب أهمية خاصة في

التخطيط لإعادة بناء المجتمع على أسس عصرية وبأبعاد حضارية تنطلق من أعماق الموروث الثقافي الوطني، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن السبب الذي دفعني بقوة إلى اختيار هذا الموضوع هو اعتقادي بالدور الكبير الذي من الممكن أن تلعبه هذه التنظيمات داخل الجامعة بالمساهمة في التغيير نحو الأفضل والعمل على الرفع والرقي بمستوى الجامعة الجزائرية وإعطاءها المكانة التي تليق بها، هذا عن الأسباب الموضوعية أم الشق الثاني فيتعلق بمبررات ذاتية، تعود بالأساس إلى أهداف علمية وأخرى عملية يمكن حصرها كالآتي:

- تقديم مساهمة علمية في مجال التخصص، طبقا للتعريف الشائع للرسالة العلمية.

- توثيق البحث، أي كتابته وجعله متاحًا للآخرين.

- توسيع معارفنا حول الواقع الاجتماعي المرتبط بموضوع الدراسة وإعطاءه بعداً أكاديمياً.

- هذا إضافة إلى الرغبة في احتلال مقعد من مقاعد الهيئة التدريسية بالجامعات وهذا مبرر يصبو إليه كل طالب في بداية مشواره بكل تأكيد.

هذا وأملت عليّ الظروف المحيطة بمنصب عملي كموظف في الجامعة، وكذا تخصصي الدراسي في العلوم السياسية اختيار هذا الموضوع كونه يشمل الجانب السياسي للتنظيمات الطلابية التي تنشط داخل محيط الجامعة بالتعرف على مدى فاعلية هذه التنظيمات وقدرتها على التفاعل مع الوسط الاجتماعي والسياسي و هل لها صبغة سياسية أم أن طابعها نقابي اجتماعي بحت؟

أما عن الجانب المكاني للدراسة فيعود اختيارنا لجامعة عبد الرحمن ابن خلدون بتيارت كمؤسسة عمومية ذات طابع علمي ومعرفي حقلاً لدراستنا على غرار باقي المؤسسات الجامعية الأخرى لاعتبارات شخصية، أهمها وكما ذكرت آنفاً أنني كنت موظفاً بها في وقت قريب ولي دراية ببعض خباياها، وعلاقات وطيدة مع بعض موظفيها وأساتذتها وهذا ما من شأنه تذليل

عقبات البحث وسهولة الحصول على المعلومات الكافية للدراسة، إضافة إلى أنها تحتوي على قاعدة بشرية هامة، من طلبة وأساتذة وعمال، ووجود أغلب التنظيمات الطلابية الناشطة على الساحة الوطنية بها، وبالتالي إعطاء صورة عامة على التنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية من خلال النتائج العامة للبحث.

المناهج المستعملة:

لكل دراسة أو بحث علمي أسس منهجية يبني عليها الباحث قاعدته الأساسية في الانطلاق في عملية البحث والدراسة، وتكون هذه الأسس المنهجية بمثابة المرشد الذي يتبناه الباحث حتى تتسم دراسته بالدقة والعلمية.

وهذا بطبيعة الحال انطلاقا من البناء النظري للبحث إلى غاية النتائج التي سوف يتحصل عليها والتي تعتبر تجسيداً لكافة الخطوات التي صاغها الباحث خلال مشواره العلمي، وتبقى دراستنا هذه محاولة للوقوف على المولدات الوضعية للظاهرة بإتباع طريقة بحث متكامل تعتمد على التحليل والمقارنة ثم البحث في البيانات عن العوامل ذات علاقة نسبية معقولة.

وباعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد[1]، ارتأينا الاعتماد على مجموعة من لمناهج، نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن ثم إلى دراسة موضوعية.

المنهج التاريخي يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على

1- دكتور سامر حريفج، وآخرون، **في مناهج البحث العلمي وأساليبه**، ط 2 ، الأردن : منشورات عبد اللاوي، 1999 ص33

اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة المنظمات الاجتماعية داخل الجامعة عموما والتنظيمات الطلابية بالأساس تقودنا إلى دراستها تاريخيا، لفهم نشأة وتطور هذه التنظيمات داخل الجامعة الجزائرية، كما يساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري للحركة الطلابية قبل وبعد التوجه الديمقراطي والإصلاح السياسي الذي عرفته الجزائر بداية من العام 1989 .

كما استعنا **بالمنهج الوصفي** الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها، أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على التنظيمات الطلابية خلال الفترة الأخيرة التي عرف فيها المجتمع المدني الجزائري بمختلف أطيافه طفرة نوعية وكمية ، خلال العهد التعددي ومن خلال الممارسات الانتخابية التعددية المختلفة.

بالإضافة إلى **منهج تحليل المضمون** الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف التشريعات والقوانين التي تنظم عمل هذه المنظمات، ومختلف الوثائق المتعلقة بإنشاء وعمل وانتخابات هذه الأخيرة.

كما ساعدنا **المنهج المقارن** الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه، والاختلاف، بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، وينطلق هذا المنهج من مبدأ، أن تشابه الظروف قد يؤدي إلى نفس النتيجة، ولقد استعنا بهذا المنهج في دراستنا لتطور ونشأة التنظيمات الطلابية في الجزائر، كما اعتمدنا عليه في بعض الملاحظات المتعلقة بتطور نسق المنظمات الإجتماعية في بلدان أخرى مقارنة بالجزائر.

التقنيات المستعملة في البحث :إضافة إلى المناهج اعتمدنا على بعض التقنيات التي رأينا فيها السبيل للحصول على القدر الكافي من المعطيات والمعلومات التي تدعم البحث.

1- تقنية الملاحظة : استعمالنا لهذه التقنية كان ضرورياً، و لم يكن لنا الاختيار في ذلك، نظراً لطبيعة الظاهرة التي ترتكز أساساً على دراسة السلوكيات وردود الأفعال والتصرفات الناجمة عن الفرد ، إضافة إلى كون الباحث يشكل جزءاً من الوسط الجامعي والذي هو ميدان بحثنا.

حيث يعرفها الدكتور **"محمد الحسن إحسان "** الملاحظة بالمشاركة...« :إنها من المصادر الرئيسية للمعلومات ...لأنها تعتمد على ملاحظة الظواهر وتسجيل الحوادث وقت حدوثها، كما تتيح للباحث فرصة مراقبة تصرفات المبحوثين عن قرب دون علمهم[1]».

كما يقول الدكتور عمار بحوش « :تتضمن الملاحظة بالمشاركة، مشاركة الباحث الفعلية في حياة الأفراد موضوع الدراسة ومساهمته في أوجه النشاط التي يقومون بها لفترة مؤقتة وهي فترة الملاحظة[2] » .

2- التقنية الإحصائية : يحتل الإحصاء (أو الأساليب الإحصائية) أهمية خاصّة في الأبحاث العلمية الحديثة، إذ لا تحاول أية دراسة أو بحث من دراسة تحليلية إحصائية التعرض لأصل الظاهرة أو الظواهر المدروسة، فتصور واقعها في قالب قياسي رقمي، وتنتهي إلى إبراز اتجاهاتها وعلاقاتها الظواهر الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فإنّه يصعب إعطاء تعريف دقيق للإحصاء كغيره من العلوم، ولقد اعتمدنا على هذه التقنية في تمثيل المعلومات المقدمة من طرف المبحوثين في شكل أرقام ونسب مئوية.

3-**تقنية المقابلة** :استعملنا في بحثنا هذا المقابلة الحرة« : وهي نوع من أنواع المقابلة التي تتميز بالطلاقة، فلا تتحدد فيها الأسئلة التي توجه للمبحوث للإفصاح عن آرائه، واتجاهاته، وانفعالاته، ومشاعره، ورغباته، كما تلقي الكثير من الضوء على الإطار الشخصي والاجتماعي لمعتقداته ومشاعره» [3]، و يعرفها الدكتور عمار بحوش « تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع

1 محمد الحسن إحسان، **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، بيروت، دار الطبيعة للطباعة والنشر،1986 ، ص26 .

2 د .عمار بحوش :**مناهج البحث العلمي وطريق إعدادات البحوث**، ط2 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص139 .

3- قباري محمد إسماعيل، **مقدمة في علم الإجتماع**، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1997 ، ص63 – 62 .

المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما أنّها تعد من أكثر وسائل جمع المعلومات الضرورية لأي بحث، والمقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنيّة[1]».

ويعرف الدكتور **عبد القادر محمود رضوان** المقابلة الشخصية كما يلي: « هي من أكثر الوسائل لجمع البيانات من الميدان) أي البيانات الأولية(، حيث يقوم الباحث بتحديد موعد لقاء مع مفردات البحث يتم من خلاله إدارة النقاش والحوار عن طريق مجموعة من المثيرات الحافزة ومن خلال هذه المقابلة يتم تجميع الآراء والأفكار والدوافع والرغبات الخاصة بالمفردة، فضلاً عن قدرة الباحث على التعرف على مدى صدق المفردة في إدلائها ببياناتها عن طريق الملاحظة، ومدى الانطباع الأولي لنوع معيّن من الأسئلة ومدى توافق إجاباتها مع المظهر العام والخصائص الخاصة بها، فضلاً عن معرفة الباحث وتحققه من أهم الخصائص التي تتصف بها المفردة عن غيرها من المفردات[2].

وتسمح المقابلة الشخصية بإجراء مزيد من التعمق في البحث والاستفسار عن المقصود من الأسئلة وتنميط وتوحيد المعنى العام من السؤال، وإزالة أي لبس أو سوء فهم للسؤال وإحداث شكل من أشكال التفاعل والألفة بين الباحث وبين المفردة التي تؤخذ منها البيانات والمعلومات.

4- تقنية الاستمارة أو الاستبيان :مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة وإرسالها إلى كلٍّ من الأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيداً للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها[3]"، وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق، ولقد اعتمدنا على هذه التقنية في طرح الأسئلة على مجموعة كبيرة من المبحوثين، أين استحال علينا اللجوء إلى تقنية المقابلة.

1- د. عمار بحوش، **مناهج البحث العلمي**، مرجع سابق،ص. 75 .

2- عبد القادر محمود رضوان، **سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1990 ، ص 83 – 84.

3- فوزي عبد الله العكش، **البحث العلمي، المناهج والإجراءات**، الإمارات العربية المتحدة، مطبعة العين الحديثة، 1983 ، ص. 210 .

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

1-تعريف مفهوم المنظمة الاجتماعية أو الحركة الاجتماعية :يعتبر المفكر**"لورانزفون شتاين"**من أوائل المفكرين الذين وضعوا تحديدا لمفهوم المنظمة الاجتماعية،وذلك في كتابه الشهير(تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1850 - 1789) الذي صدر في عام 1850 ، والذي استخدم فيه مفهوم المنظمة الاجتماعية، للإشارة إلى محاولات الطبقة العمالية اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية متوافقا في ذلك إلى حد كبير مع رؤية"كارل ماركس"في هذا الإطار.

من أهم المحاولات الحديثة لتعريف مفهوم الحركة الاجتماعية، الدراسة التي قام بها المفكر **"رودلف هيبرل "**تحت عنوان (الحركات الاجتماعية -مدخل في علم الاجتماع السياسي)، والتي نشرت في عام 1951 ، وقد سعى هيبرل في هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي هو تطوير نظرية علمية مقارنة عن الحركات الاجتماعية من خلال الإطار الأشمل لعلم الاجتماع العام، وقد توصل**"هيبرل"**إلى فكرة رئيسية مفادها : أن من أهم خصائص الحركة الاجتماعية أنها تهدف إلى إحداث تغيرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام، وخاصة في مجالات توزيع الثروة، وعلاقات العمل.

ويمكن مما سبق تلخيص الحركة الإجتماعية في العناصر التالية:

1- الحركة الاجتماعية هي حركة جمعية هادفة لإحداث تغيير في أي اتجاه، وبأي وسيلة، ولا يستبعد من هذا الفهم الحركات المتشددة الغير قانونية والثورات التي تعدل من بناء المجتمع، وعليه فإن الحركات الاجتماعية تختلف عن الحركات التاريخية.

2- يجب أن تتضمن الحركة الاجتماعية حدا أدنى من التنظيم ويتدرج ذلك من التنظيم غير الرسمي وحتى الحركات ذات التنظيم البيروقراطي والجماعات التضامنية.

3- إن التزام الحركة الاجتماعية بالتغيير والتنظيم، يرتكز على الإرادة الواعية والالتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة المشاركة والايجابية من جانب أعضائها والملاحظ أن أهم الحركات الاجتماعية في العصر الحديث،هي الحركة العمالية والحركة الفلاحية النسائية الثقافية، وتعود أهمية هذه الحركات بالأساس إلى أنها تشمل وتضم في إطارها كل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات في العالم الحديث.

2-الانفتاح السياسي :يقصد بالانفتاح السياسي ذلك التحول أو التوجه في بنية النظام السياسي من نظام مغلق أو أحادي إلى نظام تعددي يكون فيه للمجتمع المدني الدور البارز كالأحزاب السياسية والجمعيات على اختلاف توجهاتها الفكرية والعقائدية، ويسمح من خلاله للأفراد والجماعات الذين يمتلكون أفكاراً وتوجهات تختلف عن ألوان طيف النظام السياسي بتنظيم أنفسهم والتعبير عن آرائهم وميولاتهم وأفكارهم ضمن إطار قانوني[1].

3- الجامعة : إنَّ مصطلح" الجامعة "كما هو في التراث الغربي مترجم إلى العربية (Université) يعني" مؤسّسة مرتبطة بالكنيسة في القرون الوسطى، وكانت مهمّتها ضمان التعليم في المستويين الثانوي والعالي"، ثم صارت تعرّف بأنها« مؤسّسة شعبية رسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، متميّزة بنوع من الحرية والقدرة على التمكين من شهادات ذات صفة وطنية» .

وتعرفها موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية على أنها « مؤسّسات للتعليم العالي والأبحاث، تعطي شهادات أو إجازات أكاديمية لخرّيجيها، وتوفِّر دراسة من المستوى الثالث والرابع (كاستكمال للدراسة الابتدائية والثانوية)، وكلمة جامعة مشتقة من كلمة الجمع والاجتماع...ففيها يجتمع الناس للعلم[2].

1- علي خليفة، الكواري، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2003، ص 117.

2- أنظر :موسوعة ويكيبيديا الحرة http://ar.wikipedia.org/wiki/université

غير أنَّ مثل هذه التعاريف الكلاسيكية لا تلائم طبيعة البحث العلمي المتغيرة، ولا المحيط السياسي والفكري والعلمي المتطور بسرعة فائقة، في عصر ما بعد ثورة المعلومات، ولذا رأينا أنّه من أفضل التعاريف للجامعة، في ظلِّ ما سبق من مقدمات ومفاهيم، هو: « فضاء يجمع طائفة من الباحثين، لهم الحرية الكاملة لمباشرة البحث العلمي في أيّ مجال معرفي كان، فضاء يأوي مجموعة من الباحثين والطلبة يتقاسمون فيما بينهم ما يتعلَّمونه مباشرة .» دون اعتبار للشكل الرسمي، ولا للشهادة التي تقدّم، ولا للجانب القانونيِّ، فكلُّ هذه الأمور شكليّة، حتى وإن وجدت لا ترقى بها أيّ مؤسّسة إلى مستوى الجامعة، إلاَّ إذا كان المحتوى بحثياً حقيقيّاً، فكم من مركز للبحوث، صغير الحجم، قليل العدد، ينتج من المعارف ما لا تنتجه جامعات كبرى.

ونخلص مما تقدّم إلى أنَّ الجامعة فضاء حر، يمارس فيه البحث العلمي، ويتقاسم فيه الباحثون معارفهم، وهي المحيط الذي يدرس إشكالات المجتمع في جميع المجالات، ويعمل على صياغة حلول علمية -عملية لها، فهي بالتالي :آلة لتغيير المجتمعات نحو الأفضل.

4- التنظيمات الطلابية:هي كل تجمع طلابي، ينادي بحقوق الطلبة، تمثل الطلبة على المستوى الجهوي أو الوطني، فهي عبارة عن اتحاد مجموعة من الطلبة من عدة تخصصات ومن أماكن مختلفة في هيكل رسمي منظم من أجل المطالبة بحقوق الطالب وتحسين أوضاعه المتدهورة في كل الميادين، ينحصر نشاطها في مؤسسات التعليم العالي والمدارس الثانوية ومراكز التكوين المهني ، لها طابع نقابي.

الدراسات السابقة:

إن الباحث في تاريخ الحركة الطلابية الجزائرية يجدها ثرية وزاخرة بنضال نقابي وسياسي وحتى ثوري، حيث كان الظهور النقابي الطلابي الجزائري سباقاً إلى الظهور غل خلاف الدول المغاربية، وذلك بظهور أول تنظيم طلابي سنة 1919 في جامعة الجزائر باسم ودادية الطلبة الجزائريين، وتحولت فيما بعد ذلك إلى منظمة الطلبة المسلمين الجزائريين، لكن في المقابل فإن الدراسات التي

تناولت الحركة الطلابية الجزائرية كمكون هام من مكونات المجتمع المدني قليلة جداً وخاصة جانبها السياسي المضيء.

1-من بين هذه الدراسات وعلى قلتها نجد الدراسة التي قام بها الأستاذ" **مريوش أحمد** "من قسم التاريخ بجامعة الجزائر تحت عنوان" **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية و ثورة التحرير 1954**" (*)، وهي دراسة مقدمة كأطروحة لنيل شهادة دكتورة دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، حيث تطرق الباحث من خلالها إلى مساهمة الطلبة في تفعيل العمل السياسي و الدفع به قدماً لبناء عقلية جزائرية جديدة استطاعت أن تتكيف مع الظرف الاستعماري و من تم تقديم جملة من مطالبها المشروعة في إطار الشرعية الدولية رغم تعنت السلطة الفرنسية لهذه المطالب، أما الجانب الآخر و الذي لا يقل أهمية عن الجانب السالف الذكر فهو احتضان الطلبة للثورة و مساهمتهم في تدعيما ماديا و معنويا، وقد خلص الباحث في نهاية دراسته إلى عدة نتائج هامة، وأهمها:

- بروز الوعي الطلابي الجزائري جاء في وقت مبكر من عمر الحركة السياسية في الجزائر، بل ظهر قبل الإعلان الرسمي عن ميلاد الأحزاب.

-ارتبط العمل الطلابي الجزائري بمجريات الحياة السياسية في الجزائر وخصوصا منذ ميلاد نجم شمال إفريقيا سنة 1926 و تأسيس فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة 1927 ، و ميلاد جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 ، و من تم رسمت التنظيمات الطلابية معالمها و نشاطاتها بالأحزاب و الجمعيات السياسية بالجزائر.

2-**دور الجامعة في بناء الوعي** وهي عبارة عن مقاربة سوسيولوجية حول محددات الوعي السياسي لدى الطالب الجامعي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الإجتماع السياسي

*- للإطلاع على الأطروحة أنظر - أحمد مريوش، **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية و ثورة التحرير 1954**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006 .

بجامعة وهران من طرف الطالب" **قصير المهدي** "ركز الباحث من خلال الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة عن ماهية العناصر المؤدية بشكل مباشر ووظيفي إلى بناء الوعي السياسي لدى الطالب الجامعي وماهي محدداته؟، خلص الباحث من خلال تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول إلى أن جملة من العناصر الإجتماعية والثقافية وظروف الحياة الجامعية، فالأصول الاجتماعية المهنية وكذا الجغرافية تبلور وعياً سياسياً واجتماعياً، هذا بالإضافة إلى اختلاف الشعب والتخصصات الدراسية و الجنس.

فصول الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وأربعة فصول، وصولاً إلى النتائج العامة للبحث والخاتمة.

شملت المقدمة على مدخل عام للموضوع تم من خلاله صياغة الإشكالية العامة للبحث والأسئلة الفرعية، ففروض الدراسة، ثم أهمية الدراسة و مبررات اختيار الموضوع، وتبيان المناهج والتقنيات المستعملة، وعرجنا بعد ذلك على تحديد المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة، وخلصنا من خلال هذه المقدمة العامة إلى الصعوبات والعوائق التي اعترضتنا.

أما **الفصل الأول** فتناول الإطار النظري لدراسة المجتمع المدني والحركة الإجتماعية والطلابية بصفة عامة، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول أولها التعريف بالإطار المكاني لموضوع الدراسة، وذلك عبر ثلاث مطالب، فيما تناولنا في المبحث الثاني واقع الديمقراطية والانفتاح السياسي في الجزائر من خلال ثلاث مطالب هو الآخر، أما المبحث الثالث فسلطنا من خلاله الضوء على الحركات الاجتماعية والحركة الطلابية عبر ثلاثة مطالب

فيما تناولنا من خلال **الفصل الثاني** المسار التاريخي للتعليم في الجزائر بداية من مرحلة ماقبل الإحتلال الفرنسي إلى أواخر ثمانينات القرن الماضي إضافة إلى الظروف العامة لنشأة الحركة الطلابية ومسارها.

أما ثالث فصول هذه الدراسة فخصصناه لدراسة الحركة الطلابية في جامعة تيارت من حيث انتماءاتها السياسية ومشاركتها السياسية داخل الأحزاب ومدى انعكاس ذلك على الحركة الطلابية ، وكذلك الممارسات الديمقراطية داخل هذه التنظيمات، وهو فصل اعتمدنا فيه على البحث الميداني عن طريق الاستمارة والمقابلة ، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث متسلسلة، تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى التعريف بمختلف المنظمات الطلابية الناشطة على مستوى جامعة عبد الرحمان ابن خلدون كمؤسسة عمومية ذات طابع علمي ، فيما تناول المبحث الثاني الممارسة السياسية للحركة الطلابية، وذهبنا في ثالث مباحث هذا الفصل إلى الكشف عن الممارسات الطلابية من خلال هذه التنظيمات وعلاقتها بالديمقراطية المنشودة،

تناول الفصل الرابع والأخير من الدراسة دور الحركة الطلابية في صناعة النخبة والقيادات المجتمعية والسياسية، والآليات المتبعة في اختيار قادة العمل الطلابي، بالإضافة إلى علاقة هذه التنظيمات بمحيطها الاجتماعي، وعلاقتها مع إدارة الجامعة والهيئة التدريسية فيها، إضافة إلى طبيعة التحالفات الطلابية ومدى تواجدها ودورها في مواجهة الصعوبات التي تعترض عمل الحركة الطلابية ككل.

صعوبات الدراسة :خلال بحثنا هذا واجهتنا بعض الصعوبات التي لم تنقص رغم ذلك من عزيمتنا لإتمام البحث والقيام به على الأقل في المستوى المطلوب من الموضوعية والدقة العلمية، وعموماً يمكن جمع أهم هذه الصعوبات في نقطتين:

- النقطة الأولى وتتعلق بالبعد المعرفي للدراسة، حيث أن دراسة البعد السياسي للمنظمات أو الحركات الطلابية في الجامعة الجزائرية عموماً، تعتبر من المواضيع القليلة المتداولة خاصة فيما يتعلق بالدراسات الميدانية، وذلك لحداثة الموضوع من ناحية، ولأن موضوع البحث يمتاز ببعض الحساسية لأنه مرتبط بالسياسة التي يعتبر البحث فيها من الطابوهات العلمية.

- وأما النقطة الثانية فتتعلق بالبعد التطبيقي للدراسة، حيث وجدنا صعوبة بالغة في جمع العدد اللازم من الوثائق والمعلومات حول الموضوع، وهذا راجع للعوائق البيروقراطية المعروفة، ثم أن إقناع رؤساء وأعضاء التنظيمات الطلابية بملء الاستمارات لم يكن بالأمر اليسير وهذا نتيجة الشكوك التي يبديها هؤلاء تجاه كل غريب، بالإضافة إلى تزامن الدراسة الميدانية والاضطرابات السياسية الحاصلة على الساحة الوطنية والعربية عامة، حيث لم يتم إقناعهم بذلك إلا بعد وقت طويل حيث كنا نضطر إلى الارتياد على مكاتب هذه التنظيمات، والجهات الإدارية مرات عديدة والتواجد لفترة أطول بها حتى تمكنا من كسب ثقتهم التي ظلت دائماً مشوبة بالحذر والشكوك.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: التعريف بالإطار المكاني للدراسة.

I ـ المطلب الأول: مدينة تيارت عبر العصور

يمتد تاريخ مدينة تيارت ونواحيها إلى حقب تاريخية تعود إلى العصور الأولى للتاريخ وكانت موطأ العديد من الحضارات التي عرفها العالم منذ القدم فتكونت وبفضل هذا التنوع، فسيفساء لازال بعضها من أطلاله باقيا إلى اليوم، شاهدا على تعاقب حضارات مختلفة على هذه المنطقة كالحضارة الفينيقية ، النوميدية، الرومانية، الوندالية، البيزنطية، العربية وصولا للحضارة التركية وانتهاءاً بالوجود الفرنسي.

يعود تاريخ وجود الإنسان في هذه المنطقة إلى فترات تاريخية تمتد من العصر الحجري القديم إلى العصر الحجري الأخير. وتدل الدراسات التي أجريت على بقايا رماد العظام على أن الإنسان الأول عاش في هذه المنطقة خلال الأزمنة الأولى للتاريخ.

من تينقارتيا إلى تيارت:

عرفت المدينة باسمها القديم تينقاريتا في حدود نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني قبل الميلاد. في هذه الفترة، كان الفينيقيون قد وصلوا عند مقربة من المدينة، وكان وجود الرومان ابتداء من القرن الثالث بعد الميلاد وذلك في عهد الإمبراطور الروماني **سابتيم سيفار**، حيث تواصلت الحملات الرومانية حتى تعدت حدود مدينة آفلو بولاية الأغواط الحالية.

تيارت، تاهرت، تاقدمت، أو تاغزوت كلها تسميات لمدينة واحدة جذورها ضاربة في عمق التاريخ، و"تيهرت" التي اختلف الباحثون في تسميتها (منهم من أسماها تايهرت ومنهم من أسماها تيهرت من غير ألف) ، والاسم الثاني هو الأصح[1]، وتعني اللبؤة باللغة البربرية، وهي فعلاً لبؤة بأبنائها عبر التاريخ، كيف لا وقد كانت مهداً للرستميين اللذين حكموا الجزائر مابين 776-

1- ابن الصغير، **أخبار الأئمة الرستميين**، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1986م، ص28.

908م، نظراً لموقعها الإستراتيجي الهام، ولخصوبة أراضيها ووفرة خيراتها، كما مرّ بها العلامة الكبير **"عبد الرحمان ابن خلدون"** الذي استقرّ مدة من الزمن بقلعة **بني سلامة**، وهي تاوغزوت حالياً بإقليم **فرندة**، أين كتب جزءاً هاماً من مقدمته الشهيرة.

كما احتضنت **"تيهرت"** عاصمة **"الأمير عبد القادر"** مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة أثناء التواجد الفرنسي في الجزائر في منطقة "زمالة الأمير عبد القادر" الواقعة في الجنوب الشرقي للولاية.

1- المواقع الأثرية: تزخر مدينة تيارت والمناطق التابعة لها بمواقع أثرية كثيرة. من هذه الآثار ما يعود إلى العصور الأولى للتاريخ. ويمكن حصر هذه الآثار حسب الحقب التاريخية التالية.

أ- العصر الحجري القديم: اكتشفت نقوش صخرية عند حدود نهر واصل وبسيدي الحسني. كما يوجد محطات لبقايا قطع قديمة على امتداد نهر واصل (أو نهر مرجيجة) وكدية بوغرارة[1]

الصورة رقم (1) تمثل نقوش صخرية بمنطقة سيدي الحسني

ب- **العصر الحجري الوسيط:** تم جرد قطع قديمة تعود إلى هذا العصر في مرتفعات قرطوفة وكدية بوغرارة استعملت لأغراض متعددة، منها الكاشطات، والنحاتات وأدوات للصيد،

1- منشورات دار الثقافة لولاية تيارت

بالإضافة إلى بقايا الإنسان البدائية في عدة مناطق كسيدي الحسني، قرطوفة، دحموني، كاف الكرم بالسوقر، وفي تاقدمت.

ج- العصر الحجري الأخير: يوجد بقايا الإنسان الذي عاش في هذا العصر في مناطق عين قادة، جبل قزول، واد عزونية، سيدي خالد ومنطقة تاوغزوت بفرندة. كما يوجد منحوتات صخرية في كاف بوبكر كما تبين الصورة التالية.

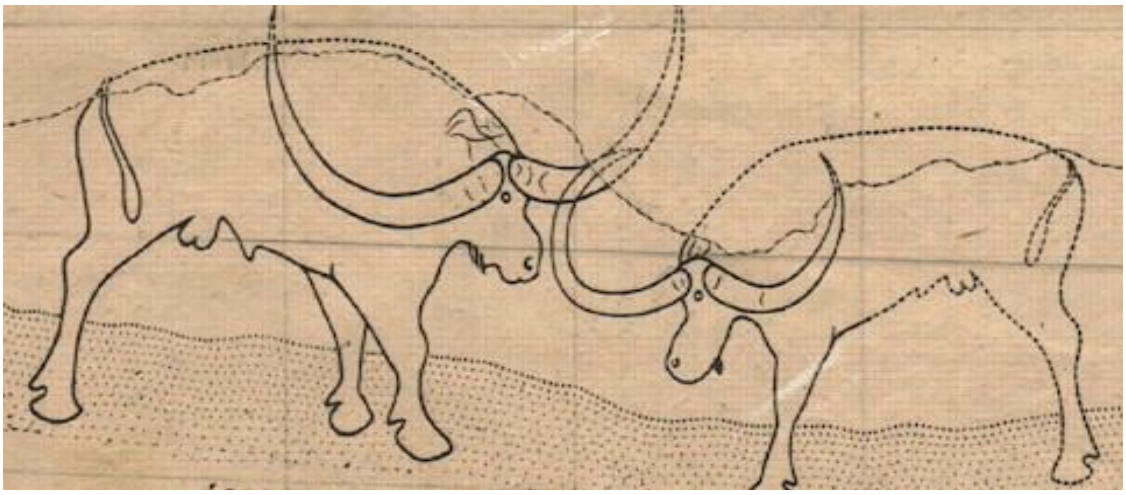

الصورة رقم (2) تمثل منحوتات صخرية بمنطقة كاف بوبكر

د- منطقة الأجدار الثقافية: و تعتبر من أقدم المدن الجزائرية و الشمال افريقية، كانت عاصمة للمملكة البربرية **"الأجدار"** التي لم تستطيع الأمبراطورية الرومانية رغم قوتها أن تحتل شبرا واحدا منها، رغم أنها إحتلت كل شمال إفريقيا، و بعد الفتوحات الاسلامية استعصت تيارت و لم يتمكن المسلمون دخولها بجيوشهم إلا بعد أن عرف ساكنتها وأعيانها القيم الحقيقية للإسلام ونية المسلمين من فتحها فدخلوا طواعية في الإسلام و ساعدوا جيش المسلمين في فتوحاتهم، توجد بها اليوم العديد من الأثار الدالة على عظمة هذه المملكة، ومنها على الخصوص أضرحة السلالة البربرية التي حكمت مملكة الأجدار في شكل أهرامات وعددها ثلاثة عشر، وتشير بعض الدراسات التاريخية إلى أن العمال البيزنطيين هم الذين بنوا هذه الأضرحة في القرن الثالث قبل الميلاد.

الصورة رقم (3) تبين مدخل الأضرحة المتواجدة بمنطقة الأجدار

الصورة رقم (4) تمثل صورة خارجية لمكان الأضرحة

هـ- الدولة الرستمية: عرفت مدينة تيارت أوجها في مرحلة حكم الرستميين، وكانت تيهرت عاصمة الدولة الرستمية التي أسسها عبد الرحمان بن رستم بن بهرام بن سام بن كسرى أنو شروان الملك الفارسي المشهور سنة 776-777 م ، واستمرت قائمة شامخة حتى عام 909، أي ما يقارب 132 سنة إلى أن سقطت على يد الفاطميين بقيادة عبدالله الشيعي فقتل كثيرا من أهلها وشيوخها ونسائها وأطفالها الأبرياء ولم يراعي فيهم أنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وقامت على أعقابها الدولة الفاطمية الشيعية سنة 909م.

شهدت فترة حكمهم رخاء وازدهارا في كل الميادين: الثقافية، الاقتصادية، الاجماعية؛ وكانت هذه الدولة محجة للتجار والعلماء من المشرق ومن إفريقيا. وقد أكسبتها هذه العوامل والظروف المناسبة مكانة مرموقة بين دول وإمارات زمانها[1]. والمعروف عن الدولة الرستمية أنها كرست أهم مبدأ من المبادئ السياسية التي لم تعرفها الدول السابقة وهو مبدأ مسؤوولية الحاكم أمام محكوميه، بحيث أن الحاكم إذا لم يف بالتزاماته أمام رعيته فيتعرض للمساءلة والمحاسبة أمام القضاء أو الهيئة المخولة قانوناً وعزله بالتالي إذا ثبت أنه ليس أهلاً للمسؤولية أو استبداده بالحكم أو أو ما شابه ذلك[2].

لم تكن مدينة تيارت والمناطق التابعة لها موطئاً للشعوب التي أقامت بها فقط، بل كانت مقصدا لعلماء ومفكري تلك الحقبة التاريخية، ولعل أكبر مثال على ذلك إقامة العلامة الكبير، الفيلسوف ورائد علم الاجتماع الحديث عبد الرحمن بن خلدون على هذه الأرض، حيث كانت إقامة هذا العالم الجليل في منطقة تاوغزوت على مقربة من مدينة فرندة وهناك كتب "مقدمته " الشهيرة وجزء من كتاب "العبر" بين سنة 1375و1378.

1- إبراهيم بحاز، **الدولة الرستمية**، نشر جمعية التراث، الجزائر، سنة 1988م ، ص 56.

2- د. محمد عدالة، مقتطف من محاضرة ألقيت خلال مؤتمر الشورى والديمقراطية، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، مارس 1997.

الصورة رقم (5) توضح المغارات التي لجأ إليها العلامة ابن خلدون لكتابة مقدمته الشهيرة

الصورة رقم (6) مأخوذة من مدخل المغارة

و- تاقدمت عاصمة لدولة الأمير عبد القادر:

على أنقاض عاصمة الرستميين تاهرت، أسس الأمير عبد القادر دولته الفتية غداة الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، أقام فيها الصناعة الحربية، وصناعة النسيج، وتحويل الخشب

ونشاطات اقتصادية واجتماعية أخرى، وكانت على تلك الحال إلى أن سقطت في أيدي الفرنسيين سنة 1841.

الصورة رقم (7): صورة جوية للمنطقة الأثرية بتاقدمت

المطلب الثاني: ولايـة تيـارت

أ- التنظيم الإداري: تحمل الولاية الرقم 14 وطنيا، وتتوزع على 14 دائرة و42 بلدية.

ب:الوضع الديمغرافي والمساحة: يبلغ تعداد السكان 839.011 نسمة (تقديرات 2007)في حين تقدر المساحة الإجمالية ب 20673 كلم^2.

ج- الموقع الجغرافي (التضاريس-المناخ).

يحد الولاية:

•من الشمال ولايتي تيسيمسلت و غليزان • من الجنوب، ولايتي الأغواط و البيض • من الغرب ولايتي معسكر و سعيدة • من الشرق ولاية الجلفة

د- الموارد الطبيعية: تزخر الولاية بموارد طبيعية هامة منها 1.609.900 هكتار من الأراضي الفلاحية و 142.966 هكتار من مناطق السهوب و المناطق الغابية 142.422 هكتار، و يبلغ متوسط تهاطل الأمطار من 300 إلى 500 مم سنويا.

كما تزخر ولاية تيارت بموارد هامة من المعادن و الكلس و الصلصال للآجر و القرميد و الرمل الكرواتزي للطحن و الزجاج و كلس المرمر لصخور النحت و الفليس للطرقات و الرمل للبناء.

هـ- المقومات الاقتصادية:

وجود 10 أحواض منحدرة بقدرة 1.500.000 متر مكعب و ستة أخرى في طور الانجاز بقدرة 4.700.000 متر مكعب.

في مجال الفلاحة: بلغ إنتاج الحليب 30.000.000 لتر، و يهيمن على الإنتاج النباتي منتوجات الحبوب لا سيما منها القمح الصلب و القمح اللين و الشعير و الخرطال.

كما تتوفر الولاية على موارد حيوانية تقدر ب 1.190.000 رأسا من الأغنام و 37.652 رأسا من الأبقار و أخيرا 115.957 رأسا من الماعز.

المنشآت الاقتصادية و الإدارية و الاجتماعية: تتوفر الولاية على منشات قاعدية أساسية منها:

- وحدة الميكانيكا للشركة الوطنية للعربات الصناعية (SONACOM)سابقاً
- وحدة بطاريات السيارات والألات الصنتعية بمدينة السوقر.
- وجود منطقة صناعية و تسعة مناطق للنشاط .
- تمر عبر ولاية تيارت، مفترق الهضاب العليا، ثلاث طرق للاتصال (الطرق الوطنية رقم 23 و 14 و 40) التي تضمن الربط بين الشمال و الجنوب و بين الشرق و الغرب ، كما تتوفر على مطار دولي.
- قطب جامعي جديد يتسع 20.000 مقعدا.بيداغوجياً
- و يشمل قطاع الصحة 6 مستشفيات و مراكز استشفائية في الأمراض العقلية، و يبلغ إجمالي الأسرة 1534 سريرا.

و- النشاطات السياحية:

يتوفر قطاع السياحة على:

- 9 فنادق منها 3 مصنفة
- 3 وكالات سياحية خاصة
- 5 مواقع استجمام (حمامات معدنية)
- حظيرة للتسلية

•مركز لتربية الخيول (شاوشاوة)، ويقدّر المختصون "حظيرة شاوشاوة" على أنها أكبر مركز لتربية الخيول في إفريقيا، وأول مخبر علمي عربي خاص بالتلقيح الجيني يزاوج بين تربية الخيول العربية الأصيلة والبربرية.

المطلب الثالث: جامعة عبد الرحمان ابن خلدون بتيارت:

تأسست جامعة ابن خلدون بتيارت كمؤسسة عمومية ذات طابع علمي، ثقافي، تقني بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-271 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001[1] ، تحمل اسم رائد علم الاجتماع الحديث العلامة المشهور عبد الرحمان ابن خلدون.

وقد مرت المؤسسة قبل التحاقها بمصف الجامعات الوطنية بعدة مراحل كالآتي:

1980: إنشاء المركز الجامعي بتيارت

1984: تحويل المركز الجامعي إلى معهدين وطنيين للتعليم العالي (معهد الهندسة المدنية، ومعهد العلوم البيطرية والزراعية)

1992: إعادة إنشاء المركز الجامعي.

2001: إنشاء جامعة ابن خلدون.

عرفت المؤسسة وعلى امتداد 20 سنة منذ إنشائها تطوراً معتبراً في عدد الشعب، فمن ثلاث (3) شعب سنة 1980، إلى حوالي 70 تخصص (النظام القديم والجديد)، كما ارتفع عدد الطلبة من 170 طالب سنة 1980 إلى (17656) طالب خلال الموسم الجامعي 2011/2010. موزعين على 06 كليات ومعهدين، يؤطرهم حوالي 548 أستاذ في مختلف الرتب والتخصصات.

وفيما يلي جدول توضيحي لعدد الطلبة حسب الكليات والشعب للموسم الجامعي 2011/2010..

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2001/09/19، العدد 53.

الجدول رقم (01) يبين تعداد الطلبة حسب الكليات والمعاهد والجنس

الرقم	الكلية / المعهد	عدد التخصصات	تعداد الطلبة						
			الجزائريين		الأجانب		المجموع		
			ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	المجموع العام
1	كلية العلوم والتكنولوجيا وعلوم المادة	37	1573	895	129	15	1702	910	**2612**
2	كلية علوم الطبيعة والحياة	26	1006	1726	80	25	1086	1751	**2837**
3	معهد العلوم البيطرية و الصحة الحيوانية	1	1098	395	39	2	1137	397	**1534**
4	كلية الآداب واللغات	4	789	2247	4	1	793	2248	**3041**
5	كلية العلوم والإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	17	943	1081	0	0	943	1081	**2024**
6	كلية الحقوق والعلوم السياسية	4	1041	1459	0	0	1041	1459	**2500**
7	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	3	630	1828	0	0	630	1828	**2458**
8	المعهد العالي بقصر الشلالة	3	371	47	0	0	371	47	**418**
المجموع العام		98	7451	9678	252	43	**7703**	**9721**	**17424**

*** -** الإحصائيات المقدمة للموسم الجامعي **2011/2010**

الجدول رقم (02) يبين عدد الأساتذة حسب الرتب

الرتبة		العدد	
		ذكور	إناث
أستاذ		16	00
أستاذ محاضر	أستاذ محاضر قسم أ	34	03
	أستاذ محاضر قسم أ	30	15
أستاذ مساعد	أستاذ مساعد قسم أ	163	67
	أستاذ مساعد قسم أ	150	70
المجموع		393	155
المجموع العام		548	

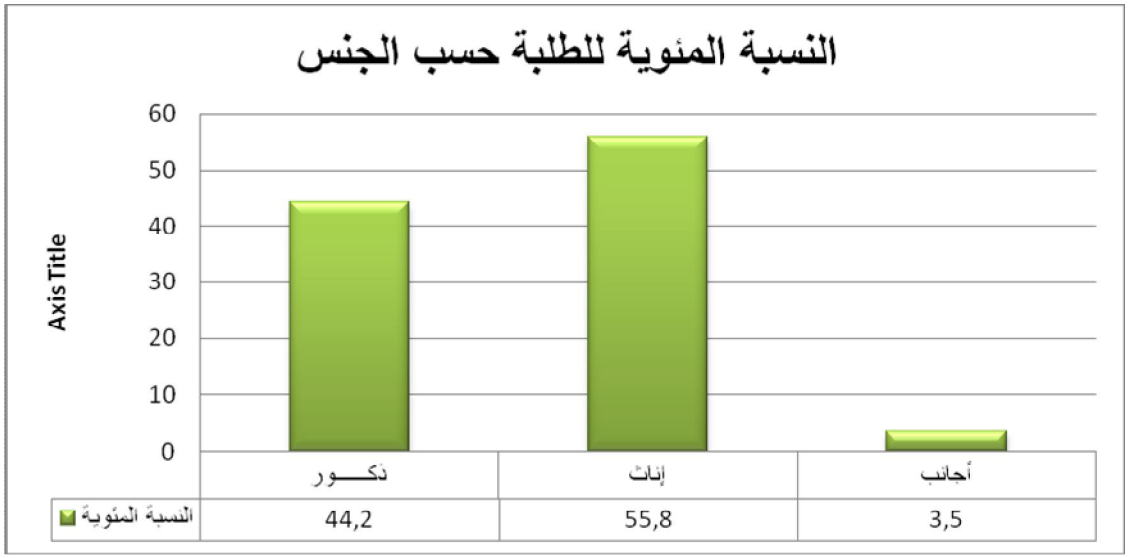

الشكل رقم (01) يبين النسبة المئوية للطلبة الذكور والإناث والطلبة الأجانب

المبحث الثاني :واقع الديمقراطية والانفتاح السياسي في الجزائر

المطلب الأول: أحداث الخامس من أكتوبر 1988

تعتبر أحداث أكتوبر 1988 في التاريخ المعاصر للجزائر توازي من حيث أثارها وانعكاساتها التاريخية والتحولات الكبرى التي أعقبتها ثورة نوفمبر المجيدة التي كانت بداية انعتاق الشعب الجزائري من نير الاستعمار، وكانت أحداث أكتوبر بداية لانعتاق الشعب من نير الاستبداد السياسي وهيمنة الحزب الواحد وتضييق الحريات العامة.

وإذا كانت التحليلات لا تزال تتضارب في معرفة مصدر هذه الانتفاضة الشعبية والتي يعزوها الكثير إلى صراع عصب النظام ولكن مع ذلك استطاعت القوى الحية أن تناسب خطواتها مع حركة التاريخ.

تعود بدايات الأحداث إلى خطاب رئاسي غاضب ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 عندما شعر بمضايقة صقور الحزب ولمح كثيرا إلى ضرورة أن ينتفض الشعب ويقول كلمته ويقوم بالإضراب ليمنع التلاعب بحقوقه، وبالفعل انطلقت عدة إضرابات في المجمعات الصناعية الكبرى مثل مصنع السيارات في ضواحي العاصمة بمنطقة الرويبة، وفي سلك البريد والمواصلات، ثم بدأ الناس يتحدثون عن "الهول" وأن هناك أمر ما سيحدث وفجأة سرت إشاعة تأمر الناس بالإضراب يوم الأربعاء 5 أكتوبر 1988. ولكن الأحداث الفعلية سبقت الإضراب ببضعة ساعات حيث بدأت المظاهرات والتجمعات وتحطيم المحلات العمومية التابعة للدولة في حي باب الوادي وباش جراح بالجزائر العاصمة وذلك يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 1988 مساء. لتنفجر الأوضاع في العاصمة يوم الأربعاء منذ الصباح الباكر وانطلقت عمليات التدمير

والتخريب وتحطيم كل ما يرمز للنظام والدولة والحزب الحاكم. وفي يوم الخميس 6 أكتوبر 1988 تحرك الجيش في حالة استنفار قصوى هي الأولى من نوعها منذ الاستقلال [1].

وردا على الأزمة الوطنية المتطورة، أصدر الرئيس الشاذلي بن جديد تعليماته للوزير الأول آنذاك مولود حمروش لإدخال سلسلة من الإصلاحات السياسية بدءا بالانتقال إلى نظام متعدد الأحزاب. وسُمح لأحزاب المعارضة، التي كان العديد منها يعمل بشكل غير قانوني، بالمشاركة في النقاش الوطني وتم التحضير لانتخابات حرة. وتم إدخال إصلاحات أخرى في قطاعي الصحافة والاقتصاد مما خول مستوى غير مسبوق من الحرية في الجزائر.

إن أحداث أكتوبر لم تكون وليدة صدفة، ولا وليدة شهر أكتوبر، بل هي نتيجة حتمية لتراكمات سابقة وأسباب داخلية وخارجية يمكن حصرها كالآتي:

1- الأسباب الداخلية لأحداث أكتوبر 88 :

- رفض الشعب للأوضاع السائدة يوما بعد يوم عن طريق الإضرابات التي لم يكن يحكمها إطار سياسي يعبر عن تطلعات المجتمع المدني بطرق سلمية منظمة نظرا للغياب التام للجمعيات التي أثبتت التجارب الغربية دورها الإيجابي و هذا أدى إلى اللاتوازن و أفرز اضطرابات طرحت فيما بعد مسألة حرية التعبير والتنقل و غيرها و هذا كمقدمة لإصلاحات دستورية نقلت البلاد لوضعية إيديولوجية جديدة (إيديولوجية ليبرالية)

- فشل النمط الثقافي ودوره الإدماجي مما خلف وراءه اختلال داخل البنى القيمية و البحث عن شرعية جديدة

- الوضعية الاقتصادية الصعبة وما انجر عنها من بطالة وغلاء للمعيشة لعموم طبقات الشعب الجزائري.

1- جريدة الجزائر نيوز، **ملف حول أحداث أكتوبر 88**، العدد 1744، 05 أكتوبر 2009.

2- الأسباب الخارجية لأحداث أكتوبر 88:

العوامل الدولية التي أفرزتها البيئة الديمقراطية و التي كان لها دور في التحول الديمقراطي في الجزائر هي:

- المتغير الجيواستراتيجي : حيث ظهرت بجانب القوة العسكرية كعامل السيطرة قوة أخرى هي القوة الاقتصادية التي تفضل التنافس بدل الصراع و بفضل هذه القوة الثانية رجحت الكفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي استعملت تدفق المعلومات بواسطة وسائل تكنولوجية تحمل أنماط ثقافية فنية استهلاكية و خلقت ما يعرف بالسياسة العالمية عبر الأمواج و العولمة و الأقمار الصناعية للتحول الديمقراطي.

- النصوص و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان : هذه الأخيرة أعطت شرعية دولية لحقوق الإنسان و دعم المجتمعات المدنية و نقض خطاب الشيوعية المنبثقة من الحزب الواحد فبدأت رياح الليبرالية و أمواج التحول الديمقراطي بدءا من أوروبا الشرقية وصولا إلى الدول العربية.

- ضغوط صندوق النقد الدولي الذي فرض عن طريق مخططاته تعزيز الانفتاح الليبرالي و فتح أسواق حرة و هذا لا يتأتى إلا في مناخ سياسي أكثر ليبرالية تحت ضغط وقف المساعدات و الإعانات.

أدت أحداث أكتوبر إلى تغيير الوجه السياسي للجزائر، فأطلق المسار السياسي السريع الذي استمر ثلاثة سنوات قبل أن يوقف في جانفي 1992 م ، و في ظرف ثلاثة سنوات عرفت الجزائر تجربة خاصة و استثنائية من الحرية السياسية في العالم العربي.

و أثارت أحداث أكتوبر 1988 م حركة نحو الليبرالية السياسية، ففي خطابه للأمة في 10 أكتوبر 1988م وعد الرئيس الشاذلي بن جديد بإجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية، و أعلن في 13 أكتوبر 1988 م على استفتاء وطني في 3 نوفمبر 1988 م، و الذي بموجبه اقترح

إعادة تنظيم السلطة التنفيذية، من خلال تقوية وظيفة الوزير الأول، الذي أصبح مؤهلا على إدارة الشؤون العامة و العادية، و في أن يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني[1]

و قد تمثلت الإصلاحات السياسية التي تمت في التعديل الدستوري ل 1988م في:

1- تدعيم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المعارضين للإصلاحات التي بادر بها، و هذا بعد أن منحته المادة 5 من دستور 1976 م سلطة الرجوع مباشرة إلى الشعب الذي هو صاحب السيادة، و يمارسها عن طرق الاستفتاء [2] ، مما يبعده عن الضغوطات التي يمكن أن يتلقاها من الجيش أو الحزب.

2- إعادة تنظيم السلطة التنفيذية، حيث أصبحت ثنائية بين رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة، وعلى أن يقدم هذا الأخير برنامجه أمام البرلمان، و يكون مسؤولا أمامه.

3-إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة.

4-فصل الدولة عن الحزب، مما جعل رئيس الجمهورية يتمتع باستقلالية في القيام بالإصلاحات التي وعد بها.

5-إنهاء الدور السياسي للجيش و إلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الاشتراكية، و أصبحت مهمته تقتصر فقط على الدفاع عن البلاد و وحدة أراضي البلد [3]

و قد تم هذا في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد، بفعل انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، و بشكل أدى الى فقدان النظام للمشروعية السياسية [1]، و عجز عن

1 - Camille Bonora-Waisman**, France and the Algerian Conflict:Issues in Democracy and Political Stability1988-1995**,USA:Ashgate Pub Ltd,2003,p.17.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976 م، ص2.

3- السعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر:دار الهدى،1993، ص 184-189

خلق مشروعية سياسية جديدة.و ان كانت هذه الإصلاحات السياسية ناتجة عن الصراع الذي عرفته النخبة الجزائرية داخل السلطة بين المحافظين و الإصلاحيين، الأوائل كانوا معارضين لكل انفتاح سياسي و اقتصادي، و أما الطرف الثاني فهو مؤيد للإصلاحات السياسية و الاقتصادية بقيادة مولود حمروش الذي اعتبر أن الإصلاحات الاقتصادية بدون

إصلاحات سياسية، و في ظل نظام الأحادية الحزبية، سوف يكون مآله الفشل[2]، و بالمقابل نجد أن المحافظين المستفيدين من الريع ، و من الوضع القائم رفضوا هذه الإصلاحات[3].

كما ترتبط بانعكاسات انهيار أسعار النفط على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية، فأدخلت النخبة الحاكمة البلد في عملية التحرك نحو الليبرالية السياسية بغرض وضع حد للنظام السياسي، و للأحادية الحزبية، و فتح المجال للتنظيمات الحزبية و إنشاء الجمعيات.

هذا ولا تزال أحداث 5 أكتوبر 1988، إلى يومنا هذا، ضحية النسيان الرسمي الذي يرفض أن يجعل منها محطة مهمة في تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة بالرغم من أنها أسست لميلاد التعددية الحزبية والإعلامية في الجزائر، يتجلى هذا التعتيم غير المعلن في مدى جهل شباب الجزائر اليوم بوقائع هذا الحدث التاريخي والغموض الذي يحوم حول أسباب قيامه وحتى المكاسب الديمقراطية التي حققها، لقد أعاد الشباب الجزائري اكتشاف أحداث 5 أكتوبر 1988 منذ بداية ما يسمى بالربيع العربي واندلاع الثورات الشعبية في عدة أقطار عربية بفعل استعمال هذا التاريخ كحجة لتفسير الاستثناء الجزائري.

1 -Isabelle Werenfels, **Managing Instability in Algeria : Elites and political changeSince1995**,UK : Routledge , 2007,p.40.
2 - Dahmani Mohamed,Algérie: **Légitimité Historique et Continuité Politique France** , Harmattan,1999,p.119.
3 - Isabelle Werenfels,op.cit,p.41.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية التى جاء بها دستور 1989م.

يعتبر دستور 1989 نقطة تحول في الحياة السياسية الجزائرية لأنه نقل الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية ،حيث تم تنحية الحزب كهيئة دستورية تحتكر وحدها العمل السياسي.15 لقد كان رئيس الجمهورية يرى أنه لا يمكن القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية دون إصلاحات سياسية ،ونظرا لمعارضة القوى المحافظة في حزب جبهة التحرير الوطني فقد تمت صياغة المشروع النهائي لدستور 1989 من طرف شخصيات في رئاسة الجمهورية دون مشاركة الحزب.16 و تتمثل المحاور التي تضمنها دستور 1989 في النقاط التالية:17

- التخلي عن الخيار الاشتراكي.
- نص على الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية و التنفيذية و القضائية
- الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- نص على احترام حقوق الأساسية للإنسان و حرياته.
- الإعلان إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة على دستورية القوانين.
- التأكيد على ضمان الملكية الخاصة.

لقد أنشأ دستور 1989 الشروط القانونية للتعددية مما أعطى للجزائر منذ الاستقلال توجها سياسيا جديدا يختلف عن التوجه السياسي السابق، يمنع إحتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد و إيديولوجيته الشعبوية، و ممارساته البيروقراطية التي ميزت الفترة السابقة و تجسيداً لدولة القانون وحفاظا على الشفافية في تسيير أمور المجتمع، مما يسمح للحريات الفردية و الجماعية أن

تعبر عن آراءها في كل القضايا التي تخص الدولة و المجتمع تم تدعيم تلك المفاهيم بمجموعة من النصوص القانونية في دستور 1989 أبرزها المواد التالية:

-المادة (36) التي تنص على « حرية الإبداع الفني و العلمي » و بناءاً على هذه المادة فحرية التفكير و الابتكار في المجالات الفنية و العلمية مفتوح و عليه لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل، أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ و الإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي.

-المادة (39) و تنص على « حرية التعبير و تأسيس الجمعيات و عقد الاجتماعات »[1]، ومن ثم فحرية التعبير أو الرأي مضمونة للمواطنين في شكل فردي أو جماعي.

-المادة (40) و تنص أن « حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به »[2] يتضح من خلال هذه المادة أن الدستور قد ضمن حق التعددية الحزبية لكنه وضع قيدا عليه و هو عدم التدرع بهذا الحق للمساس بالحريات الأساسية و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقلال البلاد و سيادة الشعب.و قد أصاب المشرع الجزائري عندما استعمل مصطلح "معترف به" للدلالة على أن التعددية الحزبية كانت قائمة في الواقع السياسي الجزائري من قبل بيد أن نشاطها ظل سريا و لذلك فالاعتراف القانوني بحق التحزب في هذا الدستور الجديد جاء ليقنن ذلك الواقع.

- **قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989.**

استكمالا للإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989 و تدعيما للتعددية الحزبية، تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي فتح المجال لتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي كمرحلة أولى للمرور إلى التعددية الحزبية ،و يمثل هذا الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية جوهر الإصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة الديمقراطية في الجزائر. جاء

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 .الجزائر: وزارة الداخلية، ص 13.

2- المرجع نفسه.

هذا القانون ليؤطر العمل السياسي، وتناول عبر أبوابه الخمسة الإجراءات التي تحكم إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة و أهدافها و ممارساتها و ترتيباتها المالية، و كذلك العقوبات و الإجراءات الممكن توجيهها إلى الحزب في حالة مخالفته للقانون حفاظا على الاستقلال الوطني و الوحدة الوطنية، كما منع القانون لأول مرة أعضاء الجيش الوطني الشعبي و موظفي مصالح الأمن من الانخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي حسب نص المادة (07) من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، رغم أن دستور 1989 كان قد حدد دور الجيش و حصره في الدفاع الوطني و الحفاظ على الاستقلال ووحدة البلاد و كل ما يمس سلامتها و أملاكها و تجسد ذلك فعليا باستقالة إطارات الجيش في 03 مارس 1989 من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني.

ويهدف تأكيد قانون الجمعيات السياسية على إبعاد المؤسسة العسكرية من السياسة و التحزب إلى المحافظة على وحدتها و إبعادها عن الصراعات الحزبية، ضمن هذا الصدد يقول الرئيس الشاذلي: « **الجيش الذي يدخل في السياسة جيش سيدخل في الصراعات، في الماضي كان هذا مقبولا لأنه يوجد حزب واحد، أما اليوم فهناك تعدد أحزاب...و إذا سمحنا للضباط بأن يدخلوا إلى جبهة التحرير الوطني فإنني لا أستطيع أن أمنع ضباطا آخرين من دخول أحزاب أخرى** ».[1]

بعد صدور قانون الجمعيات السياسية أقبل العديد من الأشخاص على إنشاء الأحزاب حتى بلغ عددها ما يقرب 60 حزبا و يمكن تفسير هذا الإقبال بعدة عوامل هي:

1- التعطش إلى ممارسة العمل الديمقراطي و التسابق لإسقاط النظام التي هزته الأزمة و تآكلت شرعيته.

1- رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي** .الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي 1996، ص15.

2- فقدان الثقة بين الأفراد في المجتمع و الصراع بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية و أثناءها و في ظل نظام الحزب الواحد.

3- عامل التسهيلات المفرطة التي يقدمها قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي للحصول على الاعتماد حيث تكتفي المادة (14) منه بـــ 15 شخصا على الأقل ليؤسسوا جمعية سياسية، أما الشروط الأخرى المحددة في المادة (12) و(13) فهي مجرد التعريف بالجمعية و تنظيمها و الحالة المدنية لأعضائها.

4- التسهيلات المالية و المادية من طرف الدولة فقد شجعت الدولة الأحزاب بالإعتمادات المالية السنوية و المقرات بحجة تنشيط الحياة الديمقراطية.

5- عامل التغاضي عن المبادئ الأساسية في إصدار الاعتماد و نقصد احترام المادة (05) التي تنص « ألا ينبني تأسيس الجمعية السياسية أو عملها على قاعدة دينية أو لغوية أو جهوية أو قاعدة الانتماء إلى جنس أو عرف أو وضع مهني معين » و هو ما انعكس سلبا على الحياة الحزبية في الجزائر بحيث ظهرت أحزاب سياسية تركز في عملها و نشاطها على مقومات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام و العروبة و الأمازيغية.[1]

1- السماح بالتعددية السياسية من خلال المادة 40 من الدستور التي تنص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ثم صدر القانون العضوي بها في 5 جويلية 1989 م.

2- إعطاء ضمانات دستورية فيما يتعلق بالحقوق المرتبطة بالشخص[2]

1- محمد بلقاسم بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية تشريح وضعية الجزائر**: مطبعة دحلب، 1993، ص 84-86.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المواد 31 : ،و 35 ، و 36 ، و 37 ، و 39 ، و 40 ، و 41 ، و 44 ، و .49و 50 ،و 51 ، و 52 ،و 53 ، دستور 1989 م ، ص، 6-9.

3- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة، و إلغاء النص على أن رئيس الدولة يعين الحكومة، و يحدد سياستها.

4- تقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان حيث انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة.

5- استحداث عدد من النصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات و التي شكلت الفصل الرابع من الدستور.

6- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية و حماية القاضي ضد أي شكل من أشكال التدخل أو الضغط، كما تم النص لأول مرة على استقلالية القضاء في المادة 29 من الدستور، و إقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة 153 من الدستور.

7-إنهاء الدور السياسي للجيش، إذ نص الدستور على انحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار و السيادة الوطنية و الدفاع عن حدود البلاد [1].

و من هذه الإصلاحات السياسية لم تعد جبهة التحرير الوطني حزبا وحيدا مهيمنا على الساحة السياسية، و تحررت من ممارسة المسؤوليات المباشرة في مختلف أجهزة الدولة، خصوصا الإدارية منها .و سمح الدستور الجديد بالانفتاح السياسي، و أعطى ضمانات للحريات الفردية؛ كالحق في التعبير، و إنشاء الجمعيات، و الحق في الإضراب.

و قد تجسدت الليبرالية السياسية من فيفري 1989 م إلى جوان 1991 م ، و خاصة في عهد حكومة مولود حمروش من سبتمبر 1989 م إلى جوان 1991 م.، فانسحب الجيش في هذه الفترة من السياسة و من إدارة شؤون البلاد.

1- عبيد هناء، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،القاهرة :مركز الدراسات .السياسية و الإستراتيجية،2004 ، ص149 .

و في مارس 1989 م انسحب ضباط الجيش من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، و تخلى الرئيس الشاذلي بن جديد عن منصب وزير الدفاع الوطني لصالح اللواء خالد نزار في جويلية 1990م، و من رئاسة حزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1991م.

و قد تعززت حماية الحريات الفردية بعد مصادقة البرلمان على اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب، و مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، و الاعتراف بالرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، و ترك المجال للمجتمع المدني لكي ينظم نفسه، فظهر عدد كبير من الجمعيات، و سمح بحرية الصحافة و الإعلام [1].

و اذا كان الانفتاح السياسي قد سمح بظهور عدد محدود للأحزاب السياسية القادرة على التعبئة السياسية، و بظهور صحافة حرة و تعددية .إلا أنه بمقابل هذا لم يدم هذا "الانفجار الكبير " للديمقراطية كما يسميه **دال ايكلمان** طويلا، حيث لم يحمل العناصر التي يمكن أن يكون لها تأثير على النظام السياسي لاحقا، مما جعل نتائجه محدودة، دون أن تؤدي إلى تغيير كبير للنظام السياسي الجزائري، و للخريطة السياسية [2].

إن هذا التغيير كان محدودا، و يتعلق الأمر فقط بتكتيك استعملته السلطة في التنازل المؤقت للمجال السياسي للأحزاب السياسية و الجمعيات، بفعل المطالب و الضغوطات التي أثقلت كاهل النظام السياسي الجزائري، و بدون أن يكون هناك دعم و سند له من جهة .و كذا لعدم التوافق بين قدرات النظام السياسي الإستخراجية و التوزيعية من جهة ثانية.

و يرى في هذا الباحث الأمريكي **ج.ب.أنتليس** أن تبني الليبرالية السياسية، يعود إلى فشل السياسة الاقتصادية المتبعة، و لأحداث 5 أكتوبر1988، كما أن الرئيس الشاذلي بن جديد كان

1 - Camille Bonora, Waisman, op.cit., p.20.
2 - Layachi Azzedine, Political **Liberalization and the Islamist Movement in Algeria**, in Michael Bonner, Megan Reif and Mark Tessler, Islam, Democracy and the State in Algeria: Lessons for the Western Mediterranean and Beyond, UK, Routledge, 2005.

يعتبر أن تفادي أكتوبر جديد يتم من خلال الانفتاح السياسي، بغرض توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي، و إدراج مجموعات سياسية معارضة[1]

لذا فالهدف من هذه الليبرالية هو منح المجموعات المعارضة مجالا سياسيا لتخفيف الضغط على النظام، كما اعتبرت كوسيلة لمنع تقويض الرقابة النهائية للنظام السياسي [2].

شكلت أحداث أكتوبر 1988 مدخلاً للتحولات السياسية التي انعكست على النخبة الحاكمة، وعلى هيكل النظام السياسي، وبعبارة أخرى ساعدت الأحداث على التسريع من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي شرع فيها النظام من قبل، وفي نفس السياق أعلنت رئاسة الجمهورية عقب تلك الأحداث عن مجموعة من الإصلاحات السياسية مست جبهة التحرير الوطني وتجاوزت ذكرى الحزب كجهاز مؤسساتي في محاولة لإحداث تغيير راديكالي في مكانة جبهة التحرير الوطني داخل النظام السياسي الجزائري، وذلك بإلغاء احتكار الجبهة للمجال السياسي منهية وصايتها على المنظمات الجماهيرية وألغت العمل بالمادة (120) من قانون الحزب وحدت من تدخلها في شؤون الدولة، مما أدى إلى دمقرطة ولو محدودة للحياة السياسية. كما أعلنت الرئاسة عن إجراء تعديل دستوري يمس الوظيفة التنفيذية في 03 نوفمبر 1988 ، لكن عقب الاستفتاء على دستور 1989 صدرت عدة قوانين تنظم الساحة السياسية منها قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989، وقانون الانتخابات في 07 أوت 1989، وقانون الإعلام في 03 ابريل 1990. تندرج تلك الإصلاحات السياسية التي شرع فيها النظام في إطار تكيفه مع التحولات السياسية، وفي إطار تفاعلاته مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية ، وبقصد الحفاظ على توازناته ومصالحه.

1 - Entelis J. P, " **State Society Relations as a case study** " , in Mark A.Tessler, Jodi Nachtwey And Anne Banda , Area Studies and Social Science , USA : Indiana university pess,1999,pp..20-21.

2 - Thomas Carothers,,Marina Ottaway**, Uncharted Journey:Promoting Democracyin the Middle East**,USA: Carnegie Endowment,2005,p.20.

المطلب الثالث: واقع المجتمع المدني في الجزائر في مرحلة ما بعد الانفتاح السياسي

إن إلغاء المسار الديمقراطي في 11 جانفي 1992 م، ودخول الجيش الحياة السياسية، و إعلان حالة الطوارئ، قد أثر على المسار الديمقراطي في الجزائر، بل أدى إلى تضييق الحريات العامة، و إلى الحد من نشاط الأحزاب السياسية و الجمعيات والنقابات، و أدى بالمقابل إلى تقوية قوة الدولة على حساب المجتمع المدني، و إن ظل المجتمع المدني قائما فهو شكلي ، وغير قادر ومهيأ لتوجيه القاطرة السياسية و العمل على بعث الصرح الديمقراطي المنشود.

من جهة أخرى فان الجمعيات اعتبرت كمحاور متميز مع الحكومة، فشاركت في لجان عديدة و بصفة نشيطة و في مختلف المشاورات و الاستشارات لإصلاح الإدارة، كما أن النقابة العمالية و أرباب العمل عملت جنبا لجنب مع الحكومة فيما يتعلق بعالم الشغل و الإصلاحات الاقتصادية، وبرز ذلك بشكل جلي خاصة بعد إنشاء رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف للمجلس الاستشاري لضمان مشاركة الجمعيات.

و ما يميز القليل من هذه الجمعيات هو تمتعها بالاستقلالية التامة عن الدولة، وتمكنت من أن تفرض نفسها نوعا ما بالرغم من المحيط العام غير الملائم للنشاط الجمعوي، بعيدا عن تدخل و رقابة الدولة من الناحية المادية و المالية، و هو ما ينطبق على الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، و جمعية تجمع عمل شباب RAJ ، و هذا لارتباطها بالمنظمات غير الحكومية الدولية، التي تمارس ضغوطا دولية على الجزائر لكي لاتعرقل عمل هذه الجمعيات.

من جهة أخرى فان مختلف الجمعيات في حركيتها أصبحت تخضع لمجموعة من العراقيل التي عرقلت من نشاطها و المتمثلة في:

1-حالة الطوارئ في فيفري 1992 م، الذي ضيق من عمل الجمعيات، و في هذا يرى الباحث الفرنسي في العلوم السياسية **جون لوكا**، أنه من الناحية القانونية فان المجتمع المدني يكون في هذه الحالة ضعيفا، و نفس الأمر في حالات الحروب أين يقتصر المجتمع المدني على الجمعيات الخيرية فقط[1].

2- في أن الدولة تعلن احترامها لمبادئ الدستور و للقانون ولحرية حركية و نشاط الجمعيات و لكن في الممارسة تقوم بالتضييق و الحد من عملها، فالسلطة تمارس ضغوطات إدارية و قضائية على النقابات المستقلة التي تعبر على رأي القاعدة، على غرار ما حدث لنقابي المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الذين وضعوا تحت الرقابة القضائية في إضراب 2005م، و أكثر من هذا، فالسلطة رفضت منح وصل التسجيل لنقابتين، كما أن هناك إعادة النظر في حق الإضراب الذي هو حق دستوري و قانوني ممنوح للعمال كما تنص عليه المادة 90-02، فالعدالة قررت عدم شرعية الإضراب الذي تنادي به النقابات المستقلة لاسيما إذا كان مفتوحا.

3- فضلا عن اختراق هذه الجمعيات من خلال فرض الرقابة المالية عليها و ربط المساعدات المالية بالتعبير عن الولاء للدولة ،و استبدال قادتها الذين يتبنون مبدأ الاستقلالية عن السلطة بآخرين موالين لها، و بشكل يجعل تقريبا غالبية الجمعيات تعبر عن تأييدها لكل مبادرات الدولة والسلطة، و بالرغم من أن هناك إرادات لإنشاء الجمعيات المستقلة إلا أنها تجابه برفض الإدارة التي تفرض عليها ضرورة الرقابة المالية.

4 - كما أن هناك محاولات فاشلة من قبل الدولة لإضعاف دور هذه الجمعيات ذات البعد الدولي من خلال خلق جمعيات منافسة لها كإنشاء الجمعية الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان لكي تنافس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

1 - Leca Jean,**"L'état d'urgence ,un tracteur inhibiteur "**, Journal El watan ,vendredi 1-samedi 2 juin 2007, p.2.

5-خلق انشقاقات بداخل هذه الجمعيات من أجل شل عملها، و هو إجراء مس معظم الجمعيات الوطنية التي تنشط في المجالات الإستراتيجية، فعملت الدولة على استرجاع المجال الذي فقدته بفعل أحداث أكتوبر 1988م، لصالح النقابات المستقلة و الاتحادات المهنية و الجمعيات، فهذه العراقيل حدت وبشكل كبير من نشاط جمعيات المجتمع المدني. و ما صراع الدولة و المجتمع المدني حول قضايا حقوق الإنسان، و قانون الأسرة، و التعليم، و الحقوق الثقافية، و قضية الهوية لدليل على تشدد الثقافة السياسية التسلطية للنخبة الحاكمة في النظام السياسي القائم التي تلجأ إلى المناورات السياسية للإبقاء على امتيازاتها[1].

إنّ ما يميز المسار الديمقراطي اليوم هو أنه محدود ، و لا يرق إلى طموحات الشعب الجزائري، و الجمعيات المشكلة للمجتمع المدني ظهرت في وقت صعب ، و لم تتجذر في المجتمع الجزائري و من ثم فان قدراتها التعبوية محدودة، ونشأة العديد منها كان بدفع من الدولة، و هذا بغرض إجهاض كل ظهور و بروز حقيقي للمجتمع المدني(*)، فضلا عن إرادة السلطة في تجاوز أزمة المشروعية التي تعاني منها، مما جعل هذه الجمعيات بدون جدوى على أساس أن نشأتها مرتبطة بالسلطة فهي ستبقى رهينة منطق السلطة و بدون أية فاعلية، كما أن العنف السياسي المنتشر، و العنف المضاد هي عوامل غير مشجعة وغير مؤيدة لإقامة مسار المجتمع المدني، كما أن الحذر و الظن المتبادل بين السلطة و التنظيمات الجمعوية يمنع من بروز مجتمع مدني[2].

فالمجتمع المدني في الجزائر هو غير قادر على تعديل ميزان القوى الذي هو في صالح الدولة، لعدم تجذره (أي المجتمع المدني)، وهذا بسبب مجموعة من العوامل التاريخية التي تعود إلى فترة الثورة التحريرية، و المرتبطة أساسا بالنخبة المسيطرة على الثورة التي لم تقبل بتعدد الأفكار و التصورات،

1 - Rex Brynen, Bahgat Korany, Paul Noble de Rex Brynen, **Political Liberalization and Democratization in the Arab World**, USA: Lynne Rienner Pub, 1998, p.29.

(*)- الملاحظ أن الأحزاب السياسية وصل عددها في الجزائر إلى أكثر من 65 حزبا ، و الغرض من الانفتاح الزائد هو إجهاض الظاهرة الحزبية أكثر منه إعطاء ديناميكية لها.

2-Leca Jean, **op.cit**, p.2.

فكان غرضها هو تحقيق الاستقلال الوطني، و هو سلوك سياسي استمر بعد الاستقلال، و جسدته القيادة العسكرية بقيادة الراحل هواري بومدين، و التي ركزت كل عملها على بناء الدولة على حساب المجتمع المدني، و أما في فترة التعددية السياسية، فانه بالرغم من ضعف الدولة و ترك المجال للجمعيات في الظهور، إلا أن هذا كان مؤقتا، حيث استعادت الدولة مكانتها وجعلت المجتمع المدني خاضعا لها، و ما ساعدها في ذلك هو حالة الطوارئ، و العنف السياسي الذي ساد البلاد، و الذي حد من الحريات العمومية و الفردية، و فضلا عن هذا، فان عدم النضج السياسي للمجتمع يعد من العوامل المعرقلة لتطور المجتمع المدني.

إذا كان من الثابت أن دور المجتمع المدني وتطوره، وتمكينه من الأدوات الضرورية للعمل هو الكفيل بتفعيل الديمقراطية، وضمان نجاح عملية التحول نحو الديمقراطية كمسار انخرطت فيه بلدان المغرب العربي ككل والجزائر بصفة خاصة، بدرجات مختلفة، وقطع بعضها في مجالاته أشواطاً مقبولة، فإنه من الثابت أيضاً أن توفير شروط نجاح المسعى السابق هو رهين بناء مؤسسات مجتمع مدني للقيام بأعمال الوساطة والحلول تدريجياً محل مؤسسات المجتمع التقليدي، وتمكينها من أداء دورها في المراقبة والمحاسبة والمشاركة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى وإن كان من السابق لأوانه إصدار حكم نهائي لتقييم الوضع، لقصر التجربة من جهة، واستمرار عملية التحول من جهة أخرى، فإنه كتقييم أولي لوحظ تأرجح بين التقدم والتراجع المستند إلى معادلة موازين القوى ومعادلة الفاعلية والوزن والقوة الحقيقية بين السلطة السياسية وقوى المجتمع المدني بتقديم المساعدات المالية المشروطة حيناً، ووضع العوائق القانونية والتنظيمية، ومن ناحية أخرى تم تسجيل نقص التمويل والارتباط بالأحزاب السياسية، ونقص الخبرة من جانب منظمات المجتمع المدني، وبالإمكان التخلص من هذه العوائق بالممارسة الصحيحة، والمعبرة بصدق عن حسن النوايا لدى كل أطراف المعادلة، وهذا وحده الكفيل بإحراز تقدم وتحقيق طموح الشعوب التي أصبحت تؤمن بعملية التحول ولن تتنازل عنها. ولا يمكن نجاح عملية التحول الديمقراطي ما لم تتحول إلى قضية شعبية تؤمن بها الشعوب وتتمسك بالدفاع عنها.

المبحث الثالث:

الحركات الاجتماعية والمنظمات الطلابية

يرى العالم الاجتماعي الفرنسي (غي روشيه G. Rocher) أنه لا يمكن لنا أن نقوم بدراسة المواقف إذا لم ندمجها أو نضعها في إطار الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة، وهي الجماعات التي تعتمد عليها الصفوات لكي تتمكن بواسطتها أن تضغط ، وكما لن يكون بمقدورنا دراسة الإيديولوجيات بدون ربطها بالصفوات والحركات الاجتماعية، ذلك لكون الإيديولوجيات لوحدها لا تملك أي فعالية. ولكن بواسطة الصفوات هي التي تقوم بشرحها ونشرها، كما أن الصفوات تعمل ما باستطاعتها لتجعل أو ترسم نفسها ممثلة للحركات الاجتماعية وللجماعات الضاغطة ويضيف **جي روشيه**، من جهة أخرى، أنه من المستحيل تشبيه الصفوات بالحركات الاجتماعية، نظرا لوجود اختلاف بينهما، من حيث الحدث التاريخي، ولكن مع هذا نجد روابط متينة بينهما، تساهم بدورها في دفع عملية التغير الاجتماعي بل وتعتبر عنصرا أساسيا في التغير.

المطلب الأول: الحركات الاجتماعية:

1 - تعريفها: من بين المحاولات الشائعة لتعريف الحركة الاجتماعية، تلك المحاولة الرائدة التي قام بها **(لورانس فون شتاين)** Lorenz Von stion في مؤلفة المهم "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789 إلى1850"[1]، والذي نشر لأول مرة سنة 1850، حيث استخدم شتاين مفهوم الحركة الاجتماعية للإشارة إلى المحاولات البروليتيارية واكتساب القوة الاقتصادية والسياسية، متفقا في ذلك مع (كارل ماركس).

ومن أهم المحاولات الحديثة لتعريف الحركة الاجتماعية، الدراسة التي قام بها(**رودلف هيبرل)** تحت عنوان:"الحركات الاجتماعية، مدخل في علم الاجتماع السياسي "(1951)، إذا كان الهدف الذي يسعى إليه هيبرل هو تطوير نظرية علمية مقارنة عن الحركات الاجتماعية من خلال الإطار الأشمل لعلم الاجتماع الأم[2]، آمن (هيبرل) بتلك القضية التي مؤداها أن الخاصية المميزة للحركة الاجتماعية، هي أنها تهدف إلى إحداث تغيرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام، وبخاصة في مجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل، ولكنه رفض تصوير **(شتاين)** الحركة الاجتماعية على أساس على أنها حركة للبروليتاريا في المجتمعات الصناعية، ومن ثم وسع (هيبرل) من مفهوم الحركات الفلاحية والحركات الوطنية والفاشية.

كذلك استعان (هيبرل) بفكرة **(تونين)**،-كما يوضح ذلك الدكتور محمد السويدي في مؤلفه" علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه"- عن الإدارة الواعية ومن ثم تصور الحركة الاجتماعية بوصفها "ذات ارتباط بنوع معين من الجماعات الاجتماعية ذات البناء الخاص"، وعلى الرغم من أنّ هذه الحركة قد تتضمن أعضاء من جماعات رسمية، فإنّ الحركات ذاتها لا تعني جماعات منظمة.

1- LORENZ Von Stein, **Histoire du mouvement social en France à partir de 1789 jusqu'à nos jours**, Leipzig,1850, tome 3, 1850 ,pp 267.

2- محمد علي محمد، **علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، دار الجماعات المصرية،1977، ص 395-398.

ويعرفها محمد السويدي في مؤلفه "علم الإجتماع السياسي" بـ :« تلك الجهود الجماعية الهادفة نحو إقامة أوضاع جديدة في المجتمع أو استبدال بعض الجوانب من أساليب حياته بأساليب أخرى »[1].

إنّ الحركة الاجتماعية، عادة في أجواء القلق والاضطراب الذي يسود المجتمع، والتي توحي بضرورة التطلع إلى تحقيق أمل الجماعة في حياة أفضل، وتكون الحركة الاجتماعية في بداية نشأتها ضعيفة التنظيم، ينقصها التحديد الواضح من حيث الشكل والأهداف، ولكنها لا تلبث أن تأخذ الطابع المنظّم من حيث تقسيم العمل والقيم والأهداف، كما تكتسب كل حركة اجتماعية، وهي في طور النشأة، ثقافتها وتنظيمها المميز عن غيرها من الحركات الاجتماعية الأخرى[2].

أما **بول إليكنسون** (Paul Ulikinson) فقد درس الحركة الاجتماعية في مؤلفه " الحركة الاجتماعية 1971 " وطور من خلاله تعريفاً لهذه الأخيرة يقوم على تصور متداخل بين فروع المعرفة العلمية، تمتزج فيه محاولات المؤرخين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع والأنتروبولوجيا والعلوم السياسية وعلماء النفس، وفي ضوء هذه الفكرة وضع **(إليكنسون)** عناصر الحركة الاجتماعية كما يلي[3]:

لابدّ أن تتضمن الحركة الاجتماعية حركة جمعية مقصودة لإحداث تغيير في أيّ اتجاه، وبأية وسيلة، ولا تستبعد بالطبع من هذا الفهم الحركات العنيفة غير القانونية، والثورات التي تعدل من بناء المجتمع، وبناءاً على ذلك تختلف الحركة الاجتماعية عن الحركات التاريخية أو عن الميول والاتجاهات التاريخية.

لابدّ أن تتضمن الحركة الاجتماعية حد أدنى من التنظيم، ويتدرج ذلك من التنظيم غير الرسمي وحتى الحركات ذات التنظيم البيروقراطي والجماعات التضامنية.

1- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، مرجع سابق، ص 131.

2- حمد عبد المنعم نور، **أسس العلاقات الإنسانية**، القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة، 1963، ص 213-218.

3 -Paul Wilkinson, **Social Movement**. London: Macmillan Press [Toronto: Macmillan],**1971**, pp. 176.

التزام الحركة الاجتماعية بالتغيير والتنظيم الذي يميزها يرتكز على الإدارة الواعية؛ والالتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة والمشاركة الإيجابية من جانب أعضائها.

وجاء في موسوعة الهلال الاشتراكية أنّ " الحركة " معناها التيار العام على النطاق القومي وعلى النطاق العالمي، الذي يدفع طبقة أو فئة اجتماعية إلى تنظيم صفوفها؛ بهدف القيام بعمل موحد لتحسين أحوالها الاقتصادية، وتحقيق التقدم الاجتماعي لجميع أفرادها، والمساهمة الفعالة في السلطة السياسية[1].

2- أنواع الحركات الاجتماعية: تصنف الحركات الاجتماعية إلى أنواع عديدة، من بينها العامة والموجهة والتعبيرية:

أ - الحركات الاجتماعية العامة: تضم الحركات العمالية، النسائية، الطلابية، والحركات التي تدعو إلى السلام العالمي، ومقاومة التسلح النووي...الخ، وهدفها مراقبة ومعاينة التغيرات التي تطرأ على القيم الاجتماعية، بغية تعديلها وترشيدها وفق نماذج اجتماعية مثلى.

ب- الحركات الاجتماعية المحدودة أو الموجهة: والتي يكون لها هدف محدد أو موجّه تضعه صوب أعينها منذ النشأة. ومن خلال سعيها لتحقيق أهدافها، تنظم أجهزتها وتدعم بنيانها، كما تبرز فيها قيادة تتمتع بالقبول والولاء من جانب أعضاء الحركة المتصلين بها، ومن خصائص هذه الحركات أنّها تستند إلى إيديولوجية معينة تنظم قيم ومعايير الحركة، وهكذا كلما تقدم بها العهد، أصبحت مبادئها أكثر وضوحاً وقوامها أكثر تماسكاً وتنظيماً.

3-مبادئ الحركات الاجتماعية: يرى المفكر الفرنسي"**آلان تورين**" ، حسب ما ورد في مؤلف" المنظمات الاجتماعية والثقافية ودورها في التغيير الاجتماعي"لمؤلفه **الطاهر زكار** وجود ثلاثة مبادئ أساسية تقف وراء الحركة الاجتماعية، ومن المعلوم أن "**تورين**"من علماء الاجتماع

1- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، مرجع سابق، ص 131-132.

المعاصرين الذين اهتموا بدراسة موضوع الحركات الاجتماعية، واقترح في هذا الإطار مخططا نظريا لتحليل عمل الحركات الاجتماعية وتحليل بنائها في الوقت نفسه، فهو يرى أنه على كل حركة اجتماعية أن تجد حلا لعدد من المشكلات التي حددتها لنفسها، ولهذا، فإن الحركات الاجتماعية تقوم على عدد من المبادئ أو الأسس التي تمكنها من إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها، وهو ما يسمح للحركة الاجتماعية، بأن تعطي لعملها شكلا مميزا، ويلخص"**تورين** "المبادئ الثلاثة التي تقوم عليها الحركة الاجتماعية في العناصر التالية[1]:

1- **التعريف بالهوية:** إذ على كل حركة اجتماعية أن تعرف ذاتها بوضوح، فتحدد من تمثل من الشرائح الاجتماعية وباسم من تتحدث، وما هي المصالح التي تعمل على حمايتها، أو تدافع عنها، وما هي برامجها، ويمكن للحركة الاجتماعية أن تتكلم باسم جماعة أو شريحة في المجتمع(مثل طبقة العمال أو الطلاب أو المرأة أو قدماء المجاهدين أو الفلاحين.....الخ)، كما يمكن أن تكون ناطقة باسم مجتمع كلي مثل (الحركة الوطنية التحريرية-الحركات القومية....الخ).

2- **وجود مبدأ المعارضة:** من المعلوم أن ظهور الحركات الاجتماعية أو السياسية يرتبط ارتباطا وثيقا بالأوقات التي تصبح فيها بعض الأفكار غير مسلم بها، أو لان المصالح قد انتهت، فهي تكافح دائما ضد قوة أخرى أو تقاوم صعوبات موجودة في طريقها.

والمؤكد أن لمثل هذه الحركات أعداء أو خصوم، لهذا فإن مبدأ المعارضة ضروري لوجود الحركة الاجتماعية، إذ بدونها لا يمكن للحركة الاجتماعية أن تظهر، وعندما تتحول الحركة إلى حزب سياسي يسيطر على مقاليد الحكم أو أي مؤسسة مستقرة، فإنها في هذه الحالة تزول أو تختفي، لأنها فقدت العنصر الأساسي الذي ميزها عن غيرها من الجماعات ألا وهو عنصر الحماس.

1- زاهر، زكار، **المنظمات الاجتماعية والثقافية ودورها في التغيير الاجتماعي** ، مركز الإشعاع الفكري للدراسات والبحوث:

http://www.trcsr.com/book

ولا ينبغي أن نغفل أنه عندما نقوم بتحليل الحركة الاجتماعية، أن نميز بين الفئة المعارضة، التي تقف الحركة الاجتماعية ضدها، والفئة التي تقف الحركة في صفها للدفاع عن مصالحها، كما قد يمكن للحركة الاجتماعية أن تبدل من خصومها التقليديين، فمثلا قد تثور الحركة العمالية ضد السلطة أو النظام بدلا من أصحاب العمل، وهذا يعني أن الحركة عندما تغير خصومها، فإنها سوف تغير من اتجاهاتها، إلا أن تبديل أو تغيير الحركة لخصومها ليست ظاهرة شائعة الحدوث في العالم.

3- وجود مبدأ الشمولية: قد تظهر الحركة الاجتماعية باسم عدد من القيم أو الأفكار المهمة أو عناصر نظرية معينة، فإن عملها في هذه الحالة يكون"مستلهما من بناء فكري مدروس" إذ عندما تدافع (أي الحركة الاجتماعية) عن مصالح جماعة خاصة، فإنها قد تفعل ذلك باسم القيم والحقائق العامة المعترف بها في المجتمع أو من جميع المجتمعات.

وتتلخص المبررات التي تعتمد عليها الحركة الاجتماعية للقيام بعملها، في المصلحة العامة، سعادة المجتمع، الحرية الإنسانية، رفاهية المجتمع، حقوق الإنسان، تلبية، مشيئة الله.....الخ، وهذا هو مبدأ الشمولية في الاتجاه للحركة، وهو مبدأ مهم لتفسير طبيعة اتجاه الحركة الاجتماعية، ذلك فإن أي تغير في اتجاه الحركة الاجتماعية، سوف يترتب عليه تغير في مبدأ الشمولية، فمثلاً الحركة الوطنية ذات الطابع الديني، عندما تأخذ بالاتجاه العلماني، فإنها تتوقف عن تبني المبادئ الدينية، وتعطي أهمية للاتجاه التاريخي، وتسير في الاتجاه الراديكالي (المتشدد).

4- وظائف الحركات الاجتماعية: حدد علماء الاجتماع هذه الوظائف بثلاث وهي:

أولاً : الوساطة : تلعب الحركات الاجتماعية دور الوسيط بين فئات المجتمع، والأنظمة القائمة، والوقائع الاجتماعية، وتتلخص هذه الوسائط أساساً في:

أ – تلعب هذه الحركات دور المنشئ الإجتماعي حيث تفسر بعض الحقائق الاجتماعية لأعضائها، لتدفع بهم إلى فهم المجتمع بهدف الدفاع عن تلك المكتسبات أو العمل على نقدها.

ب – كذلك تقوم هذه الحركات بدور الوسيط من أجل إيجاد مشاركة قويّة في المجتمع الحضري الصناعي، الذي يتطلب أنماطاً من المشاركة أكثر تعدداً من المجتمع التقليدي، حيث يوضح **دوركايم** في مقدمة مؤلفه " تقسيم العمل الاجتماعي" على أنها (المنظمات الاجتماعية) «تعمل على تدعيم تكامل الأشخاص في المجتمعات المعقدة»[1]، أمّا الأمريكي (**دانييل ليرنر**) فبيّن أن المرور من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، يقتضي اكتساب أفراد المجتمع استعدادات جديدة، تسمح لهم بالتكيف مع هذه الأنماط المعقدة.

ج – توضيح الضمير الجمعي: حيث تملك كل حركة اجتماعية ضمير جمعي واضح ومكافح. في مجتمع ما أو قطاع معين منه، ولقد خلد ضمير الطبقة بين لنا أهمية الضمير الجمعي المسيّس في عملية التغير الاجتماعي، وهي الحالة الاجتماعية التي يمكن أن نطلق عليها «الحالة الجمعية للضمير الواضح أو النير، وهي التي تكشف نفسها أو مصلحتها وأين تكمن هذه المصلحة ».

ثانياً: الضغط: تستعمل الحركات الاجتماعية الضغط على السلطات الحاكمة، وتمارس هذه الضغوطات بعدة طرق كالدعاية و النشر لكسب الرأي العام، ويمكن استخدام التهديدات، و يمكن أن نتكلم عن الحركات الاجتماعية هنا كجماعات ضاغطة.

1 - E. Durkheim, ***De la division du travail social***, Paris, PUF, 2007, p.19

المطلب الثاني: حركات الشباب

وهي حركات اجتماعية ظهرت في أعقاب الثورات السياسية، بشكل عفوي أو بإيعاز من القادة السياسيين هدفه دفع هذه الثورات إلى تحقيق مطامحهم المتمثلة أساساً في إعادة صياغة القيم والعلاقات في مجتمعاتهم، وإحداث التغيير المنشود، ظهرت خلال القرن التاسع عشر في أوروبا، وتطورت بشكل كبير خلال القرن العشرين بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية التي طبعت هذا الأخير، منها ما يكتسي الطابع السياسي كحركة " إيطاليا الفتاة" الإيطالية التي أنشأت أصلا لمناهضة سياسة **"جواكينو موراتي النابليوني"** والمطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية، ومنها ماهي ثورية شبانية كتلك التي ظهرت في ألمانيا وبولندا[1].

هذه الحركات الشبابية موجودة في كثير من البلدان منذ مدة طويلة وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كانت الطليعة لحركات سياسية متنوعة، تنشط المظاهرات، وتقوم بالدعايات لأهدافها السياسية، وهذا النوع من الحركات لا يوجد في البلدان الخالية من التوترات السياسية والاجتماعية.

إذا كانت بعض النظم القائمة، في عديد الدول الغربية، تسمح بإجراء تغيير منظم ومستمر كما كان الحال في بريطانيا والدانمارك وكندا والولايات المتحدة. فإنها حين تشتد التوترات ويصبح البناء الاجتماعي والسياسي هدفا للتغيير ابتداء من أمريكا اللاتينية وحتى البلدان الأسيوية، يظهر أثر الحركات التلقائية للشباب والطلبة في النضال من أجل إحداث تغيير جذري مثلا: **تركيا الفتاة(*)**، التي حاولت إعادة صياغة الإمبراطورية العثمانية؛ وحركات الطلاب الصينيين المؤيدين لـ

1- منظمة اليونسكو، **تاريخ البشرية، التطور العلمي والثقافي**، ترجمة: عثمان وآخرين، ج 2، القاهرة، الهيئة المصرية القاعدة للتأليف والنشر، ص 185.

*- **تركيا الفتاة** أو **الأتراك الشباب** (بالتركية Jön Türkler): هو اتحاد لمجموعات عديدة مؤيدة لإصلاح الإدارة في الإمبراطورية العثمانية . أدت الحركة إلى الحقبة الدستورية الثانية بواسطة ثورة تركيا الفتاة .في عام 1889 بدأت الحركة في صفوف الطلاب العسكريين وامتدت بعدها لتشمل قطاعات أخرى، وكانت بدايتها كممانعة للسطلة المطلقة للسلطان عبد الحميد الثاني .عند تأسيس جمعية الاتحاد والترقي في 1906،

(الصن يات سين)*، كلها تعطي لنا أمثلة حية على دور حركات الشباب في التأثير على الحياة العامة سياسيا واجتماعيا، ولو تفحصنا السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، لوجدنا أن منظمات الشباب ذات الأهداف السياسية، والمستقلة ذات النزعة الرومانسية قد استولت عليها النظم الديكتاتورية، وحولتها إلى أدوات لتعزيز سلطة الزعيم، وإعادة بناء المجتمع على أسس تملى من أعلى، فالفاشيون الإيطاليون مثلا والنازيون لم تكن حركاتهم تعبيرات تلقائية من تغيرات الشباب الذي تعارض الزعامة، وإنما كانت أدوات بين السلطة السياسية.

والمعلوم أن بعض منظمات الشباب التي لعبت دورا ايجابيا في أحداث الثورة السياسية والتغير الاجتماعي، غالبا ما وجدت نفسها بغير دور محدد تؤديه، بعد بلوغ هذه الأهداف، كما حدث لمنظمة الطلبة الهنود، الذين مارسوا المقاومة السلبية في فترة الاستقلال، حيث اعتبر عملهم هذا ايجابيا من وجهة نظر السياسيين الذين كانوا يحرضونهم، ولكنه اعتبر عملا فوضويا وسلبيا من نفس السياسيين بعد انتهاء مرحلة مكافحة الاحتلال البريطاني.

ضمت الجمعية معظم أعضاء تركيا الفتاة. بنت الحركة واقعا جديدا للانشقاقات التي صاغت الحياة الثقافية، السياسية والفنية للإمبراطورية العثمانية في الفترة الأخيرة قبل إلغائها.

*- منظر ثوري صيني. قام سنة1912 م بتشكيل حكومة مؤقتة في الصين بعد الإطاحة بأسرة تشينج التي حكمت الصين من عام1644 م حتى عام1911 م، وأول رئيس للجمهورية الصينية

المطلب الثالث:حركات الطلاب في البلدان النامية:

يعتبر الطلبة الجامعيون أبرز العناصر الفعالة في حركة الاجتماعية من الناحية السياسية، وخاصة بتأكيدهم على ضرورة تكافؤ الفرص في المجتمع الجديد، تعمل هذه الفئة على دفع الحراك الاجتماعي من أسفل إلى أعلى، وفتح آفاق الوظائف على أساس العلم والخبرة العصرية لا على أساس الانتماء التقليدي.

ارتبطت في نفوس الطلاب الحاجة إلى التنمية الاجتماعية، وذلك بالصعود الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحصيل العلم في المؤسسات الرسمية الحديثة. ومجابهة الحملات العنيفة من جانب الفئات الاجتماعية الأخرى المرشحة لشغل مواقع الصفوة الجديدة في المجتمع، وإن اقتصرت تلك الحملات على مستوى المعارضة، فإنها تجاوز هذا في كثير من الحالات، إلى العمل الثوري المنظم واستخدام أساليب العنف لحمل القائمين على النظام الاجتماعي السياسي على تلبية مطالبها[1].

إن خريج الجامعة، في البلدان النامية، يكتسب مكانة اجتماعية رفيعة وسط شعب أغلب أفراده من الأميين، وقد أشار د.محمد الجوهري عن عالم الاجتماع الفرنسي (جورج بالانديي) «أن المواطن العادي في البلدان النامية يميل إلى الربط بين "النظام" أو "السلطة" واستخدام القراءة والكتابة»[2] ومن جهة أخرى، يجب أن نشير إلى بعد آخر، كان نتيجة لانتشار التعليم العالي في بعض البلدان النامية، خاصة ذات التركيب القبلي المتباين، والتي خضعت طويلا للاستعمار الغربي، في تلك البلدان تمثل معاهد التعليم الرسمي في تلك البلدان قناة للاتصال السياسي بين أفراد الصفوة المنتمية إلى قبائل أو جماعات سلالية متباينة، لا تجمعها لغة واحدة ولا ثقافة مشتركة ولا تنظيم اجتماعي واحد، ويتم ذلك من خلال اللغة الأوربية لغة المستعمر واكتساب المعارف والخبرات

1- محمد الجوهري، **موقف الجماعات الصنفية والاجتماعية الرئيسية في عملية التنمية**، بحث للسيد الحسيني وآخرين،ط 2، دراسات في التنمية الاجتماعية، القاهرة، دار المعارف بمصر 1974، ص 278.

2- المرجع نفسه.

اللازمة، التي تمكنهم من فهم المصالح المشتركة في الإطار القومي الواحد وإدراك الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك المصالح، أو الحفاظ عليها، إزاء التناحر القبلي والصراع الديني، والثقافي، والاجتماعي، ومع هذا، فإن الفجوة بين التطلعات أو الآمال التي يغذيها نظام التعليم العالي الجامعي، الذي يهدف إلى التعليم والتقدم الفني، وبين البطالة المتوقعة الناتجة عن نقص الفرص الاقتصادية، تعتبر تجربة تقدمية لكثير من الطلاب، أضف إلى ذلك أن ظروف الطلبة في الدول النامية تجعلهم يتمتعون بما يشبه الامتياز الذي ساهم في جعلهم أكثر جماعات عنفاً[1].

1- محمد الجوهري، **موقف الجماعات الصنفية والاجتماعية الرئيسية في عملية التنمية**، مرجع سابق، ص 279-281.

الفصل الثاني

التطور التاريخي للتعليم العالي والحركة الطلابية في الجزائر

المبحث الأول: التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي

المطلب الأول: واقع التربية والتعليم في الجزائر قبل الاحتلال

كان واقع التربية والتعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بخير، حيث العلم مقياس كل شيء وكانت المدارس والكتاتيب منتشرة ولكن الإستدمار الغاشم طبق سياسة التجهيل والفرنسة من أجل طمس الهوية وجعل الجزائريين دون مبدأ ولا عقيدة ولا هوية يعتزون بها ورغم محاولات 132 سنة كانت المقاومة السياسية والثقافية بإنشاء الجمعيات وكتاتيب القرآن ومدارس التربية التي تبنتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها سنة 1931 وكان لزاما بعد الاستقلال استرجاع الهوية المغتصبة فكان السعي متواصلا على مراحل من أجل تعزيز واقع التربية والتعليم ومن أجل ذلك قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في طريق التربية والتعليم.

السياسة التربوية في العهد العثماني:

لم يكن العثمانيون يهتمون في الجزائر بميدان التعليم، فلم تكن لهم وزارة للتعليم، ولا أية مؤسسة مكلفة بهذا القطاع. بل تُرك الميدان مفتوحا للأفراد والجماعات يقيمون ما يشاءون من مؤسسات دينية أو تعليمية.

وقد قامت بهذا الدور الزوايا والمساجد، التي كان يتعلم بها أبناء الجزائريين اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم، إلى جانب علوم أخرى كالعلوم الشرعية وقواعد اللغة والنحو والسير والأخبار وغير ذلك. وإلى جانب هاتين المؤسستين كانت العائلات تقيم المدارس لأبنائها في القرى والدواوير، وتكلف معلمين بتعليمهم وتوفر لهم كل وسائل عيشهم[1].

وهكذا كان انتشار التعليم خلال العهد العثماني انتشارا طيبا، حتى غطى المدينة والقرية والجبل والصحراء ويعترف الجنرال "فاليزي" عام 1834م بأن وضعية التعليم في الجزائر كانت جيدة قبل

1- رابح تركي ، **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية** ، ط 2 ، (ش ، و ، ن ، ت ، الجزائر 1981، ص 63

التواجد الفرنسي، لأن **"كل العرب (الجزائريين) تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، إذ تنتشر المدارس في أغلبية القرى والدواوير"**[1].

ومما يؤكد المستوى التعليمي الذي كان سائدا في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، والذي يعود الفضل فيه إلى الزوايا والأفراد، حيث صرح "ديشي" - المسؤول عن التعليم العمومي في الجزائر آنذاك- في قوله: **"كانت المدارس بالجزائر والمدن الداخلية، وحتى في أوساط القبائل كثيرة ومجهزة بشكل جيد، وزاخرة بالمخطوطات. ففي مدينة الجزائر هناك مدرسة بكل مسجد، يجري فيها التعليم مجانيا، ويتقاضى أساتذتها أجورهم من واردات المسجد، وكان من بين مدرسيها أساتذة لامعون تنجذب إلي دروســـهم عرب القبائل"**[2].

عملت فرنسا منذ الغزو على محاربة الثقافة العربية، فقضت على المراكز الثقافية المزدهرة في الجزائر منذ قرون خلت، كذلك أغلقت نحو ألف مدرسة ابتدائية وثانوية وعالية كانت موجودة في الجزائر سنة 1830 وقد حمل أحد الكتاب الفرنسيين وهو **يولار** فرنسا مسؤولية تأخر الجزائر في القرن العشرين، إذ يقول:« لقد أشاع دخول الفرنسيين إلى الأوساط العلمية والأدبية، اضطرابا شديدا فهجر معظم الأساتذة الأفذاذ مراكزهم هاربين، ولقد كان يقدر عدد الطلاب قبل 1830 م بمائة وخمسين ألف طالب أو يزيدون ؛ ومهما يكن من أمر فلم ينجح من المدارس القديمة سوى عدد قليل من المدارس الصغيرة، وحرمت أجيال عديدة من التّعليم»[3].

روّجت الدّوائر الاستعمارية في أوساط الأجيال الصاعدة، أن الجزائر قد بلغت في القرون الماضية أسفل درجات الجهالة والهمجية، إذا لم يكن بالبلد أي تعليم منظم ولا حياة فكرية فلا عالم بينهم ولا كاتب ولا أديب ولا شاعر، فالأمة الجزائرية مؤلفة كلها من أميين يجهلون القراءة والكتابة، وقالوا إنّ اللّغة العربية قد ماتت منذ زمن بعيد ودفنت مع اللّغات الميتة الأخرى، وهذا

1- عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، ط1 دار الأمة الجزائر 1999، ص25 .

2- المرجع نفسه، ص 26

3- محساس أحمد ، " التعليم و الثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية" ، مجلة الثقافة ، عدد 85 ، جانفي فيفري. 1985 ، ص 57

من أجل تبر ير سياستها التعليمية ودعم مطامعها الاستبدادية، موهمة الرأي العام أنه من واجب الأمم الراقية أن تنقذ سكان الجزائر المساكين من آفة جهل شامل، وتأخر فاحش عن ركب الأمم المتمدنة، وذلك باسم الحق والإنسانية.

غير أن الحقيقة التاريخية لا توافق ذلك في شيء، والواقع يدحض تلك الأباطيل، فما استوى الجهل على الجزائر في القرون السالفة، وما انقطعت بالجزائر مسيرة التعليم، وما انعدمت المدارس، ولا قلت العناية باللغة العربية وعلومها وآدابها، في جميع العصور الإسلامية، ومنها القرن التاسع عشر، فلم تزل وقتئذ المساجد في المدن حافلة بالأساتذة والتلاميذ، و لم تزل الزوايا بالقرى جامعة للمشايخ والطلبة، وكلهم يبذلون جهودهم في الإلمام بالعلوم ونشرها بين الجماهير. وحتى التعليم العالي ،لم يكن مهملا، في عهد الجزائر العثمانية، فقد كان له نظام خاص يتكفل به مجلس بعاصمة الجزائر مؤلف من المفتيين المالكي والحنفي ومن القاضيين المالكي والحنفي، وكان ذلك المجلس يعين ناظرا يقوم على التدريس ويقدم للداي بالجزائر، وللباي بقسنطينة وبوهران العلماء المترشحين لكراسي التدريس[1]، إذ كان ذلك الناظر بمنزلة مدير التعليم العالي كما كان المجلس يقوم مقام المجلس الأعلى للجامعات العصرية.

و في السنوات الأولى من الاحتلال، استمر التعليم بالمساجد والمدارس والزوايا مزدهراً، وعلى نفقات الأوقاف، فنجد مثلا أن الأساتذة بالمسجد الكبير بالعاصمة قد بلغ التسعة عشر أستاذاً، منهم الشيخ المفتي محمد بن الشاهد مفتي المالكية، المتوفى 1792،الشيخ العربي الإمام المفتي بالمسجد الكبير والشيخ محمد بن الكاهية والشيخ مصطفى بن لكبابطي القاضي واعزيز والشيخ علي بن محمد المنجلاتي مفتي المالكية سنة 1823، ومحمد بن إبراهيم بن موسى، مفتي المالكية سنة 1824 والشيخ بن الأمين والحاج حمودة الجزائري وغيرهم.

1 - EMERIT M, ***L'ETAT Intellectuel et moral en Algérie en 1830***, in Revue internationale de l'enseignement,Juillet-Septembre 1955. p

و إذا انتقلنا إلى عاصمة الشرق قسنطينة وجدنا بها في ذلك العهد علماء أجلاء قائمين بدروس مختلفة في العلوم العربية نخص بالذكر منهم الشيخ "محمد بن علي الطلحي" الذي كان مجلس درسه عامرا بمسجد سيدي مسلم الحراري والشيخ **"عامر بن شريط"** و**"عمار العربي"**، الذي كان يدرس بمسجد القصبة والشيخ محمد المبارك خطيب المسجد الكبير ومفتي المالكية.

أما الجهات الغربية، فكانت تلمسان مقر العلوم يتوارثها الأبناء عن الأباء في بيوت شهيرة مثل عائلة شعيب وعائلة المجاوي، إلى أن أفل نجمها فهجرها العلم والعلماء إلى وهران ومازونة وغيرها.

و هكذا كان العلماء الجزائريون في السنين الأخيرة من عهد الجزائر العثمانية وأوائل الاستيلاء الفرنسي قائمين بواجبهم نحو اللغة العربية والأمة يخدمون العلوم في مساجد العواصم وكذلك في المدارس التي بناها محبو العلم وأنصاره من الولاة وذوي البر والإحسان.

فكان بعاصمة الجزائر، عدد ليس بالقليل من المدارس، مثل مدرسة سيدي أيوب بالقرب من الجامع الجديد، ومدرسة حسن باشا في جوار جامع كتشاوة فضلا عن الزوايا العديدة. ومن المدارس التي اشتهرت في القرن الماضي بحاضرة قسنطينة المدرسة الكتانية، ومدرسة سيدي الأخضر ونظيرتها بالناحية الوهرانية كمدرسة مازونة، التي نالت شهرة طائرة الذكر، منذ تأسيسها في القرن الحادي عشر للهجرة، ولم يكن التعليم وقتئذ مقتصراً على مساجد المدن ومدارسها وزواياها فحسب، ولم يكن العلم منحصراً في عواصم البلد فقط، بل كانت القرى تشارك في الحياة الثقافية وتأخذ نصيبها منها وذلك بواسطة بعض الزوايا المنتشرة في جميع النواحي شرقا، وغربا، في الشمال، وبالجنوب في السهول والجبال، حيث لا يسعنا المجال لإحصائها، وكان مستوى التعليم بهذه الزوايا على العموم جيد.

و كان العلماء بالمغرب الأقصى وبتونس يقدرون شهادات الطالب الجزائري حق قدرها ويعترفون له بقيمة دراساته بتلك المؤسسات، فإذا قال ذلك الطالب بأنه تخرج من مدرسة مازونية أو زاوية شلاظة أو زاوية الهامل، أو زاوية ابن أبي داود أو غيرها من المعاهد في الجزائر،

قدرت دراسته واعتبرت إجازته وألحق بالأقسام العليا للتخصص بجامع القرويين بفاس أو جامع الزيتونة المعمور بتونس[1].

تلك هي الوضعية التعليمية ولغتها العربية قبل الاحتلال، وهكذا كان حال الشعب الجزائري من الناحية العلمية والثقافية، مساجد عامرة بالأساتذة والتلاميذ ومدارس زاهرة وزوايا حافلة بالطلبة، حيث كان التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي منتشراً انتشاراً واسعاً بين أبناء الشعب الجزائري، وشمل التعليم العالي جمعاً غفيراً من الناس المتعطشين للعلم والمعرفة، يجتمعون حول شيوخ وعُلمَاءَ محترمين لا يتلقوْنَ عنهم علوم الشريعة فحسب، بل يتلقون أيضاً الأدب وعلوم الرياضيات وعلم الفلك أيضا.

أمّا التعليم الابتدائي والثانوي فقد كان أكثر انتشاراً قبل الاحتلال الفرنسي، حيث كان يُعْطى في الكتاتيب ويقبل عليها الأطفال إقبالا كبيرا يشمل القراءة والكتابة وحِفظ القرآن الشريف.

أمّا التعليم الثانوي والعالي فكَانَا يُمْنحَان في المساجدِ والزوايا، وكانت البرامج تشمل علاوة على القرآن الكريم والحديث الشريف اللغة العربية والبّلاغة والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والرياضيات وعلم الفلك.

كانت توجد في مدينة قسنطينة مدارسُ للتعْليمَيْن الثانوي والعالي وكان بها ما يقرب من 600 أو 700 تلميذ إذن قبل 1830 كان التعليم منتشرا في الجزائر بصورة واسعة وذلك بشهادة الأعداء (والفضل ما شهدت به الأعداء) و حسب المقالات والدراسات والتقارير الصادرة عن مصلحة الاستخبارات العسكرية وعلى رأسهم إسماعيل أوربان، حيث يقول:**« إنّ عدد العرب الجزائريين الذين يحسنون القراءة والكتابة في سنة 1836/1937 يفوق ما يوجد في الجيش الفرنسي المحتل إذ عدد الأميين في الجيش الفرنسي المشار إليه كان يبلغ 45% وعليه كان عدد الأميين عند الجزائريين يقل عن تلك النسبة ».**

1- أحمد محساس ، **مرجع سابق**، ص 66.

المطلب الثاني: دور المدارس القرآنية والزوايا في التعليم.

لعل لفظ **"الزاوية"** في الأصل مأخوذ من الانزواء بقصد العكوف على العبادة أو على تلقي العلم بعيدا عن دنيا الناس ومشاغلهم اليومية، وهي أيضا رباط المجاهد في سبيل الله وحافظ الثغور.

إلا أن لفظ الزوايا اليوم يعني مراكز تحفيظ القرءان وتعليم أصول الدين الإسلامي والشرعي ونشر الأخلاق والفضائل الإسلامية. وهي بذلك حصون العقيدة والإيمان، وأما عن تختزن في صناديقها ورفوفها ذخائر التراث الإسلامي بآدابه وسجاياه الحميدة وملامحه التاريخية والوطنية.

و**الزاوية** في الأصل ركن البناء، أطلقت على المصلى أو المسجد الصغير عند المسلمين في الشرق العربي على أن مصطلح **"الزاوية"** ظل في المغرب الإسلامي أكثر شمولا من ذلك، إذ هو يطلق على بناء أو طائفة من الأبنية ذات الطابع الديني، وهي تشبه المدرسة في تخطيطها وأجزائها ووظيفتها التعليمية.

وقد ذكر "دوماس" Daumas عام 1847 في كتابه **"منطقة القبائل"** تعريفا لمفهوم الزاوية بالمغرب حيث قال: «إن **الزاوية** هي على الجملة **مدرسة دينية** ودار مجانية للضيافة».[1]

ومن هذا المنطلق لا يسعنا في إلا أن ننوه بالدور الإيجابي الذي لعبته الزوايا آنذاك في نشر العلوم العقلية والنقلية ومساهمتها بكل إيجابية في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري، ويظهر ذلك الدور الايجابي للزوايا، خاصة الريفية منها في التعليم على الخصوص، فقد كانت بالإضافة إلى وظيفتها الدينية معاهد لتعليم الشبان و تنوير العامة، و قد اشتهرت بعض الزوايا و

1- عبد العزيز شهبي ، **الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، دط، وهران، الجزائر،2007، ص13؛ نقلا عن: ليفيبروفنسال،**"الزوايا"**، دائرة المعارف الإسلامية، تر:أحمد الشنتاوي وآخرين ، المجلد 10، القاهرة 1933، ص332.

الخلوات الريفية حتى أصبحت محجة للزوار و الطلبة، و من ذلك زاوية خنقة سيدي ناجي، و خلوة عبد الرحمان الأخضري بولاية بسكرة ، ضريح سيد خالد، زاوية محمد بن علي المجاجي البهلول بالشلف، وزاوية القيطنة ببسكرة كذلك، و زاوية الهامل .. الخ[1].

و ظاهرة التعليم في الزوايا ليست خاصة بالريف ، ففي المدن أيضا كانت بعض الزوايا تقوم بدور ايجابي في نشر التعليم بجميع مستوياته، فالزاوية القشاشية قد تحولت تدريجيا إلى مدرسة عليا أو معهد، وتتبع هذه الزاوية لجامع القشاش، و كذلك زاوية شيخ البلاد في مدينة الجزائر، و من الزوايا التي لعبت دورا أساسيا في نشر التعليم في غير العاصمة زاوية الفكون في قسنطينة، و زاوية مازونة ذات الشهرة الواسعة ، و زاوية عين الحوت بتلمسان، و زاوية محمد التواتي ببجاية وزاوية أولاد لكرد بتيارت (زاوية سيدي عدة) و غيرها كثير، وقد شهد بوقعها وتأثيرها الغريب قبل القريب حيث تقول" **ايفوان توران ":«وحاولت فرنسا إنشاء مدارس عربية فرنسية ثم المكاتب الإسلامية ثم مدارس عربية بحتة، ولم يلتحق الجزائريون إطلاقا بأي من هذه المدارس، بل لقد هدمت في أوقات الانتفاضات ومنها انتفاضة 1871، في برج بوعريريج ومازونة وبجاية، لأنها (مدارس النصارى) وقامت حرب المدارس، وقد اشتكى ضابط من مستغانم من مقاطعة المدارس وتأثير الزوايا في الشباب وفقدت المكاتب العربية قوتها وخسرت المعركة»**[2].

لقد رأى الجيش الفرنسي و قادته أن الزواية تمثل تهديداً حقيقياً لوجودهم بالجزائر وهذا ما يتنافى مع مخططهم الإستعماري الهادف إلى احتواء الهوية الجزائرية ، لذا اعتمدوا على إستراتجية الحرب الشاملة في تعاملهم مع الشعب الجزائري، و قد تعرضت المؤسسات الثقافية و الدينية إلى الهدم و التخريب و التدمير وعلى رأسها المساجد و الجوامع و المدارس و الزوايا ، حيث تعرض مالا يقل عن 349 زاوية إلى الهدم و الاستيلاء، ومن أشهر الزوايا التي اندثرت من جراء هذه السياسة زاوية القشاش و الصباغين و المقياسين و الشابرلية.

1- عبد العزيز شهبي، **مرجع سابق**، ص 38.

2- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1945 - 1930** ، ج3 ،ط3 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 ص104 .

وبالفعل فقد قامت الزوايا بالدور الذي كانت تخشاه فرنسا على أكمل وجه، وأنجبت رجالا ونساء عرفوا بالتصدي للاستدمار الفرنسي أمثال لالة فاطمة أنسومر، والشيخ أمزيان محمد بن علي بلحداد و غيرهم، هذا الأخير استطاع أن يجند 15000 مجاهد في يوم واحد عندما انطلقت ثورة 1871 بقيادة الشيخ المقراني[1].

1- محمد نسيب **زوايا العلم والقرآن بالجزائر**، ص 219.

المبحث الثاني: التعليم في عهد الإحتلال الفرنسي

المطلب الأول - المرحلة الأولى ـ منذ الإحتلال إلى 1930ـ

تميّزت هذه الفترة بالطابع الحربي الذي يعكس إهتمام المستعمر ببسط نفوذهِ على الأراضي الجزائرية. ولّما تأتى له ذلك عَمِل على ضرب دعَائم ومُقوّماتِ الشعب الجزائري.

في المرحلة الموالية أي بين سنة 1850- 1880 ترددت الحكومة الفرنسية تُرَى هل تفْتَحُ مدارس للجزائريين أم لا؟ وما هي لغة التعليم المختارة، اللغة العربية أم اللغة الفرنسية أم كلتاهما معًا؟ ، وفتحت بالفعل مدارس في بعض المدن فقط تستقبل عددا محدودا من التلاميذ بينما كانت تؤسس لأبناء المعمرين مدارس في جميع المدن والقرى النّائية- هذا ورغم السّياسة الرشيدة التي أبداها آنذاك الإمبراطور نابليون الثالث والرامية إلى احترام الشخصية الجزائرية وتعليم مبادئ الدين الإسلامي واللغة العربية بجانب اللغة الفرنسية، بقي عدد المدارس الرّسمية غير كاف نظرا لمعارضة المعمرين الأوروبيين.

ويجدر بالذكر أن معظم الجزائريين كانوا ينظرون إلى هذا التعليم نظرة حقيرة ولا يسمحون لأبنائهم وبالخصوص لبناتهم بارتياد تلك المدارس خوفا من ذوبان شخصيتهم الجزائرية المسلمة مفضلين الكتاتيب والزوايا.

في سنة 1880 ظهرت نزعة جديدة ترمي إلى تعميم التعليم بالجزائر وخطت وزارة التعليم الفرنسية تنظيما جديدا يتبع التعليم في فرنسا بحكم سياسة الإدماج التي أعلنتها الحكومة الفرنسية. فأمرت بتطبيق قانون 12 جوان 1881 المتعلق بمجانية التعليم وقانون 28 مارس 1882 المتعلق بإجبارية التعليم الإبتدائي الساريين المفعول في التراب الفرنسي وبالفعل أصبح عدد المدارس يرتفع

من سنة إلى أخرى كما ارتفع عدد التلاميذ ولكن نسبيا بكثير إذا قارناه بعدد الأطفال الذين هم في السّن الدّراسي الإلزامي فإنه يمثل 2% من المجموع العام[1].

ورغم القوانين المتخذة في فرنسا وغير المطبقة في الجزائر والتي كانت تنص على المساواة بين أبناء الأهالي وأبناء الأوروبيين مُنِعَ الكثير من الأطفال الجزائريين المسلمين من التعليم. وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت نسبة التمدرس 8,3 % بالنسبة لأبناء الجزائريين و84 % بالنسبة لأبناء الأوروبيين.

والسّبب الوحيد في هذه الحالة المؤسفة هو معارضة المعمرين الأوروبيين التي كانت تتمثل في مجلس النيابات المالية ورفض أعضائه توفيرَ الميزانية الكافية لتأسيس المدارس وتعميم تعليم أبناء الجزائريين.

إذن عارض المعمرون تعليم أبناء الأهالي اللغة الفرنسية ما بالك بالنسبة للغة العربية لم يوافقوا حتى على تدريس المبادئ الأولية منها. فكانت اللغة العربية تدرس في الثانويات كلغة أجنبية مثل اللغة الإنجليزية والألمانية والإسبانية من طرف أساتذة أغلبهم فرنسيون وبطريقة أقل ما يقال عنها تتنافى تماما مع الطرق السليمة في تدريس اللغات حيث كانت تعطى قواعد اللغة بالفرنسية وكان مدرسوها يستعملون المصطلحات الفرنسية وفي كثير من الأحيان الحروف اللاتينية.

هذا ويجدر بالذكر أن الحكومة الفرنسية كانت قد فتحت سنة 1850 ثلاثة معاهد في كل من الجزائر وتلمسان وقسنطينة، الغاية الرسمية منها تكوين بعض الجزائريين لوظائف معينة: أعوان سلك القضاء. ولكن الغاية الحقيقية من تأسيس هذه المعاهد الحكومية هي إبعاد التلاميذ عن الزوايا والمساجد وكانت مدة التعليم في هذه المعاهد أربع سنوات. كانت توفر للتلاميذ دراسة اللغة الفرنسية واللغة العربية والأسس الرياضية والعلمية والتاريخ والجغرافيا ومبادئ النظم الإدارية. تختتم الدّراسة بشهادة نهاية الدّراسات للمعاهد ثم يلتحق البعض القليل من حاملي هذه الشهادات

1 - Bordier Arthur, ***Colonisation scientifique et les colonies françaises***. C. Reinwald, 1884, p. 190.

بالقسم العالي في الجزائر العاصمة وبعد سنتين تختتم الدراسة فيه بشهادة الدّراسات العليا يسمح لحاملها أن يشتغل كعادل أو قاض أو مدرس وكان عدد التلاميذ في جميع هذه المعاهد لا يفوق 150 تلميذ قبل سنة 1930.

إذن خابَت من جديد أمال الجزائريين ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى التي شاركوا فيها وفي سنة 1928 قبل الذكرى المئوية كانت الحالة من أسوأ الحالات، حيث أن عدد التلاميذ الجزائريين كان بالتقريب 55.500 تلميذ في التعليم الإبتدائي كما كان عدد المدارس 550 مدرسة في جميع القطر. هذا و يثبت التاريخ أن عدد المدارس الإبتدائية كان 222 مدرسة في الجزائر العاصمة وحدها قبل الإحتلال الفرنسي.

المطلب الثاني: المرحلة الثالثة 1930ـ 1962:

إحتفلت فرنسا سنة 1930 بالذكرى المئوية وأقيمت بهذه المناسبة تظاهرات عظيمة ومَجّدت الحكومة الفرنسة إنجازاتها في جميع الميادين. بعد ذلك أصبح عدد المدارس والتلاميذ يرتفع ولكن دائما بصورة نسبية. فوضعت الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى تخطيطا يهدف إلى تعميم التعليم لفائدة أبناء الجزائريين بصفتهم "فرنسيين مسلمين" كما قررت تطبيق التعليم الإجباري الذي نصّ عليه قانون 1882.

دخلت بالفعل هذه القرارات حيز التطبيق وأصبح عدد المؤسسات والتلاميذ يرتفع من سنة إلى أخرى. فألغت الحكومة الفرنسية "تعليم الأهالي" بموجب مرسوم مؤرّخ في 5 مارس سنة 1949 ولكن رغم هذه المحاولات بقي العديد من الأطفال الذين كانوا في السّن الدّراسي الإجباري محرومين من التعليم.

بعد اندلاع الثورة التحريرية ضاعفت الحكومة الفرنسية جهودها وعلاوة على المدارس الجديدة أسست سنة 1955 المراكز الإجتماعية التربوية الخاصة بالأطفال الكبار. كان الهدف الحقيقي من

هذه المراكز إبعاد الشباب عن الثورة. وفي سنة 1958 أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا جديدا في شأن تعليم المسلمين ووضع تخطيط آخر يهدف إلى تعميم التعليم في مدة ثماني سنوات. فأنجزت عدة مدارس وانتدب كمعلمين حاملو شهادة التعليم المتوسط أعني المساعدين.

هذا وبقي حظ اللغة العربية ضعيفا جدا في المدارس و لم تعطها الحكومة ما تستحقه من عناية مع أن قانون الجزائر الذي نصّ عليه أمر مؤرخ في 20 سبتمبر 1947 يعتبر اللغة العربية لغة من لغات الإتحاد الفرنسي يجب تدريسها في جميع المستويات .

هذا وقد حوّلت المعاهد الثلاثة التي أشرنا إليها أعلاه إلى ثانويات فرنسية إسلامية، ثم إلى ثانويات وطنية سنة 1959. أمّا القسم العالي أصْبَح يسمى "معهد الدّروس العليا الإسلامية". (الدليل في التشريع- د مرجي).

المدارس المسيحية :شرع في تأسيسها منذ سنة 1878 تسعى إلى مدّ سيطرتها الفرنسية المسيحية. فكان لها التأثير البالغ في منطقة القبائل حيث سجل فيها 21 مدرسة تضم 1039 تلميذا. كما انتشرت في العديد من المناطق الجزائرية كالجنوب والغرب والشرق، وهو نوع من التعليم التبشيري والتمسيحي والسياسي مدعما من السلطات الفرنسية.

الزوايا والكتاتيب القرآنية : على الرغم من بساطة هذه الهياكل إلا أنها استطاعت أن تحافظ على مقومات المجتمع الجزائري من خلال تدريسها للقرآن الكريم ومبادئ اللغة العربية. فهي ذات إنتشار واسع في كافة أنحاء الوطن منها ينقل الشاب الجزائري إلى الزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب وحتى إلى المشرق العربي.

وكادت اللغة العربية تضمحل في أرضها ومعها الشخصية الجزائرية المسلمة لولا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أسست سنة 1931 فشرعت في فتح مدارس إبتدائية حرّة بعد حملة لا نظير لها وتبرع المخلصون من الجزائريين المسلمين بأموال جزيلة على جمعية العلماء واثقين بضرورة

استرجاع اللغة والثقافة العربية مكانها القديم. كانت تدرس جميع المواد بما فيها العلوم باللغة العربية من طرف معلمين جزائريين وأقبل على هذه المدارس خاصة في المدن الكبرى الكثير من الأطفال فبلغ عدد المدارس الحرة ما يقارب 150 مدرسة تضم أكثر من 4500 تلميذ وتلميذة لأن جمعية العلماء اعتنت كثيرا بتعليم البنات.

هذا ويجدر بالذكر أن الإدارة الفرنسية بذلت كل ما في وسعها لعرقلة تأسيس هذه المدارس وأغلقت الكثير منها بالخصوص أثناء الحرب العالمية الثانية.

أمّا بالنسبة للتعليم الثانوي اهتمت الجمعية به أيضا واعتنت بإرسال العشرات من الطلبة إلى مختلف الدّول العربية وعلى وجه الخصوص إلى جامع الزيتونة بتونس.

المطلب الثالث: توجه الطلبة الجزائريين إلى المشرق والمغرب أثناء الحقبة الاستعمارية

1ـ الطلبة الجزائريون في تونس وجمعية الطلبة الزيتونيين:

على غرار الفئة الطلابية التي درست في المعاهد و الجامعات الفرنسية والتي شكلت لنفسها تنظيمات طلابية تتكفل بقضاياها المادية و المعنوية ، كوّنت الشريحة الطلابية التي تابعت دراساتها في المراكز و الجامعات العربية و الإسلامية لنفسها هي الأخرى جمعيات و تنظيمات طلابية حتى تناضل من خلالها لتحسين ظروفها الصعبة، و لو أنها قد اختلفت من حيث المبادئ والأهداف عن مثيلاتها من التشكيلات الطلابية الأخرى التي ولدت في الجامعات الفرنسية .

حيث يذكر في هذا الصدد توفيق المدني أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 1905- 1925 قد وسع من نشاطاته بتونس و بالتنسيق مع بعض التونسيين منهم : أحمد نجاح ،و محمد النيفر، ومحمد السعيد الخلصي، و الهادي مزاح (أصبح فيما بعد من كبار رجال القضاء التونسي) ومن جملة عمل هذه الجماعة هو بعث القضية التونسية و الاحتكاك بالطلبة الجزائريين الذين كانوا يزاولون دراستهم بالزيتونة بغرض التوعية ،حيث يقول : "أن جامع الزيتونة استقطب العديد من الطلبة الجزائريين من جهات عديدة؛ من تبسة، و عين البيضاء، و قسنطينة و غيرها من مدن الشرق الجزائري، وكانت منهم طائفة مؤمنة وطنية مستعدة للجهاد حسب تقديرنا، فإذا وصلت الحالة إلى تقديرنا أرسلناهم أو أرسلنا بأكثرهم إلى تبسة و جنوبها لاستنفار همم الناس و إعلان الثورة و الانتفاض ومحاربة من يلهيهم من الفرنسيين"[1].

فضلت العديد من العائلات الجزائرية وخاصة الميسورة منها و المتوسطة إرسال أبنائها لمزاولة التعليم في الجامعات الإسلامية بدلاً من الجامعات الغربية، و كان جامع الزيتونة بتونس إحدى

1- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، مذكرات ج 1 في تونس 1925/1905، ط1 (الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1976) ،ص 87.

القبلات لهؤلاء الطلبة الجزائريين و من أمثلة تلك العائلات عائلة بن باديس، التي أرسلت إبنها للدراسة بالزيتونة والتي عاد منها سنة 1912 بعد حصوله على شهادة التطويع.

لذلك يرجع الفضل الكبير في إرسال الرعيل الأول للبعثات الطلابية إلى الزيتونة إلى الشيخ بن باديس، فبعد عودته إلى الجزائر بسنة واحدة فقط و برعاية و تشجيع منه و صلت أول بعثة طلابية إلى تونس سنة 1913، لكن ظروف الحرب العالمية الأولى لم تمكن الطلبة من البقاء في تونس و اضطروا للعودة إلى بلادهم إلى أن وضعت الحرب أوزارها و استأنفت هذه البعثات طريقها من جديد إلى الزيتونة [1] .

و يذكر الجابري أن أول بعثة ميزابية اجتازت منطقة تبسة باتجاه تونس كانت في شهر ماي 1914 و كانت بقيادة عالمان من علماء منطقة وادي ميزاب وهما : الشيخ إبراهيم ابن الحاج عيسى أبو اليقظان، و الحاج عمر العنق [2] ، وقد حظيت هذه البعثة بالرعاية من طرف تجار بني ميزاب، كما جمعت لها الأموال و أجرت لها دارا للإقامة أصبحت فيما بعد دار البعثة من مهامها توفير الأجواء للطلبة القادمين و تسخير لهم الإيواء و الإقامة و الإطعام و الإشراف و المتابعة ، لكن ظروف الحرب العالمية الأولى و إغلاق مؤسسات التعليم في تونس، أجبر هذه البعثة على العودة إلى الجزائر على غرار بعثة بن باديس.

و بعد نهاية الحرب العالمية الأولى توافدت على مؤسسات التعليم بتونس مرة أخرى كوكبة من طلاب العلم من مناطق مختلفة من الجزائر، من بينهم : محمد اللقاني ابن السائح، و الشيخ محمد خير الدين، و محمد العيد آل خليفة، و السعيد الزاهري، و رمضان حمود و مبارك الميلي و مفدي زكريا، و حمزة بوكوشة [3]، وغيرهم من الطلبة الذين قال فيهم توفيق المدني أنهم ناصروه ومدوا

1 - أحمد مريوش، عن محمد صالح الجابري ، **التواصل الثقافي بين الجزائر و تونس** ، ط1 ، (دار الغرب الإسلامي 1990)،ص3

2- عمار هلال ، العلماء الجزائريون في تونس بين القرنين 13 و 20 م ، مجلة الدراسات التاريخية، العددان 11-12 جامعة الجزائر ، 2000 ، ص72 .

3- عمار هلال، مرجع سابق، ص 72-73.

له يد العون خلال خروجه من السجن سنة 1918 ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : أغلب الطلاب الجزائريين الذين كانوا يرتادون جامع الزيتونة هبوا جميعا لتحيتي بمناسبة الإفراج عني[1] .

و منذ ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931 و اعتمادها على جانب التعليم و التربية كمقوم أساسي في دعوتها الإصلاحية ازداد الاهتمام بإرسال البعثات الطلابية إلى العالم الإسلامي، إذ استقبلت تونس لوحدها سنة 1936 ما يقارب 200 طالبا كان معظمهم ينتسب إلى جمعية العلماء المسلمين التي داع صيتها[2]، ومن ذلك فلا غرابة أن نجد قبل هذا التاريخ يقوم الشيخ ابن باديس بتوجيه طلبته لإتمام دراستهم بالزيتونة أكثر من غيرها من الجامعات و المعاهد الإسلامية الأخرى.

كما تذكر بعض المصادر التاريخية أن تأسيس جمعية العلماء قد عمق أكثر من اهتمام رجالها بالحركة التعليمية، و كذا الطلبة و إرسالهم لتونس لأن معظم رجال الجمعية درسوا في تونس أو مروا عليها لبلاد المشرق، فالإبراهيمي مثلا زارها في حدود 1934 و بعد إطلاعه عن قرب على أحوال الطلبة الصعبة و اجتماعه بهم قام بنفسه على تأسيس الهيئة الإدارية لجمعية الطلبة الزيتونيين الجزائريين[3] بعد اكتمال النصاب الطلابي الذي فاق المائتي طالب و أن العدد أصبح في أمس الحاجة إلى تنظيم قانوني يكفل حرية العمل الطلابي، و يمكنه في إطار منظم أن ينسق جهودهم و يوحد كلمتهم.

ومن ذلك كله يمكن القول أن الإبراهيمي هو الذي غرس فكرة ميلاد جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين ، لكنه لا يحتمل أنه قد أشرف على تأسيس الجمعية خلال رحلته إلى تونس بقدر ما أنه أرشد الطلبة إلى توظيف الكتابة في الصحافة التونسية إظهارا لما يعانوه من المتاعب و المشاكل، و

1- أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 87.

2- أحمد مريوش، عن محمد صالح الجابري، مرجع سابق، ص 17.

3- عبد الرحمان شيبان، جريدة الأسبوع، العدد 53 ، الموافق ل 20 مارس1947 .

بالفعل فقد ظهرت هذه الكتابات للطلبة الجزائريين في مقالات عديدة في الصحافة التونسية التي تعتبر بحق مصدرا هاما لدراسات النشاط الطلابي[1].

وهكذا فبعد اختمار فكرة العمل الموحد بين صفوف الطلبة خلال سنين من جهة، و احتكاك أفكارهم بأساتذتهم في الزيتونة من جهة، ومن جهة أخرى ملازمتهم لنشاط الجمعيات و النوادي بما فيها جمعية الطلبة الزيتونيين التي حضروا مؤتمرها بتونس، و نتيجة لذلك تأسست الجمعية الطلابية وأعلنت عن نفسها سنة 1934 بإسم : **جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين** ، و انتخب مجلسها الإداري برئاسة الشيخ **المهدي البجائي** و هو أحد الطلبة الذين تشبعوا بالمبادئ الدينية و الوطنية، أما الرئاسة الشرفية فكانت للشيخ مختار بن محمود و هو من كبار علماء الزيتونة[2].

2 ـ الطلبة الجزائريون في المغرب الأقصى (جامع القرويين)

على غرار مؤسسات التعليم بالزيتونة و بالمشرق العربي التي استقبلت الأفواج الكثيرة من الطلبة الجزائريين، فإن المغرب الأقصى هو الآخر فتح أبوابه التعليمية للطلبة الجزائريين و رجال الثقافة و الفكر عبر فترات تاريخية مختلفة[3]، وإذا كنا بعد لا نزال في أمس الحاجة إلى الوثائق الكافية لتسليط الأضواء على حيثيات الجدل الثقافي بين الجزائر و المغرب الأقصى بسبب ظروف سياسية معروفة والسنين العجاف بين الشعبين الشقيقين، فإنه لا يمكن إهمال دور مؤسسات التعليم بالمغرب الأقصى و ما قدمته للطلبة الجزائريين و بالخصوص جامعة القرويين[4]، و لو أنها لم ترق في إسهاماتها إلى ما قدمته جامعتي الزيتونة بتونس و الأزهر الشريف بمصر .

1- أحمد مريوش، عن محمد صالح الجابري، مرجع سابق، ص 28.

2- أحمد مريوش، عن محمد صالح الجابري، **مرجع سابق**، ص 5.

3- تذكر المصادر التاريخية أن هجرة علماء الجزائر إلى مدينة فاس تجلت بشكل واضح خلال الوجود العثماني في الجزائر ، ومن أمثلة ذلك هجرة العالم الونشريسي إلى فاس و أحمد شقرون الوهراني ، و علي بن عيسى الراشدي، و كلهم من الطلبة القرويين.

4- تعد جامعة القرويين أقدم جامعة إسلامية قبل أوكسفورد ببريطانيا و السوربون بفرنسا و الأزهر بمصر و الزيتونة بتونس ، تأسست سنة 245 هجرية بأموال المحسنة الخالدة فاطمة الفهرية القيروانية، و قد ساهمت في تكوين نخبة من الشباب المغربي مع بداية القرن الماضي فكان لها الشأن الكبير في محاربة الحماية الفرنسية في المنطقة

و إذا كان هناك بعض الاختلاف حول بداية البعثات الطلابية المنظمة إلى المغرب عكس ما كان علية المشرق، فإن الشيء المتفق عليه أن الحركة الفكرية و الدينية و مؤسسات التعليم لم تكن بعيدة عن حركة النهضة و الإصلاح التي عرفتها الجزائر مع مطلع الثلاثينيات و خصوصا بعد ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي بلغ صاها الى معتنقي السلفية في المغرب و أصبحت جرائد الجمعية تصلهم بانتظام و كان عليها الإقبال الكبير وسط الطبقة المثقفة ، و قد أشار إلى ذلك أحد المعاصرين للفترة و هو من المهتمين بحركة الإصلاح والمدعو أبو بكر القادري في مذكراته بقوله :

"لقد كانت مجلة الشهاب هي الرابطة بين الحركة السلفية في الجزائر و الحركة السلفية في المغرب فمنذ أن تلاقت أقلام المغاربة و الجزائريين على صفحات الشهاب أصبحت الحركة السلفية في المغرب و الجزائر متجاوبة و اصبح السلفيون في الجزائر و السلفيون الوطنيون في المغرب متعاونين و بقي هذا التعاون متينا طوال الثلاثينيات و الأربعينيات و الخمسينيات سواء في أيام الشدة أو أيام الرخاء وصارت الزيارات متبادلة في مختلف المناسبات[1]".

وحسب مداخلة السيد بناسي و هو من طلبة القرويين حول موضوع الطلبة الجزائريين في المغرب الأقصى، فإن جامع القرويين بفاس استقبل خلال الأربعينيات حوالي 150 طالبا وكان حضور الطلبة الجزائريين وقتها الى فاس قد صادف حركة الإضرابات المطلبية التي قام بها طلبة القرويين حول ضرورة إصلاح التعليم بالجامعة و المطالبة بإدخال تعديلات على المضمون العلمي و كذا البيداغوجي في المواد المقررة على الطلبة في التدريس [(2)]. و جاء ذلك على غرار ما شهده جامع الزيتونة بتونس ، و قد أشرنا سابقا اهتمامات جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا خلال مؤتمراتها بملف إصلاح التعليم في هذه المؤسسات التعليمية سواء في الجزائر أو تونس أو المغرب الأقصى.

1- من **مذكرات ابو بكر القادري**، الجزء 3، منقول من الأنترنيت على الرابط التالي: -pulpit.alwatanvoice.com/content-108474.html

2- أحمد مريوش، عن عبد الهادي التازي، **في تاريخ المغرب جامع القرويين المسجد و الجامعة لمدينة فاس**، المجلد3 ، ط1، (دار الكتاب اللبناني بيروت)، 1972 ، ص762 .

و الملاحظ أن جل الطلبة الذين اختاروا الدراسة في مؤسسات التعليم بالمغرب الأقصى كان معظمهم من الغرب الجزائري ، ففي حدود سنة 1939 بلغ عدد الطلبة الجزائريين بجامعة القرويين حوالي عشرة طلبة حسب رواية الأستاذ حليمي عبد القادر(*) .

وحسب بعض النصوص التاريخية فإن دراسة الطلبة الجزائريين لم تقتصر على القرويين لوحدها، بل كانت هناك مؤسسات أخرى هي مدرسة بن يوسف بمدينة مراكش ، ومركز الدراسات الإسلامية بمدينة مكناس، و مدرسة طنجة التي كانت مخصصة للأطوار الأولى من التعليم.

و الظاهر أن الدراسة بالقرويين كانت أحسن حال من المؤسسات الأخرى، لأن الدراسة بها كانت متكاملة و متواصلة، فالمرحلة الابتدائية تستغرق الدراسة بها ثلاث سنوات، ثم مرحلة التحضير للمرحلة الثانوية لفئة الطلبة الذين لم يتمكنوا من النجاح إلى القسم الثانوي، ثم مرحلة التعليم الثانوي و تستغرق هي الأخرى ثلاث سنوات ليتحصل أصحابها على شهادة تمكنهم من التوظيف في المحاكم بصفة عدل، ثم تأتي مرحلة التعليم العالي الذي يكون في تخصصين هما : الدراسات الإسلامية أو الآداب، و يتحصل صاحبها على إجازة تأهله لمهنة القاضي أو أستاذ التعليم العالي، و هذه المهنة خاصة بطلبة المغرب الأقصى لأن الطلبة الجزائريين لا يحق لهم الحصول على مثل هذه الوظائف، و إذا كان إرسال الطلبة للدراسة لم يكن في إطار البعثات المنظمة عكس ما كان عليه في الزيتونة و بلاد الشرق مع مطلع العشرينيات، فإن مرحلة الأربعينيات عرفت نوعا من الزيادة في الطلبة الوافدين على مؤسسات التعليم بالمغرب، و أصبحت أكثر تنظيما على سابقاتها(1).

3ـ الطلبة الجزائريون في مصر:

*- حليمي عبد القادر من مواليد 1932 بأولاد موسى بضواحي الجزائر العاصمة دخل المدرسة الفرنسية سنة 1938 ، تحصل على الشهادة سنة 1945، درس في زاوية سيدي سالم وحفظ القران وتعلم العربية ، و في سنة 1952 زاول الدراسة في القرويين ، وفي 1954 التحق بمعهد بن باديس ، و في 56 تابع دراسته بالزيتونة ، وفي 1958 تابع دراسته بجامعة القاهرة ، وبعد الاستقلال تابع دراسته بكندا ،و بعدها امتهن التعليم والكتابة، و هو الآن متقاعد ويقدم دروسا في المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، عن ترجمة خطية أفادني بها زميل أشرف عليه في رسالة ماجستير.

1- عبد الهادي التازي، **في تاريخ المغرب جامع القرويين المسجد و الجامعة لمدينة فاس**، العدد 3، دار الكتاب اللبناني بيروت (1972 ص762.

لقد أشرنا سابقا إلى استقبال مؤسسات التعليم في كل من تونس و المغرب الأقصى للطلبة الجزائريين ، وهي بمثابة المحطة الثانية في تكوين الكثير منهم ، بعد ما تحصل على التكوين الأولي بالجزائر في الزوايا و الكتاتيب القرآنية و حفظ القرآن و تعلم ما تيسر من اللغة العربية و مبادئ الدين الإسلامي، و كانت الدراسة بالنسبة إليهم في القرويين و الزيتونة و الحصول على شهادة التطويع و التأهيل و نحوها ليست هي كل ما يتمناه و يطمح إليه الطالب الجزائري ، بل هناك من كانت طموحاته تتعدى هذا التحصيل العلمي و خصوصا بالنسبة للفئة الميسورة التي كانت تطمح للدخول للجامعات العالمية سواء في المشرق أو في أوروبا وحتى في العالم الجديد، و اتضح ذلك جليا بعد أن نظمت جمعية العلماء البعثات الطلابية وميلاد الحكومة المؤقتة و تكفل هذه الأطراف بشؤون الطلبة.

وتعد دول المشرق العربي كمصر و سوريا هي حلم الكثير من الطلبة الذين أنهوا دراستهم في دول المغرب العربي، و لم يكن المشرق بالغريب على الجزائريين ، بل كانت هناك عائلات جزائرية مهاجرة سواء في بلاد الشام أو مصر التي زادها شهرة جامع الأزهر الذي كان مسموعا لدى الجزائريين ومزارا لدى علمائها ، و بالتالي فقد فتحت مصر أبوابها الثقافية للطلبة الجزائريين ، و تعد محطة هامة في استقبال علماء الجزائر منذ العهد العثماني وبعده[1].

ومنذ الاحتلال الفرنسي للجزائر و استعمال معاول الهدم الاستعمارية و ضرب مقدسات الأمة الجزائرية و تهجير العلماء أصبحت مصر ملجأ وقبلة العلماء و هجر إليهم الكثير منهم أمثال الشيخ المفتي بن العنابي، الذي نفاه القائد العسكري كلوزيل الى مدينة الإسكندرية.

وإذ تبقى لحد الساعة الوثائق التي تسلط الضوء على الجزائريين الذين هاجوا لمصر و درسوا في الأزهر و غيره من مؤسسات التعليم غير كافية ،باستثناء بعض الأسماء منهم صالح **بن مهنا** الذي كان بالأزهر الشريف، فإن بعض الدلائل تشير الى أن وفود الطلبة تجلت بشكل شبه منظم مع

1- عبد الرحمان عبد الرحمان،**"دور المغاربة في تاريخ مصر في العهد الحديث القرن "** 19 المجلة التاريخية المغربية، عدد 12، جويلية 1978، ص 182.

بداية القرن العشرين وتوسعت أكثر فأكثر مع نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد زيارة البشير الإبراهيمي إلى المشرق وخاصة مصر سنة 1952 وسعى لدى الكثير من البلدان العربية للتكفل بالطلبة و حصولهم على المنح و المساعدة بغية مزاولة دراساتهم[1].

المبحث الثالث: ظهور التنظيمات والنقابات الطلابية في الجزائر

المطلب الأول: الحركة الطلابية الجزائرية النشأة والمسار.

إن الحركية الدائمة للمجتمعات تنتج عنها تغيرات عديدة، فتظهر أفكار وفلسفات جديدة تمهد لتغيرات اقتصادية، سياسية، اجتماعية وهكذا، ومنذ أن جاءت الثورة الصناعية، وبكل ما أحدثته من تغيرات على مختلف المستويات، كانت تحمل في طياتها البذور التي نمت وسنحت للنقابة العمالية كي تظهر على شكل تنظيم، يدافع على مصالح المنتمين إليها.

في خضم ذلك بدأت تظهر بوادر ما يسمى بالحركة السياسية المستقلة التي تحيل إلى وجود وعي طلابي متنامي مواز للتغيرات التي يشهدها المجتمع و ديناميات الحياة في مختلف المجالات ، هذا الوعي الطلابي الملازم لظروف اجتماعية معينة يشبه إلى حد كبير الوعي الطبقي الملازم للظروف التي كان يعيشها العمال الصناعيون في أعقاب الثورة الصناعية في أوروبا، و عبّر **" ألان توران "** عن هذه الفكرة حينما اعتبر أن هناك " تماثلا واضحا بين الطلاب و العمال ، في الجامعات الفرنسية الكبيرة الحجم – و في جامعة كجامعة **نانتير** - حيث تواجه عزلة اجتماعية، أصبح الطلاب يشكلون جماعة متميزة تشبه في بعض الوجوه العمال الصناعيين في المصانع الرأسمالية

1- عبد الرحمان عبد الرحيم ، " **دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر الحديث(القرن التاسع عشر)**" المجلة التاريخية المغربية ، عدد 12 ، جويلية 1978، ص 16.

المبكرة ، فضلا عن أن ثمة تشابه بين المعتقدات التي يؤمن بها الطلبة و التصورات الطوباوية التي آمن بها الاشتراكيون الأوائل "[1].

لم تكن الجزائر بمعزل عن التغيرات الحادثة في العالم رغم كونها تحت وطأة الاستعمار، وظهرت فيها نقابات عمالية عملت من أجل تحسين ظروف الفلاحين والعمال اتجاه مستخدميهم من المستوطنين الفرنسيين، لكن التنظيم النقابي لم يمس قطاعي الزراعة والصناعة، فحسب، بل تعداهما إلى قطاع التعليم. فقد اهتم به الاستعمار الفرنسي منذ غزو الجزائر، ففتح المدارس الابتدائية والثانوية، وأرسل بعثات لفرنسا بالنسبة للدراسات العليا، وأصدر قانون إنشاء مثل هذه المدارس في الجزائر سنة 1879، وسرعان ما تحولت إلى"جامعة الجزائر" سنة 1909، وبدأ عدد الطلبة الجامعيين الجزائريين يتزايد يوما بعد يوم مع فتح باب تواصل البعثات الدراسية إلى فرنسا وإن كانت قليلة.

وفي هذه الأوضاع ظهرت أول نقابة طلابية جزائرية سنة 1919، بجامعة الجزائر تحت اسم" ودادية الطلبة الأهليين" وتحولت بعد 1930 إلى" جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا" AEMNA، وبادرت هذه الجمعية بعدة نشاطات ملازمة للخط الاندماجي، فأصدرت مجلة **"التلميذ"** سنة 1931 بالإضافة إلى عروض مسرحية باللغة العربية. ورغم كون هذه الجمعية هي الأولى، إلا أنها لم تكن وحيدة، فقد نشأت سنة 1927 جمعية أخرى لكن هذه المرة في فرنسا تحت اسم" جمعية الطلبة المسلمين الإفريقيين بفرنسا"(A.E.M.A.F) والتي سعت على تسهيل إقامة الطلبة الجزائريين في باريس من أجل تشجيعهم على الدراسة في فرنسا، بالإضافة إلى جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، وجمعيات طلابية أخرى كانت تنشأ تقريبا في كل بلد يتواجد فيه الطلبة الجزائريون، وأهم ما كان يميزها استقلاليتها بالرغم من أن بعض الجمعيات التي كانت تعتبر فروعا " لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا"، وفي سنة 1953 قام الطلبة الجزائريون بمحاولة

1- بوتومور توماس، **علم الاجتماع و النقد الاجتماعي** ، ترجمة السيد الحسيني و علي ليلة ، دار الثقافة للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1981، ص 255 .

تأسيس منظمة طلابية مغربية موحدة، تضم طلبة الجزائر، تونس والمغرب، وذلك لإيجاد إطار وحدوى لعملهم السياسي، لكنها باءت بالفشل، وتلاها سنة 1954 إنشاء" إتحاد الطلاب الجزائريين لمدينة باريس" U.E.A.P والتي اشرف على تأسيسها وسيرها الحزب الشيوعي الفرنسي[1].

لكن فكرة تأسيس اتحاد عام يضم كل الطلبة الجزائريين، خاصة بعد اندلاع ثورة التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954، ظلت تراود الطلبة الجزائريين في سنة 1955 وبمبادرة من جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وبوحي من جبهة التحرير الوطني، تم انعقاد اجتماع تحضيري في باريس أيام 4 إلى7 أفريل وضمّ هذا الاجتماع ممثلين جزائريين من كل الجامعات في فرنسا، وتم تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A) والذي جاء في خطاب رئيسه الأول السيد **أحمد طالب الإبراهيمي**، في المؤتمر التأسيسي من 8 إلى 14 جويلية 1955 بباريس، العمل على جمع الطلبة الجزائريين، وإعطاء اللغة العربية مكانتها ووضعها في إطارها الطبيعي، ومشاركة الاتحاد في الحياة السياسية للبلاد مشاركة فعالة.

وبدأ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" نضاله، باستعمال وسيلة الإضراب عن الطعام والدروس للوقوف ضد سياسة العنف التي تنتهجها فرنسا في الجزائر، فقام في يوم 20 جانفي 1956 بإضراب عام دام ليوم واحد، ثم عقد الاتحاد اجتماعا في الجزائر العاصمة تمت فيه المصادقة على لائحة سياسية تضمنت المطالبة بإطلاق صراح الطلبة المعتقلين، ووضع حد للتنكيل بالجزائريين واضطهادهم من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وكذا الاعتراف بحق الشعب الجزائري وذلك لإيجاد الحلول المناسبة للقضية الجزائرية. وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر الذي جاءت فيه المطالبة بإعلان استقلال الجزائر، أطلق سراح جميع المعتقلين المسجونين الوطنيين والشروع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني[2]، لكن الوضع في الجزائر زاد سوءا، وزاد لهيب

1- هلال(ع)، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954**، الجزائر، لافوميك، 1986، ص 25.

ثورة التحرير الوطني اشتعالا، ومنح البرلمان الفرنسي صلاحيات استثنائية لحكومتة بالجزائر، تم من خلالها تسليح التلاميذ، والطلبة الفرنسيين، عقد على إثرها " الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" ندوة عامة يوم 19 ماي 1956 صدر عنها قرار شن إضراب إلى اجل غير محدود، وتم الالتحاق الجماعي بالثورة المسلحة، جيشا وجبهة، و دام هذا الإضراب حتى يوم 14 أكتوبر من سنة 1957[1].

كان لزاماً عل المستعمر التضييق على الطلبة الجزائريين ومحاولة إزالة كل حركة تقف في وجهه فقام بحل " الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين " في جانفي 1958، رغم مطابقة التأسيس للقانون الفرنسي، ووجهت للطلبة المشرفين على تسيير الاتحاد تهمة الإخلال بالأمن العام. وتم اعتقالهم عن آخرهم، وإحالتهم على المحاكم الفرنسية التي سلطت عليهم عقوبات شتى، وذلك يوم 25 جويلية[2] 1959، لكن قرار الحل لم يكن إلا على المستوى الرسمي لأن" الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" واصل نضاله، وعلاقاته الكثيرة مع مختلف المنظمات الطلابية في بكين في سبتمبر 1958[3]، كما أقام مؤتمره الرابع بالجزائر يومي 31 جويلية، 1 أوت 1960. وبعد حصول الجزائر على الاستقلال يوم 5 جويلية 1962 اجتمع أعضاء " الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" في مؤتمرهم الخامس بالجزائر العاصمة يوم 13 أوت 1963، وتم فيه بعث" الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين" (U.N.E.A) إذ جاء في قانونه الأساسي.

المادة الأولى: «تكوّن بين الطلاب الجزائريين من كل الجامعات والمعاهد الملحقة بها والذين يوافقون على هذه القوانين الداخلية إتحاد سمي " الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين"، وهو استمرار للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.»[4] ، وواصل هذا الإتحاد عمله حتى قرار حله سنة

1- المتحف الوطني للمجاهد، **اليوم الوطني للطالب**، الإتحاد، ماي 1993، ص 8.

2- هلال (ع)، **مرجع سابق**، ص 54-55.

3- المرجع نفسه، ص 55.

4- الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، **القانون الأساسي**، بدون تاريخ.

1971من طرف السلطة، والتي أنشأت فيما بعد وبالذات سنة 1975 الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية والذي كان يضم مكتباً وطنياً يتولى أمور للطلبة[1]، وبعد أحداث أكتوبر1988 ودخول الجزائر مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة التعددية الحزبية وحرية التعبير، استقل المكتب الوطني للطلبة وقدم أوراق اعتماده للدولة تحت اسم " الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين" كما ظهرت نقابات أخرى عديدة سيتم التعرض لها لاحقاً.

مارست النقابة الطلابية الجزائرية في فترة الاستعمار الفرنسي نضالاتها ونشاطاتها بتنظيماتها المختلفة، في إطار سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر، التي اعتمدت سياسة الاندماج لتحتفظ بالجزائر، فكان لا بدّ لها من تكوين وسطاء بين إدارتها والشعب الجزائري، يكونون مقتنعين بإيجابيات الاستعمار[2]، فاهتمت بالتعليم واستعملت المدارس لتكوّين نخبة جديدة قادرة على إعادة إنتاج إيديولوجياتها وثقافتها بعدما تكون قد تشبعت بها هي نفسها، ولهذا السبب عارض بعض البرلمانيون سنة 1879، قانون إنشاء المعاهد العليا في الجزائر، لأنهم يرون أن التعليم العالي لابد أن يتم في فرنسا ويعيشون في جوها ويتشبعون بثقافتها كما يجب. غير أن هناك من كان يرى العكس فقد صرح **أندري مالارمي** أن: « الوسيلة الأكثر فعالية - الحيلة الحقيقية التي وجدناها إلى حد الآن- تهدف إلى إعطاء الشعب الجزائري، بدرجاته المتفاوتة، تكوينا فرنسيا، وفي هذا الاتجاه، يمكن للمدارس الجزائرية أن تبقى بعيدة عن تنوير طلبتها بما من شأنه تهديد فرنسا، وإنّما ستكون عاملا هادئا وحقيقيا لدعم الوجود الفرنسي»[3].

ونتج عن ذلك ميلاد**"جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين"** بفرنسا من بين الطلبة الجزائريين المتمدرسين في فرنسا، معظم أعضائها من الطلبة المتجنسين الذين ارتموا في أحضان الاستلاب

1 - Harbi Mohamed, le F.L.N Mirage et réalité, paris, J.A., 1980, p.73.

2 - Perrillé (G), **Les étudiants algériens de l'université française 1880-1962**.Paris, C.N.R.S, 1984, p17.

3 - Melia (j), **L'épopée intellectuelle de l'Algérie**, Alger, La Maison des livres, 1950, p252.

الغربي وأسندوا الرئاسة الشرفية لجمعيتهم للسيد **موريس فيوليت**، ونيابة الرئاسة للسيد **عمار نارون**، الذي تجنس هو الآخر وأصبح كاثوليكياً، واستلم الرئاسة فيما بعد، و لذلك لا غرابة أن نجد هذا التنظيم الطلابي الجديد يجد السند الكبير من طرف الإدارة الفرنسية التي رحبت و استقبلت الطلبة المتجنسين، ومنحت لهم كل التسهيلات المادية و المعنوية و خير مثال على ذلك حصول هؤلاء الطلبة على ناد ثقافي خاص بهم بباريس.

سلكت **جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين** سياسة توافقية مع السياسة الفرنسية، الرامية إلى احتواء الهوية الجزائرية، وبالتالي تحقيق الاندماج المنشود لذا واجهت معارضة شديدة و رفضاً قاطعاً من طرف رجال الإصلاح و بالخصوص رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

شرع طلبة الجزائر، تونس والمغرب في تنظيم مؤتمرات سنوية لطلبة شمال إفريقيا ابتداءاً من سنة 1931، مؤتمرات تدعو لنشر اللغة العربية، وتفضيل الوحدة المغاربية. وقد صادق المؤتمر الثالث الذي أقيم بباريس سنة 1934 على مبدأ استقلال كل من الجزائر، تونس والمغرب، وآمن الطلبة الجزائريون بالوطنية وتبنوها، فتعاطف ثلثي الطلبة الجزائريين في فرنسا مع "حزب الشعب الجزائري"، والثلث الباقي تعاطف مع "حزب أحباب البيان"، أمّا في جامعة الجزائر وفي حوالي سنة 1950، فكان ثلث الطلبة الجزائريين مسجلين في "حزب الشعب الجزائري" وسدسهم في "الحزب الشيوعي الجزائري" و12/1 منهم مع " أحباب البيان". وهكذا يمكن اعتبار مرحلة نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، منعرج هام لتغير اتجاه النقابة الطلابية الجزائرية ومواقفها السياسية والثقافية، وبعد المحاولة الفاشلة لتأسيس منظمة طلابية مغربية واحدة، تأسس **"الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"**، وتميز في تسميته وأفكاره التي يحملها بكلمة "مسلمين" التي أضافها والتي عارضها بعض الطلبة، فقد جاء في النشرة الطلابية لسنة 1955 «وعليه أولا (الطالب الجزائري)

وقبل كل شيء أن يفرض شخصيته الجزائرية، مطالبا ومدافعا عن تراثه الثقافي الذي ورثه عن الحضارة العربية »[1].

وفي مؤتمر التأسيس (من 08 إلى 14 جويلية 1955) بباريس ركز على أهمية لم شمل الطلبة الجزائريين، والعمل على إعطاء اللغة العربية مكانتها، وكذا مشاركة الاتحاد في الحياة السياسية للبلاد مشاركة فعالة، و جاء في وثيقة أرضية مؤتمر الصومام (20أوت 1956) انضمام"**الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين**" لحزب جبهة التحرير الوطني. وهذا ما يفسر عملها الثوري المنسق مع الجبهة، وكذا المطالب التي خرج بها الاتحاد من مؤتمره الثاني (من 24 إلى 30 مارس 1956) والمتمثلة في إعلان استقلال الجزائر، إطلاق صراح جميع المعتقلين والمسجونين الوطنيين، والشروع في المفاوضات مع "جبهة التحرير الوطني"، وربما أكثر من ذلك إضراب 19 ماي 1956 غير المحدودة والمتمثل في مغادرة كراسي الجامعة والالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.

1- هلال (ع)، **مرجع سابق**، ص 27.

المطلب الثاني :الإضراب العام للطلبة الجزائريين في 19 ماي 1956:

إذا كانت مبادئ الاتحاد تتمحور حول قضايا الثقافة و ثوابت الأمة، و توحيد شمل العمل الطلابي، فإن ذلك لا يعني من جهة أخرى ابتعاد الاتحاد عن قضايا السياسة، بل خاض الطلبة في قضايا سياسية و عبروا في الكثير من المرات عن رفضهم لمل كانت فرنسا تقوم به ضدهم من جهة، و من جهة أخرى لما كانت تقترفه في حق الجزائريين، و من ثم لم تبق السياسة من اختصاص الأحزاب المحترفة ، و لا من صانعي الثورة ، بل أضحت الضرورة ماسة أن يكون الطالب جنباً إلى جنب مع المجاهدين و المسؤولين و المسبلين و الفدائيين و المشرفين على تنظيم الثورة و توجيهها.

والظاهر أن موقف الاتحاد من السياسة الفرنسية لم يكن تصادمياً في مراحله الأولى بقدر ما كان يعتمد على أسلوب المناورة، و لم تكن هناك قطيعة تامة بينه و بين الطلبة الفرنسيين، و لا حتى مع مؤسسات التعليم الفرنسية ونحوها من هياكل الخدمات و الشؤون الاجتماعية و حتى البيداغوجية، لأن معظم كوادر الاتحاد و مسؤولية كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية و لا يزالون طلبة، بل أبعد من ذلك كانت لهم علاقات مع الطلبة الفرنسيين امتازت بالحميمية في بعض الأحيان، و أن فتح أبواب الصراع المباشر مع الإدارة الفرنسية يجلب لهم العديد من المتاعب و هم في غنى عنها لظروف الثورة القاهرة.

لذلك فلا غرابة أن نجد رئيس الاتحاد **أحمد طالب الإبراهيمي** يغازل الإدارة الفرنسية من هذا الجانب، و يعلن في شهر جويلية 1955 أن الاتحاد سيعمل على أن يكون حلقة وصل بين الثقافتين العربية و الفرنسية، لكن مكر السياسة الفرنسية و تطور أحداث الثورة في الداخل و يأس الاتحاد من المواقف السلبية الفرنسية تجاه الثورة جعله يحدد مواقفه منها، و يبتعد عنها نهائيا ليصبح وحدة قتالية من وحدات جيش التحرير الوطني.

و خرج الاتحاد من صمته و أصبح يحدد مواقفه من السياسة الفرنسية كما شرع في نشاطاته السياسية و أصدر العديد من اللوائح الرسمية يندد من خلالها بالمظالم الفرنسية في الجزائر[1]، كما عمل على تحسيس الرأي العام الفرنسي و العالمي بما يرتكب في الجزائر و خاصة على اثر المذابح البشعة التي اقترفت في حق الأبرياء في ملعب سكيكدة بعد هجوم 20 أوت 1955 ،كما توجه الاتحاد إلى الحكومة الفرنسية بمذكرة يطالب من خلالها الكف عن سياسة الترهيب التي تمارس على الطلبة و التي تعدت أحياناً إلى فعل الاغتيال و التعذيب من دون سبب يذكر. لكن الإدارة الفرنسية لم تراعي مطالب الطلبة، وكل ذلك مكن من جديد من تلاحم الطلبة مع الثورة و الاعتماد على القدرات الذاتية للإطاحة بالسياسة الفرنسية.

كما انتهج الاتحاد وسائل الرفض السلمية تجاه السياسة الفرنسية، و ذلك لتعزيز الثورة معنويا وكسب الود من المتعاطفين مع الثورة، ولذلك قرر الاتحاد في 20 جانفي 1956 الإعلان عن الإضراب عن الطعام و الدروس ليوم واحد[2]. واستهدفوا من ذلك إنذار فرنسا و تراجعها عن سياسة التقتيل تجاه الجزائريين، وهكذا ارتسمت المعالم الوطنية للاتحاد، وقد أشار إلى ذلك **أحمد طالب** بقوله " :إذا كان هناك اكراه أو ضغط يمارس على الطلاب المسلمين الجزائريين فهو ضغط ضميرهم عليهم الذي أبى أن يقف وقفة المتفرج على آلام شعبه، بل أملى عليهم التضامن على آماله و أمانيه و المساهمة في كفاحه المشروع . وللمرة الأخيرة نؤكد على أمر هام وهو إذا كانت كلمة العصاة أو الخارجون عن القانون نفي بها أناساً يطالبون بحقهم في الحرية، الذين يكافحون من أجل كرامتهم وحقهم في العيش فالمسلمون الجزائريون بما فيهم إخوانهم الطلاب كلهم عصاة و خارجون عن القانون"[3].

1- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1954 / 1830** ،الجزائر1985 ، ص 278.

2- حسن السعيد، " **نشأة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين و دوره في معركة التحرير** " ، مجلة الأصالة، العدد 22 ، أكتوبر نوفمبر 1974، ص128 .

3- **المرجع السابق**، ص130.

إن قرار الإضراب أثار دهشة وإعجاب الأوساط الثقافية في العالم، وبرهن أيضا على تضامن الطالب الجزائري الصادق مع الشعب الجزائري الذي كان يقاسي الأهوال، كما أظهر استعداده لدخول ميدان الكفاح المسلح، وبالفعل فإن الإضراب قد حقق الأهداف المرجوة منه التي أوضحها نداء الإضراب الصادر عن الإتحاد . وخلال الإضراب ، بدأت طلائع الطلبة تلتحق بالجبال، وحقق هذا الإلتحاق استفادة كبرى للثورة من خلال الكفاءات والتخصصات العلمية التي حملها الطلبة معهم بعد التحاقهم بها.

أما على المستوى الخارجي فكانت أولى خطوات الطلبة الجزائريين تتمثل في كسب الاعتراف الدولي، من خلال الحضور في كل الفعاليات العالمية لشرح قضية شعبهم، والدفاع عن مصالح الثورة وأهدافها ؛ ومنها الندوة العالمية السادسة للطلاب في كولومبو ولتي قبلت الإتحاد عضوا منتدبا فيها، كما افتك الإتحاد الاعتراف به وقبول عضويته في المنظمة العالمية الشرقية، و لم يكتفي الإتحاد بهذا، بل راح يكثف جهوده لدى الاتحاديات الطلابية العالمية في كل من سويسرا، هولندا، ألمانيا، إيطاليا، الصين، أمريكا، وفي العواصم العربية، شارحا القضية الجزائرية في هذه الدول والعواصم وكسب تعاطفها ومساندتها .

وقد جاء في جريدة المجاهد لشهر نوفمبر سنة 1956 « **على الجبهة أن تحدد للطلاب والطالبات، بطريقة معقولة، مهام معينة في الميادين التي تتماشى مع تكوينهم الثقافي والعلمي، وقد تكون هذه المهام سياسية، إدارية، ثقافية، صحية، اقتصادية، إلى غير ذلك...**»[1].

وواصل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين نضاله في إطار جبهة التحرير الوطني حتى الاستقلال، حيث جاء في برنامج طرابلس المصادق عليه في جوان 1962 أنّه على الحزب أن يحترم إستقلالية النقابات، التي عليها هي الأخرى أن تظهر في الأشكال التي هي فعليا من صلاحياتها للمساهمة في إنجاز وتنفيذ السياسة الاجتماعية للبلاد.

1- هلال (ع)، **المرجع نفسه**، ص 25-45

بعد مرور سنتين من اندلاع ثورة التحرير، دخلت فرنسا في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني تميزت بالفشل تارة وبالاستمرارية بعد الانقطاع تارة أخرى حتى لقاء إفيان Evian في ماي 1961، الذي أسفر عن اتفاقيات تم بموجبها توقيع قرار وقف إطلاق النّار في 19 مارس 1962، والذي تلاه إعلان استقلال الجزائر في 5 جويلية من نفس السنة وتم تحضير دستور الجزائر الذي صدر سنة 1963 والذي تميز إلى جانب اهتمامه بتنظيم السلطات، بعدم إغفاله للجانب التاريخي والنضالي للشعب الجزائري وانتمائه العربي الإسلامي، كما انه حدد مبادئ وأهداف النظام داخليا ودوليا في ظل الاختيار الاشتراكي والحزب الواحد، رافضا التعددية الحزبية والنظام الحر، واستمر العمل بهذا الدستور خلال الفترة الممتدة من سنة 1965 إلى غاية 1976 أين دعم شرعيا بموجب الميثاق الوطني ودستور 1976 وذلك حتى أحداث أكتوبر 1988.

في خضم هذا واصل الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (U.G.E.M.A سابقا) نشاطه، بعدما قرر برنامج طرابلس احترام استقلالية النقابات وعدم اعتبار مسيري "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين " موظفين في وزارات وصية، وقد حدد" الاتحاد العام للطلبة الجزائريين " اتجاهه في مؤتمره الخامس (13أوت 1963)، إذ جاء في المادة الثانية من قانونه الأساسي:«العمل على جعل كل طالب يساهم من جانبه في كل الأعمال التي تدفع عجلة تشييد أمة اشتراكية حديثة»[1].

وهذا ما أكده عزم الاتحاد في مؤتمره السادس أيضا من(13 أوت إلى 15 أوت 1964) على مواصلة نشاطه في إطار ميثاق الجزائر (بعد المؤتمر الأول للـــ:(F.L.N) من أجل بناء الاشتراكية، محاربا أعداء سياسة جبهة التحرير الوطني الاشتراكية، معتبرا الاستقلالية والعضوية للاتحاد في إطار حركة موحدة للشبيبة الجزائرية، من مبادئه الأساسية، واعتبر الاتحاد النقابي الذي يعارض النظام في البلدان الرأسمالية بمثابة تقوية للسلطة الثورية في بلادنا، فشارك مع السلطة في كل حملاتها الاجتماعية (محو الأمية، التطور...الخ) ونظم ملتقيات لتكوين إطارات على ضوء ميثاق

1- الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، **مرجع سابق**، ص 4.

الجزائر، كما هيكل الإتحاد نفسه في الجامعات والمعاهد والأحياء الجامعية وفق تصور المركزية الديمقراطية، غير أنّه وجد صعوبة بالنسبة لتجنيد القاعدة الطلابية فعزم على دراسة الوضع لإيجاد الحلول المناسبة، بالإضافة إلى إعادة بعثه للمسرح الجامعي والنشاط الرياضي، كما شارك في نشاطات وتجمعات طلابية دولية عديدة.

وبعد ما سمي بالتصحيح الثوري في 19 جوان 1965 بدأت تظهر خلافات الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين مع السلطة، واتضحت تبعيته للحزب الشيوعي، فبعد استنكار الاتحاد للإنقلاب بدأت السلطة عملية الاعتقالات، ونصبت في 27 سبتمبر 1965 مجلس تنفيذي للاتحاد متكون من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية الذين تقبلوا نظام السلطة الجديدة، وهكذا دخلت لجنة الاتحاد في العمل السري باذلة كل جهودها من أجل ضبط الاتحاد، ورجوعه لقرارات مؤتمره السادس وذلك عن طريق الاضرابات تارة، وإقامة جمعيات عامة تارة أخرى، وخاصة عندما أعلن الجهاز المركزي لجبهة التحرير الوطنية تبعية "الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين" للحزب، قام الطلبة باضرابات في فيفري 1968 أسفرت عن عدة اعتقالات في أوساطهم لكنه تم إطلاق سراحهم بمناسبة عيد يوم الطالب 19ماي من نفس السنة.

وبقي الاتحاد بلجنته ومجلسه التنفيذيين بين حوار ومقاطعة مع الحزب وبين مساندة ونقد حتى إضراب ديسمبر 1970 والذي دعت إلى تنظيمه اللجنة التنفيذية للاتحاد والتي واجهتها السلطة بقرار حل "الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين " و ذلك في سنة 1971 إضافة إلى الإعتقالات في صفوف الطلبة المضربين.

وبعد زوال "الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين"، فكر الحزب الشيوعي في تجنيد الطلبة لصالحه من جديد، لكن هذه المرة في أطر رسمية مستغلا بذلك الثورة الصناعية، فبادر بفكرة التطوع في الأوساط الطلابية، ورغم المشاركة القليلة إلا أنه تم في 16مارس 1973 تأسيس اللجنة الوطنية للتطوع، ولجان التطوع التابعة لها، وذلك بموجب تعليمه رئاسية، وأصبح الغائب في هذا الوضع

هو حزب جبهة التحرير الوطني فحاولت شبيبة جبهة التحرير الوطني في فيفري 1974 مراقبة الحركة النقابية لكن دون جدوى، وهذا ما جعل الحزب ينشأ في يوم 19 ماي 1975 "الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية " (U.N.J.A) الذي سيتكفل بالتطوع وبالطلبة إذ أنشأ "**المكتب الوطني للطلبة** " (B.N.E) وبالتالي تخلص حزب جبهة التحرير الوطني من سيطرة الحزب الشيوعي على الطلبة[1]. لكن الإضرابات تواصلت منتجة أشكالا تنظيمية حرة لم تدم طويلا، ومع " الربيع القبائلي" (20 مارس 1980) بدأت تظهر " الجماعات الثقافية" التي وقفت بين الماركسية والبربرية، وبالمقابل تجذّر الاتجاه المعرب الذي قام بإضراب سنة 1978 وتظاهر من أجل فتح مسجد المركزية فيما بعد، وما لبثت أن جاءت سنة 1978 حتى عمت الإضرابات جامعات الجزائر مشكّلة لجان حرة منافسة للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية والمكتب الوطني للطلبة التابع لها، وتنظمت هذه اللجان الحرة في تنسيق محلي (بجامعة قسنطينة) اجتمع في ديسمبر 1987 في العاصمة ليتوسع لتنسيق وطني ينشط ويجتمع حتى سنة 1989، ومنه انبثقت النقابات الطلابية الحالية[2].

وهكذا لم يكن "الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين" إلا مرآة عاكسة للاختلافات بين حزب جبهة التحرير الوطني والحزب الشيوعي أحيانا وبين السلطة وحزب جبهة التحرير الوطني أحيانا أخرى، فتظهر الاختلافات بين الطلبة عندما تظهر هذه الأخيرة بين الاتجاهات السياسية في البلاد سواء داخل حزب جبهة التحرير الوطني أم خارجه، وتزول بين الطلبة بزوالها عن الساحة السياسية.

1- M. Djbaili, **Monographie de l'idiologie du P.C.A-P.G.S, 1962-1978**, thèse pour le doctorat d'état de sciences politique, Grenoble, 1979, p74.
2 - Harbi (M).**op.cit**.p.75.

المطلب الثالث: التعددية النقابية في المجال الطلابي بعد أكتوبر 1988:

بعد أحداث أكتوبر 1988، دخلت الجزائر مرحلة سياسية هامة وجديدة، تميزت بإصلاحات سياسية عميقة تمثلت في إقرار حرية التعبير والتعددية الحزبية، فشهدت الساحة الجامعية الوطنية ظهور عدة نقابات طلابية جديدة منها: الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، الاتحاد العام الطلابي الحر، اتحاد الطلبة الجزائريين، النقابة الوطنية للطلبة الجزائريين الحرة والديمقراطية، المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي الوطني، الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، [1]، وبعدها، وفي سنة 1993 تأسست نقابة جديدة هي" الاتحاد العام للطلبة الجزائريين [2]، ومع قانون الجمعيات الصادر في ديسمبر 1989 قدمت معظم النقابات أوراق اعتمادها، لكن مع التطورات السياسية التي حدثت في البلاد خاصة بعد مرحلة ما بعد جانفي 1992 توقفت بعض النقابات ووُقِفت أخرى لأسباب متصلة بالأحداث السياسية، بينما اعتمدت بعضها وواصلت نشاطاتها وهي التي تناولنا بعضها بالتعريف باختصار، كإجراء منهجي.

على غرار باقي جمعيات المجتمع المدني الجزائري التي انتشرت كالبكتيريا في أعقاب مرحلة مابعد دستور 1989 وقانون الجمعيات لسنة 1990 الذي مهد الطريق لظهور كم هائل من الجمعيات ذات الطابع السياسي والثقافي والاجتماعي، تأثرت هذه الجمعيات أو الحركات الطلابية الناشطة بالوضع السياسي والأمني الذي عاشته الجزائر خلال وأعقاب إلغاء المسار الانتخابي لسنة 1992، مما جعل أداءها لصيقا بالأداء الحزبي ، بحيث ظهر نشاطها كرجع صدى للأداء الحزبي الجزائري الهزيل، إذ رغم العدد الضخم الذي يتناسل سنويا لتعداد الجمعيات إلا أن أداءها ظل مشوبا بعلاقة حذرة، أما علاقة هذه الجمعيات والأحزاب فهي علاقة تداخل وتجاذب للمصالح والأدوار

1- **الحركة الطلابية... بعد أحداث أكتوبر**"، الجزائر، الشعب، 14جويلية 1994، ص11.

2- الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، **مشروع بيان ميلاد الاتحاد**، ماي 1993.

وعن طبيعة العلاقات المصلحية "من ينتج من؟ " في توصيف العلاقة بين النخبة السياسية و حركات المجتمع المدني، فإن وزارة الداخلية في الجزائر تحضر لحل 06 آلاف جمعية [1]، إذ طالب مديرو المراكز، و المعاهد الجامعية عبر كامل التراب الوطني من مجموع التنظيمات النقابية و الطلابية، و كذا مختلف الجمعيات ذات الطابع الثقافي و الرياضي ، التي تنشط على مستوى المؤسسات الجامعية المذكورة ، تقديم ملفات كاملة عن حصيلة نشاطاتها في أجال زمنية محددة ، وإلا تقع تحت طائلة الحل في حالة تخلفها عن ذلك، استندت مراسلات مديري الجامعات إلى تعليمات وزارة الداخلية التي باشرت عملية واسعة لتطهير النسيج الجمعوي الوطني من تلك الجمعيات التي اتهمها وزير الداخلية السابق، أكثر من مرة ، بأنها "لا تفعل شيئا و لا تسعى سوى للانتفاع و تحقيق مكاسب شخصية على حساب التمويل العمومي لنشاطها" وتواجه الجمعيات التي تتخلف عن تقديم الوثائق المطلوبة منها إلى عقوبات إدارية تصل إلى الحل النهائي ، بعد إحالة ملفها على العدالة ، و يصل عدد الجمعيات المعتمدة لدى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ، 81 ألف جمعية بين وطنية و محلية بما فيها الطلابية.

و جاء في إحدى هذه التعليمات التي أرسلتها إدارة جامعة تيارت تحت رقم 12/ 09 ، موجهة إلى ممثلي التنظيمات النقابية والطلابية و الجمعيات الثقافية و الرياضية النشطة في مختلف المعاهد و الكليات و الأقسام ، أنهم مدعوون قبل نهاية شهر مارس من العام 2009 لتقديم ملف يضم أربعة وثائق ذكرتها التعليمة ، وهي قرار الاعتماد ، قائمة المنخرطين ، أسماء الفروع و المجالس المصادق عليها من طرف الإدارة ، و في نفس الاتجاه تحرك مسؤولو المؤسسات الثقافية و الشبابية و الاجتماعية ، التي توجد بها مقرات لجمعيات معتمدة بدعوتها لتقديم ملفات مماثلة ، و أكد ذلك على أن الأمر يتعلق بما يشبه عملية تطهير كبرى غير مسبوقة ، و أوكلت وزارة الداخلية إلى مديري التنظيم و الشؤون العامة عبر مختلف الولايات مهمة متابعة هذا الملف ، بحيث قام هؤلاء فعلا ، حتى الآن بإحالة ملفات نحو 6 آلاف جمعية على العدالة من شتى المجالات ، و معها طلبات

1- جريدة الخبر، عدد 5493، الثلاثاء 02 ديسمبر 2009، ص 02.

رسمية بالحل لمخالفتها الشروط المنصوص عليها قانونا، و على رأسها كما ورد في أغلب العرائض القانونية المرفوعة إلى القضاء ، عدم تجديد مكاتبها و تغيير مقراتها دون إشعار بذلك ، إضافة إلى عدم تقديم حساباتها المالية المؤشر عليها من محافظي الحسابات و لا الحصيلة السنوية لنشاطاتها.

ومن الملاحظ كما سنتطرق لاحقاً أن تنظيمات ما بعد دستور 1989 أبقت على نفس المسار الذي انتهجته سابقاتها أيام نظام الحزب الواحد، وخاصة فيما يتعلق بذلك الخيط السياسي المتين الذي يربطها بالأحزاب السياسية، إلا أن دورها النضالي تراجع بشكل رهيب حسب ما يؤكده المراقبون.

خلاصـــة:

مما سبق ذكره نخلص إلى القول أن هجرة الطلبة الجزائريين إلى البلاد العربية و الإسلامية تمثل حدثا هاما في تاريخ الجزائر الثقافي، لأن هذه الهجرة تندرج في إطار البحث على حلقة مفقودة في تاريخ الهوية الوطنية الضائعة ، هذه الهوية التي طمسها الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر.

وكثيرا ما صادف الطلبة في مؤسسات التعليم العربية صعوبات عديدة خصوصا في مرحلة العشرينات من القرن الماضي قبل تنظيم البعثات الطلابية المنظمة التي أرسلتها بعض الجمعيات مثلما هو لبعثة إبن باديس و غيرها .وبعد رسم معالم الخريطة السياسية و تبلور الوعي الوطني لدى الجزائريين مع نهاية الحرب العالمية الأولى أصبح للمشروع الثقافي أكثر من ضرورة في بناء مؤسسات وهياكل الدولة الجزائرية التي تنشدها الأحزاب و الجمعيات، و خصوصا طموح جمعية العلماء لأنها خاطبت العقل و اهتدت في تكوينها على عنصر الشباب و تكوين النخب الوطنية.

ولإنجاح ذلك المشروع ارتكز عملها على البناء الثقافي و غرس المقومات الوطنية ، وتقوية البعد العربي الإسلامي في قيم مفاهيمها و غرسها في نفوس الناشئة عبر برامج التعليم و حلقات الدروس و الخطاب الدعوي، و تلك الأهداف رصدتها الجمعية في سياسة التكوين التعليمية سواء في

مؤسساتها بالداخل، أو من خلال إرسال البعثات الطلابية إلى الدراسة في المعاهد و الجامعات العربية و الإسلامية بغية إيجاد تكوين تعليمي يتماشى و مرجعية الجزائر الحضارية، بالإضافة إلى البحث على مقوم ذاتي و فعال يوازي و أحيانا يجابه المقوم الآخر الذي ينهل منه الطالب الجزائري في الجامعات الغربية و خصوصا الفرنسية منها، أي بمعنى أن إرسال البعثات الطلابية إلى البلاد العربية سوف يؤسس بالضرورة توازنا في البنية الثقافية لدى جيل الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي.

و لذلك استقبلت البلدان العربية السالفة الذكر جموع الطلبة و قدمت لهم ما يمكن تقديمه حتى تساهم هي بدورها في البناء الثقافي الوطني للجزائريين، و كذا محاربة سياسة الدمج و الإلحاق التي كانت تراهن عليها السياسة الاستعمارية ، كما سمحت للطلبة بتشكيل جمعيات و منظمات طلابية عبروا من خلالها بطرق مشروعة عن انشغالاتهم البيداغوجية و المادية، و قد تخطت في بعض الأحيان إلى الخوض في قضايا السياسة، وكل ذلك مكن الطلبة من الرسكلة و التكوين في الميدان النضالي و طرح اهتماماتهم الوطنية التي أصبحت واضحة في انتماءاتهم السياسية خاصة تجاه جمعية العلماء أو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وعبروا عن ذلك من خلال نشاطاتهم المتعددة في الميدان الإعلامي أو الدعوي.

و لم تكن الغاية من الدراسة هي الحصول على شهادة التأهيل أو التطويع و نحوها بقدر ما كانت تكوين كوادر وطنية معربة ملتزمة بقيم الثوابت الوطنية، وتجسد ذلك فوق الميدان بعد تفجير ثورة أول نوفمبر هذه الثورة التي وجدت الدعم الكافي من هؤلاء الطلبة الذين لبوا الواجب الوطني، وتجند الكثير منهم خدمة للثورة في ميادين مختلفة حتى قبل إضراب 19 ماي 1956 و التحق العديد منهم بهياكل و مؤسسات الثورة سواء في الداخل أو الخارج وعملوا جنباً إلى جنب مع إخوانهم المجاهدين إلى أن تحقق النصر، لكنهم لم يتوقفوا عند هذا الحد، بل وضعوا السلاح ورفعو القلم واستمر النظال الطلابي على نفس النهج الذي أراده طلبة الأمس.

الفصل الثالث:

التوجهات السياسية

والايديولوجية للتنظيمات الطلابية

إن الانفتاح الذي عرفته الجزائر أواخر ثمانينات القرن الماضي لم يكن سياسياً بحتاً كما يعتقد الكثيرون، بل كان توجهاً ذا أبعاد مختلفة، شمل ميادين عدة، حيث كانت أحداث الخامس من أكتوبر المنعطف التاريخي لبزوغ فجر جديد يؤرخ لصرح مؤسساتي يعمل على صيانة حقوق الشعب الجزائري وتحرير كلمته وإشراكه في الحياة السياسية والاجتماعية العامة للبلاد، و لم تكن الجامعة الجزائرية والحقل التربوي بصفة عامة في منأىً عن هذا التوجه الهام، الذي فتح صفحة جديدة في تاريخ الجزائر المعاصرة، واستغلت هذه اللحظة لمسايرة واقع جديد ارتآه الجزائريون شعباً وساسة، منهاجاً للّحاق بركب الأمم، وفتحت الأبواب على مصراعيها للنضال النقابي الطلابي الذي لم يكن في حقيقة الأمر جديداً عل الطالب الجزائري، ولكنه توسع بشكل رهيب حتى أصبحت ما من مؤسسة جامعية في الجزائر إلا وبها عديد هذه الحركات الطلابية، وما من إقامة جامعية إلا وغصت بها.

التنظيمات الطلابية هي منظمات اجتماعية بالأساس تتواجد داخل أسوار المؤسسات الجامعية وأحياء الطلبة، فهي عبارة عن جماعة من الطلبة، تؤمن بمبادئ متساوية، وتعمل على تحقيق هدف مشترك، تقوم بنشاطاتها وفقاً لاعتماد الوزارة الوصية ومن طرف مسئولي المؤسسات التي تمارس نشاطها فيها، وعليها احترام القوانين الداخلية لهذه المؤسسات، دورها هو الدفاع عن حقوق الطالب والوقوف في وجه تعسف الإدارة، على غرار المشاركة ولو من بعيد في رسم السياسات العامة التي تتعلق بمصير الطالب، ومن أدورها أيضا القيام بنشاطات ثقافية ورياضية، لكي ترفه على الطالب داخل الأحياء الجامعية.

هناك تنظيمات طلابية جهوية، تتواجد فقط على مستوى بعض جهات الوطن، بعضها موجود على مستوى جامعة، أو مركز جامعي، أو إقامة جامعية واحدة، و لم نلمس لها أي وجود على مستوى جامعة تيارت، وهناك ما هي وطنية يغطي نشاطها كل الجامعات الجزائرية ، تحتك التنظيمات الطلابية من خلال أعضائها دائما مع الطلبة، ودائما في مناقشة المشاكل التي تواجه

الطلبة، عن طريق تنظيمها لجمعيات عامة واجتماعات دورية بمناضليها. هي أدرى بمشاكل الطلبة التي يعانون منها، وهي المخولة بالعمل على حل هذه المشاكل أو التخفيف من حدتها في حال استعصائها، لذلك أردنا تدعيم بحثنا هذا بمجموعة من المقابلات قمنا بها مع أعضاء تلك النقابات، وقياداتها ، من أجل معرفة أكثر لمشاكل الطلبة عموماً، والغوص أكثر في طريقة عمل هذه المنظمات على حلها، وكيف هي علاقة هذه المنظمات بالقواعد الطلابية من جهة ، وعلاقتها ببعضها البعض وبإدارة الجامعة من جهة أخرى، خصوصا وأنّ قواعدها من طلبة العلم، وتنشط في مشتله لإطارات ونخب المستقبل.

عمدنا إلى تقسيم هذا الفصل الذي هو في الأصل مرتبط بواقع الحركة الطلابية في جامعة تيارت إلى ثلاثة مباحث متقاربة من حيث الطرح، حيث خصصنا أول هذه المباحث للتطرق إلى مختلف التنظيمات الطلابية الناشطة بالجامعة، وعرّجنا من خلاله وبشكل وجيز إلى كل تنظيم طلابي على حدة من حيث المنشأ، والطبيعة، والقواعد الطلابية، والنشاطات.

أما المبحث الثاني فهو عبارة عن إجابة ميدانية لجزء هام من إشكالية الدراسة والمتمثلة في الممارسة السياسية والإنتماء الحزبي لهذه التنظيمات، لما لنا من أفكار مسبقة عن وجود صلة وثيقة بين الأحزاب السياسية والتنظيمات الطلابية الناشطة على مستوى القمة (علاقة المكاتب الوطنية بالأحزاب)، وبذلك حاولنا قدر الإمكان تتبع هذه العلاقة على مستوى مختلف التنظيمات بالجامعة، وبمعنى آخر: **هل تتبع التنظيمات الطلابية الناشطة على المستوى الإقليمي نفس المسار والتوجه الذي تتبناه قياداتها ومكاتبها الوطنية؟.** وتم تقسيم هذا المبحث بدوره إلى أربعة مطالب متسلسلة فيما بينها، يهدف الأول إلى الكشف عن طبيعة العلاقة الموجودة بين الحركة الطلابية والأحزاب السياسية، فيما يهدف الثاني إلى تسليط الضوء عن الوعي السياسي لدى الطلبة وخاصة المنتمين إلى التنظيمات الطلابية منهم، أما الثالث فأردنا من خلاله معرفة مدى ممارسة الطلبة بوجه عام لأي نشاط سياسي داخل الجامعة، وقياس الأداء السياسي النابع من الممارسات اليومية للطلبة.

المبحث الأول: التنظيمات الطلابية الموجودة على مستوى جامعة ابن خلدون بتيارت:

كما هو موضح في الجدول التالي وعلى غرار باقي الجامعات الجزائرية، تعج جامعة ابن خلدون بتيارت بما يناهز التسع تنظيمات طلابية تعمل بانتظام وبطريقة قانونية وفق الإجراءات الإدارية المعتمدة من طرف إدارة الجامعة، تمتلك كل واحدة منها على مكتب داخل مقر الجامعة المركزية بالإضافة إلى بعض المكاتب على مستوى الكليات والمعاهد، ويختلف حجم تواجدها ونشاطها على مستوى الكليات والمعاهد والأحياء بإختلاف وزن منظمة وفعاليتها، كما يخضع نشاطها وتأثيرها في محيطها وخاصة في أوساط الطلبة إلى حجمها ودرجة فاعليتها كذلك، وبالخصوص قواعدها الطلابية، ولا جدال في أن لهذه التنظيمات دوركبير في تكوين رأي عام طلابي، من شأنه توجيه القائمين على أمر الجامعة وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للطالب، وتكوين فئات طلابية قادرة على القيادة والتوجيه، على المدى القريب والبعيد.

إن أهمية الدور الذي تلعبه تلك الحركات يكمن في أنها تخاطب الفئة الشابة بل والمثقفة التي تكون فيما بعد صانعة للقرار، وبالتالي يمكن القول بأن الحركات الطلابية تخاطب من خلال هؤلاء الشباب الرأي العام بأكمله، قد يبدو الأمر غريبا، لكن تلك الغرابة تزول بمجرد أن نعلم بان مجتمعنا هو مجتمع شاب تسود فيها الفئة العمرية ما بين 14- 40 عاماً؛ على عكس المجتمعات الغربية التي تنخفض فيها نسبة الشباب قياسا بالفئات العمرية الأخرى من الأطفال والشيوخ.

إن الدور الأكبر الذي تلعبه تلك الحركات هو إخراج الطالب من دائرة همومه الشخصية إلى هموم أمته، و قضاياه المصيرية، في محاولة منها لتوسيع افقه الفكري لقراءة خطاب العصر، و فهم طبيعة السلطة السياسية، و إدراك العلاقات بين الأحزاب السياسية الفاعلة من خلال رصد و تحليل الأحداث المتسارعة لمعرفة القوى المؤثرة في صناعة القرار السياسي؛ وهي بذلك تفوت الفرصة على سائسي العقول الساعين لتضليله سياسيا عندما يكوّن موقفه السياسي الخاص بناء على مرتكزات تتوافق مع دينه وثقافته وتاريخه .

وسنتطرق في الجدول التالي بشيء من التفصيل إلى مجمل المنظمات الطلابية الناشطة على مستوى جامعة ابن خلدون بتيارت من حيث الطبيعة، والنشأة، والقواعد الطلابية المكونة لها.

إسم المنظمة	طبيعتها	عدد منخرطيها				نشأتها على مستوي الجامعة	نشاطاتها
		ذكور	إناث	المجوع	النسبة المئوية مقارنة بالتعداد الكلي للطلبة		
المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين	وطنية	111	36	147	**% 12.12**	1999	اجتماعية، ثقافية، رياضية، نقابية
الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية	وطنية	87	26	113	**% 09.32**	1996	//
التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني	وطنية	120	48	168	**% 13.86**	1994	//
الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين	وطنية	85	18	103	**% 08.49**	1992	**//**
الإتحاد العام الطلابي الحر	وطنية	308	62	370	**% 30.52**	1992	//
الإتحاد العام للطلبة الجزائريين	وطنية	80	36	116	**% 09.57**	1994	//
المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي	وطنية	70	11	81	**% 06.68**	2004	//
الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين	وطنية	55	13	68	**% 05.61**	1994	//
التضامن الوطني الطلابي	وطنية	40	06	46	**% 03.79**	2007	//
المجمـــــــــــــوع		**956**	**256**	**1212**	**% 100**	**النسبة الإجمالية من مجموع الطلبة هي:06.95 %** **نسبة الإناث: 21.21**	

الجدول رقم (03) يبين تعداد المنحرطين في العمل النقابي الطلابي حسب كل منظمة (*)

(*)- مصلحة النشاطات الثقافية والرياضية بالجامعة المركزية.

الشكل رقم (02): عدد المنخرطين في التنظيمات الطلابية حسب الجنس

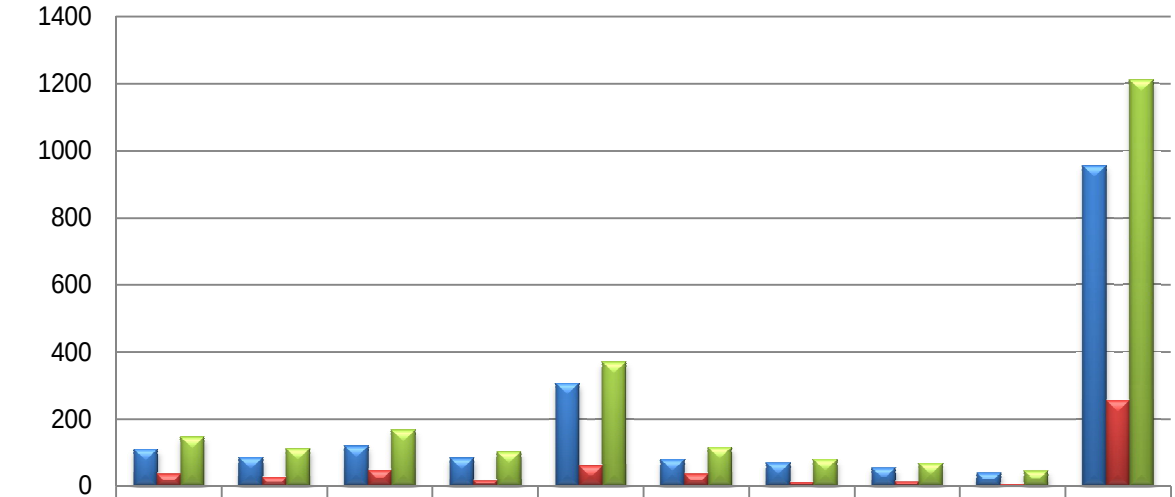

	ONEA	UNJA	UNEA	AREN	UGEL	UGEA	ONSE	LNEA	SNE	
ذكور	111	87	120	85	308	80	70	55	40	956
إناث	36	26	48	18	62	36	11	13	6	256
المجموع	147	113	168	103	370	116	81	68	46	1212

الشكل رقم (03): النسبة المئوية لانخراط الطلبة حسب كل منظمة طلابية

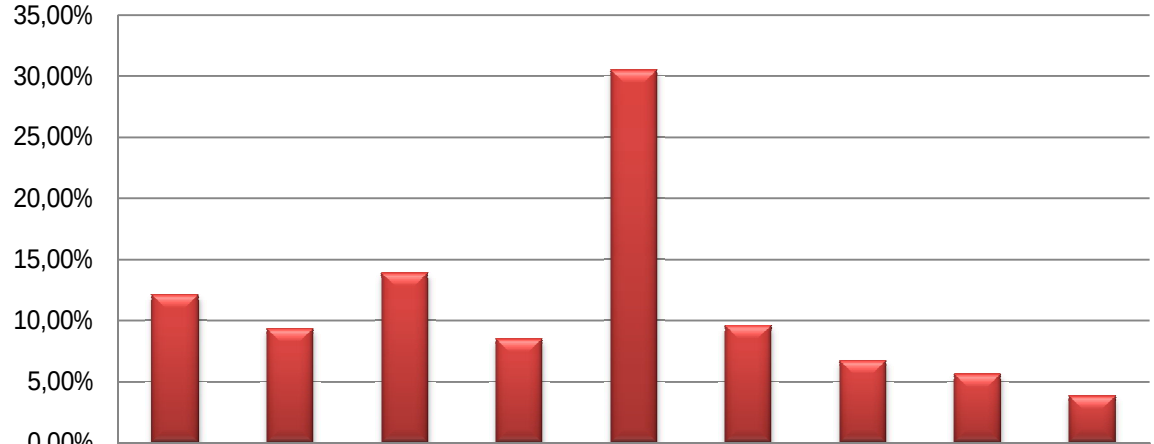

	ONEA	UNJA	UNEA	AREN	UGEL	UGEA	ONSE	LNEA	SNE
النسبة المئوية	12,12%	9,32%	13,86%	8,49%	30,52%	9,57%	6,68%	5,61%	3,79%

من خلال الجدول السابق (الجدول رقم 03) نلاحظ تواجد جل التنظيمات الطلابية المعتمدة وطنياً داخل جامعة عبد الرحمان ابن خلدون بتيارت، بكلياتها ومعاهدها المختلفة، وكذا إقاماتها، إلا أن نسبة تواجدها الضئيلة تدل على أن هذه التنظيمات تعيش حالة من الترهل والعزوف الجماعي من طرف الطلبة، حيث بلغ عدد الطلبة المنخرطين في صفوفها حوالي **1212** طالب من أصل **17424** طالباً منتظماً في الجامعة، أي ما نسبته **06.95 %** فقط وهذا خلال الموسم الجامعي 2011/2010، والمرجح حسب ما أكد لنا بعض الطلبة أن العدد مبالغ فيه إلى حد بعيد.

يستحوذ الإتحاد العام الطلابي الحر على أكبر نسبة من الطلبة الناشطين تحت لواء الحركة الطلابية **(30.52 %)** وهي أكبر نسبة مقارنة بالتنظيمات الأخرى حيث يفوق عدد مناضليه ضعف ثاني تنظيم طلابي عدداً وهو التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني بنسبة **(13.86 %)**، ثم تليهما المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين بنسبة **(12.12 %)**، وبالتالي تهيمن المنظمات الثلاث المذكورة على حوالي 46.50 % من تعداد الطلبة المنخرطين في الحركة الطلابية أي ما يناهز النصف تقريباً، فيما تتقاسم الستة تنظيمات الأخرى النصف الباقي مجتمعة كما يبين الجدول السابق وفيما يلي سنتطرق بإيجاز لهذه التنظيمات كل واحدة على حدة، نشأتها، عدد أعضائها ومناضليها على المستوى المحلي، وكذا هيكلتها.

1- المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين (O.N.E.A): هي منظمة وطنية ممثلة على مستوى التراب الوطني، تأسست في 06 سبتمبر 1998 وفقاً للقانون رقم:90/31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، وهي خاضعة له ولقانونها الأساسي، تتخذ من **(وعقدنا العزم أن تحيا الجزائر)** شعاراً لها، يعتبر المؤتمر الوطني أعلى هيئة فيها، يقوم هذا الأخير بانتخاب المجلس الوطني الذي يعد بمثابة الهيئة القيادية التي تعنى بشؤون إدارة المنظمة على المستوى الوطني ،يتكون مجلسها الوطني من:

- رئيس المنظمة الذي يعين عن طريق الانتخاب

- ❖ أعضاء المكتب الوطني.
- ❖ رؤساء الفروع بحكم المنصب.
- ❖ رؤساء المناطق بحكم المنصب.
- ❖ ممثلة عن الطالبات عن كل منطقة.
- ❖ مندوبو فروع المنظمة بالخارج.
- ❖ ممثلو اللجنة الوطنية للأعضاء الشرفيين

تأسست هذه المنظمة عل مستوى جامعة تيارت سنة 2001، لها نشاطات اجتماعية نقابية بحيث تشارك في الإضرابات و تحاول إيجاد حلول لمشاكل الطلبة مع الإدارة، كما تقوم بنشاطات ثقافية، كالحفلات الساهرة، والرحلات السياحية، محسوبة على التيار الوطني سياسياً إلا أن اتجاهها السياسي غير واضح ميدانياً، فهي في خطاباتها تعلن أن هدفها الوحيد واتجاهها الوحيد هو الطالب و مصلحته. لكن ما توصلنا إليه من خلال بعض اللقاءات مع أعضاء المنظمات المختلفة والطلبة صرحوا لنا أنه لا توجد هناك منظمة أو حركة طلابية في منأى عن الانتماء السياسي لطرف ما، حيث يشارك منخرطيها في العديد من التجمعات الحزبية، وخاصة في المواعيد الانتخابية، وهذا ما أدلى لنا به أحد مناضلي الحركة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير[1]، وبرر لنا ذلك بالمصالح المتبادلة حيث تتلقى هذه الحركة دعما لوجيستياً يساهم في تعزيز تموقع الحركة، ودعماً آخرا من النوع المادي يساهم في إثراء البرامج والتظاهرات الثقافية والعلمية التي تعمل الحركة على ترسيخها في الوسط الجامعي، هذا على غرار تبني نفس المبادئ الرامية إلى تكريس المبادئ الديمقراطية في المجتمع الجزائري، كما تنص على ذلك المادة الخامسة من القانون الأساسي للمنظمة في بندها الثالث[2] ، وفي المقابل تستفيد الجمعية أو الحزب السياسي

1- مقابلة مع أحد مناضلي المنظمة بتاريخ 2011/02/09 على الساعة 11:30 بمقر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

2- القانون الأساسي للمنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين.

من كسب قاعدة طلابية داخل الجامعة، وأي قاعدة، فهي من الطبقة المثقفة التي تسعى كل الأطياف السياسية إلى كسب ودها.

إن المتتبع للنصوص القانونية للمنظمة يستشف من خلالها تلك النزعة الهادفة إلى إرساء نوع من الديمقراطية داخل المنظمة، و ذلك من خلال عملية الانتخابات لقياداتها، لكن الواقع حسب ما عبر لنا أعضاء هذه المنظمة أنفسهم مغاير تماماً للنص، حيث يتم تعيين القيادات بناءاً على معايير لا تنم بأي صفة للديمقراطية التي تعمل المنظمة على إرسائها، ويتم إضفاء طابع الانتخابات على هذه التعيينات سواءاً على المستوى المحلي أو الوطني.

2- الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (UNJA): تأسست منظمة الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية في 19 ماي 1975 وهذا بعد قرار من الرئيس الراحل هواري بومدين بضم كل الشباب الجزائري في تصور واحد و أوحد حتى يساهموا بشكل إيجابي في معركة البناء و التشييد التي اتخذها الرئيس آنذاك، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، هي منظمة شبابية بالأساس تهتم بجميع الشرائح والفئات الشبانية في المجتمع، تهدف إلى تعبئة كل الشباب قصد اشراكهم في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد والمساهمة في انجاز المهام الوطنية لها فروع على مستوى كل ولايات و بلديات الوطن،ولها امتدادات داخل الجامعة من خلال المكاتب الولائية للطلبة، انتماؤها السياسي واضح من خلال دعمها اللامتناهي والصريح لحزب جبهة التحرير الوطني كونها أنشئت زمن الحزب الواحد، ويؤكد هذا المنحى أحد أعضاء الإتحاد بالقول: « أن 75 % ممن ترشحوا من أعضاء الإتحاد إلى مناصب نيابية محلية أو وطنية كانوا باسم جبهة التحرير الوطني»[1].

1- مقابلة مع نائب رئيس المكتب الولائي للإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية بالجامعة المركزية يوم 2011/02/28.

3- التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني (AREN): منظمة طلابية وطنية مستقلة عرفت أول ظهور لها بجامعة هواري بومدين بباب الزوار كجمعية محلية سنة 1991 تحت تسمية التحالف من أجل التجديد الطلابي، و بتاريخ 1994/12/25 تحصلت الجمعية على اعتمادها كمنظمة وطنية بنفس التسمية، و تم تعديل تسميتها فيما بعد لتصبح التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني تحت شعار **(الجزائر أعطيناك عهدا) بتاريخ** 1999/06/19، تأسست سنة 1996 على مستوى جامعة ابن خلدون بتيارت ، تحتوي على مكاتب ولائية، وأخرى جهوية، طبعا منبثقين من المكتب الوطني. يحتوي المكتب الفرعي على 07 أعضاء مع رئيس الفرع، نشاطاتها اجتماعية نقابية، بحيث تحاول مساعدة الطالب في محنه، وتعمل على تحسين أوضاعه الاجتماعية، سواء في الإسكان، الإطعام أو النقل ، كما تقوم ببعض النشاطات الثقافية، لكنها لا تملك ميزانية تسمح لها بتنظيم نشاطات كثيرة، حسب تصريحات رئيس فرع الإقامة الجامعية 2000 سرير للذكور فإن:**«** منظمة التحالف ليس لها أي مورد مالي إلاّ الاشتراكات التي تتلقاها من المناضلين وهي ضئيلة جداً، فالمنظمة وبالرغم من إمكانياتها المحدودة استطاعت في ظرف قياسي ووجيز أن تفرض نفسها على الساحة الوطنية، وتساهم في تفعيل الحوار الوطني ، خاصة في ظل الظروف التي يعرفها الطالب في الآونة الأخيرة و شبه الانسداد الحاصل بين الوزارة الوصية والطالب الجامعي، حيث عملت وتعمل على إيصال صوت الطالب إلى صناع القرار لأن مصلحة الطالب أولاً وأخيراً هو هدفنا**»**[1].

أما عن الانتماء السياسي لهذه المنظمة، فتبين لنا من خلال عدة لقاءات مع مسئولي ومناضلي منظمات مختلفة، وحتى مناضلي الحركة أنفسهم، أن المعروف عن L'AREN أن لها ولاءاً صريحاً لما يسمى بالتيار الوطني، ويوجد العديد من منخرطي هذا التنظيم مناضلين في حزب

1- مقابلة مع رئيس فرع التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني، الإقامة الجامعية 2000 سرير، بتاريخ 2011/01/16 على الساعة 14:00، بالجامعة المركزية

التجمع الوطني الديمقراطي، وهذا ما أثبتته التجارب الانتخابية السابقة التي عملت فيها المنظمة دوراً صريحاً في التعبئة والدعم وتنظيم الحملات الانتخابية لصالح الحزب.

والمعروف عن الأمين العام للتحالف أنه رجل دخل السياسة من بابها الواسع، حيث ومن خلال نشاطه النقابي والسياسي في التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني صنع لنفسه مركزاً هاماً، وهذا بطبيعة الحال من خلال المنظمة، حيث ترعرع في أحضانها طالباً في جامعة وهران ثم جامعة تيارت، فجامعة الجزائر، ويشغل اليوم منصب الأمين العام للمنظمة، ونائباً في المجلس الشعبي الوطني عن حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) وفي هذا الصدد توصلنا إلى مفارقة هامة مفادها أنه بالرغم من أن التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني محسوب على حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) إلا أن هذا الأخير منتخب باسم حزب جبهة التحرير الوطني، وهذا ما جعلنا نستخلص صدق فرضيتنا القائلة بأن المنظمات الطلابية يمكن أن تستعمل كمطايا يعتليها أصحاب المصالح الشخصية لتحقيق مكاسب شخصية، ولو اقتضى ذلك الدوس على المبادئ.

4- الإتحاد العام الطلابي الحر (UGEL) : هي منظمة طلابية وطنية أنشأت لأول مرة وطنيا في23 مارس سنة 1989، وهي التنظيم الأكثر انتشاراً وتنظيماً في الجامعة الجزائرية حسب المتتبعين، شعاره **(وحدة ، حرية، عمل)**، أنشئ فرع الإتحاد بجامعة تيارت سنة.1992 ، يتهيكل وفق قانونه الأساسي إلى[1]:

أ-المؤتمر الوطني:

هو أعلى هيئة في الإتحاد ؛ ينعقد كل ثلاث سنوات، كما ينعقد استثنائيا بدعوة من المجلس الوطني ، يتشكل المؤتمر من : المجلس الوطني، مكاتب الأقاليم، مكاتب الفروع، نسبة من مكاتب الشعب و الثانويين و اللجان الوطنية الدائمة وكذا الفروع بالخارج يحددها المجلس الوطني، نسبة يحددها المكتب التنفيذي الوطني و اللجنة التحضيرية للمؤتمر بموافقة المجلس الوطني، يقوم بالمصادقة

1- القانون الأساسي للإتحاد العام الطلابي الحر.

على مكتب المؤتمر و اللائحة الانتخابية للمؤتمر، مناقشة و تقييم نشاطات الإتحاد بناء على التقرير الأدبي و المالي للمنظمة، مناقشة اللوائح و القوانين و المصادقة عليها و تسطير السياسة العامة، انتخاب المجلس الوطني الذي ينتخب بدوره المكتب التنفيذي وفق اللائحة الانتخابية المصادق عليها في المؤتمر.

ب- **المجلس الوطني** : هو أعلى هيئة في الإتحاد بين المؤتمرين يتولى مهمة التشريع، التوجيه و الرقابة . ينتخب من بين أعضائه الأمين العام ثم رئيس المجلس الوطني ثم نائب الأمين العام ثم أعضاء المكتب التنفيذي الوطني وفق ما تحدده اللائحة الانتخابية للمؤتمر، يتولى إعادة النظر في التقسيم الإداري للأقاليم و الفروع عند الضرورة، مناقشة برنامج العمل المسطر و الميزانية التقديرية و المصادقة عليها، مناقشة التقارير الدورية المعدة من طرف المكتب التنفيذي الوطني، المصادقة على النظام الداخلي للإتحاد.

- يتشكل المجلس الوطني من : رؤساء الأقاليم ورؤساء الفروع و رؤساء الشعب الولائية بحكم المنصب، أعضاء منتخبون و أعضاء مزكون وفق ما تحدده اللائحة الانتخابية للمؤتمر، و يمكن تدعيمه وفق ما يحدده النظام الداخلي.

يشكل المجلس الوطني لجنة الانضباط المركزية و كذا لجنة المراقبة المالية وفق ما يحدده النظام الداخلي

ج- المكتب التنفيذي الوطني:

هو أعلى هيئة تنفيذية في الإتحاد، يتشكل من إحدى عشرة عضوا ينتخبون من طرف المجلس الوطني وفق اللائحة الانتخابية للمؤتمر، تحدد شروط تولي الأمانة العامة و نيابتها و كذا العضوية في المكتب التنفيذي الوطني اللائحة الانتخابية للمؤتمر.

يتولى المكتب التنفيذي الوطني:

السهر على تنفيذ مقررات و لوائح المؤتمر الوطني و المجلس الوطني و توصياتهما ، توجيه و تدعيم و مراقبة الهياكل التنفيذية للإتحاد و الإشراف على حسن سيرها.

- يستشير المكتب التنفيذي الوطني المجلس الوطني في المواقف الكبرى و القضايا الأساسية.
- يمكن للمكتب التنفيذي الوطني أن يتخذ إجراءات تأديبية في حق أي هيكل تنفيذي أو عضو وفق ما يحدده النظام الداخلي
- يوضح النظام الداخلي مهام و صلاحيات أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.
- يشكل المكتب التنفيذي الوطني على المستوى المركزي لجانا مركزية دائمة تساعده في أداء مهامه وتعمل تحت إشرافه.
- يحدد النظام الداخلي شروط وكيفية تشكيل اللجان المركزية الدائمة و كدا مهامها و صلاحياتها.

د- الإقـــــليـــــم: هو هيكل تنظيمي يظم مجموعة من المدن الجامعية وفق التقسيم الإداري المصادق عليه من طرف المجلس الوطني.

- يتشكل مكتب الإقليم من رؤساء فروعه و رؤساء شعبه الولائية وفق النظام الداخلي الذي يحدد مهامه و صلاحياته مع إمكانية تدعيمه بعد استشارة المكتب التنفيذي الوطني.

- ينتخب رئيس الإقليم من طرف المكتب التنفيدي الوطني.

هـ - الـــــــفـــــرع: هو الهيكل التنظيمي للإتحاد في المدينة الجامعية وفق التقسيم الإداري المصادق عليه في المجلس الوطني

- يتكون الفرع من شعبتين على الأقل

- يتشكل مكتب الفرع من ممثلي مكاتب الشعب المكونة له ويتراوح عدد أعضائه من 08 إلى 11عضوا وفق ما يحدده النظام الداخلي، ينتخب رئيس الفرع من طرف مكتب الفرع النظام الداخلي.

و- الشعبة: هي الهيكل القاعدي للإتحاد تتشكل على مستوى كل معهد , كلية , قسم , مدرسة عليا , مدرسة وطنية , أو إقامة جامعية تمارس مهامها وفق النظام الداخلي.

- تتكون الشعبة من : الجمعية العامة، مجلس الشعبة ، المكتب التنفيذي للشعبة.

-يوضح النظام الداخلي مهام و صلاحيات المكتب التنفيذي للشعبة و شروط العضوية فيه.

فروع خارج الوطن.

- يشكل الطلبة الجزائريون المنتمون للإتحاد فروعا بالخارج.

- سير عمل الفروع بالخارج تحدده لائحة يصادق عليها المجلس الوطني.

ويتفرع إلى سبعة شعب على مستوى كليات ومعاهد وكذا إقامات جامعة تيارت، أهم نشاطاته اجتماعية، و تتمحور على الجانب الأمني (للطلبة)، التضامن مع الطلبة، الوقاية، الإطعام، مكافحة الآفات الاجتماعية، الأمراض النفسية، والنشاط الثقافي الترفيهي كإقامة الحفلات والنشاطات الثقافية المختلفة (الرسم، نادي الخط، نادي الطالبات، المسابقات، المسرح، الإنشاد ،المعارض، والأيام الدراسية والمحاضرات)، والنشاط الرياضي مثل الدورات الرياضية الرحلات ومختلف النشاطات الأخرى. وكما أسلفنا فإن الإتحاد العام الطلابي الحر من أقوى التنظيمات الطلابية النشطة من حيث عدد أعضائه أو انتشاره في كافة الجامعات، ويقال في الأوساط الجامعية، وخاصة في أوساط الطلبة أنه يعمل لمصلحة حركة مجتمع السلم، حتى وإن كان سرا، والدليل أن الطلبة المنخرطين فيه يشاركون في كل التجمعات ونشاطات التعبئة التي تنظمها حركة حمس، ويكون قياديي الحركة ضيوف شرف في جميع مؤتمراته، غير أن الإتحاد يعرف انشقاقا في الوقت

الراهن بسبب بروز تياران يتصارعان من أجل إظهار الولاء لرئيس حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني أو لغريمه عبد المجيد مناصرة، ومن الملاحظ على هذه المنظمة أن لها طابعاً دينياً ومعظم الطالبات المنضمات إليها متحجبات ومعظم الطلبة متدينون، يتعاطفون مع حزب حماس أو حزب النهضة ولها نفوذ قوي، تتمتع بسلطة قوية ورأيها محترم من طرف الإدارة ولها عدد كبير من المتعاطفين من غير الطلبة المنتمين إليها، هذا ما لمسناه على مستوى جامعة ابن خلدون بتيارت حيث يستحوذ الطلابي الحر على أكبر عدد من الطلبة المنخرطين في التنظيمات الطلابية (حوالي ثلث الطلبة)[1].

5 ـ الإتحاد العام للطلبة الجزائريين:(UGEA): هي منظمة وطنية أنشأت لأول مرة سنة 1993و حصلت على اعتمادها في 08 أكتوبر 1994 بمقتضى القانون 90/31 المؤرخ 17 جمادى الأولى 1411 هـــ الموافق لـــ : 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات تحت شعار **(الطالب أولا الجامعة ثانيا و الجزائر دوما)**، أنشأت على مستوى جامعة تيارت سنة 1994، تتكون من مكتب وطني، ومكاتب ولائية وأخرى فرعية، تتكون المكاتب الفرعية من 07 أعضاء كما تحتوي على لجان مختلطة، لجنة مكلفة بالموضوعات الاجتماعية، ولجنة خاصة بالموضوعات الثقافية، أما بالنسبة للنشاطات فإنها تقوم بنشاطات ثقافية وترفيهية ورياضية وعلمية، محسوبة سياسياً على حزب جبهة التحرير الوطني.

6ـ الإتحاد الوطنى للطلبة الجزائريين (UNEA): منظمة طلابية جزائرية كانت تسمى الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA تأسست رسميا في 8 يوليو1955 أثناء الثورة ، وتعتبر امتدادا لودادية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا AEMAN التي تأسست في عام1912 بجهود الطلبة الجزائريين في فرنسا والجزائر المستعمرة وعلى رأسهم فرحات عباس وآخرون وأثناء تأسيسها الثاني انتخب أحمد طالب الإبراهيمي أول رئيس لها، والذي أعلن في 19 من ماي 1956 الإضراب عن الدراسة والالتحاق بجيش التحرير الوطني، وهذا ما دعا الاستعمار الفرنسي

1- حسب الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية النشاطات الرياضية والثقافية برئاسة الجامعة.

إلى قمع المنتمين إلى هذا التنظيم حتى الفرنسيين منهم (مثل **موريس أودان**)(*)، وتمثلت نشاطات الإتحاد في الخارج بالدعم الدعائي للثورة الجزائرية في المحافل الدولية إلى أن تحقق الاستقلال الجزائري في 5 يوليو 1962 أين تم تحويل الاسم إلى الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين UNEA في المؤتمر الرابع سنة 1964، وتعرض الإتحاد إلى عدة هزات نتيجة موقفه من انقلاب 19 مايو 1965، بحيث تم تجميد نشاطه سنة 1967؛ ثم تعرض للحل سنة 1972 وأدمج في إطار الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية UNJA سنة 1975، إلى أن تم إعادة تأصيله الإتحاد بعد الانفتاح السياسي في الجزائر وأصبح يتواجد في كل الجامعات الجزائرية وبعض الثانويات، تمكن مناضلوه من تنظيم المهرجان العالمي السابع عشر للشباب والطلبة بالجزائر سنة 2001 .

تأسس كفرع نقابي طلابي بجامعة تيارت سنة 1992، يعمل على تطوير التحصيل والبحث العلميين، بتبنيه ودفاعه عن المطالب الطلابية البيداغوجية، والاجتماعية، والثقافية، والترفيهية. إذ هو استمرار للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، ويحتفظ بالرمز التاريخي القديم ويبقى مالكا شرعيا له حسب ما تنص عليه لوائحه، شعاره **(وفاء وتجديد)**، خفت صوته في السنوات الأخيرة بسبب التزاحم الذي تعرفه الساحة الطلابية وأصبح أداؤه باهتاً مقارنة بالتنظيمات الريادية الأخرى لقصور قواعده الطلابية، خاصة إذا ما علمنا أن أعضائه لا يمثلون سوى 7.91 % من عموم الطلبة الناشطين تحت لواء التنظيمات الطلابية، على الرغم من أنه يتبنى مبادئاً واضحة أهمها[1]:

- الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين منظمة وطنية طلابية مستقلة ديمقراطية غير حكومية، تعمل ضمن مبادئ وأهداف بيان أول نوفمبر 1954.

* -**Maurice Audin**: un assistant de mathématiques français à l'université d'Alger, membre du Parti communiste algérien (PCA) et militant de la cause anticolonialiste. Il fut torturé et tué par les services français, car il était militant de la cause de l'indépendance algérienne. né le 14 février 1932 à Béja (Tunisie) et décédé le 21 juin 1957 a Alger.

1- القانون الأساسي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين.

- يلتزم الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بالدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للطلبة عبر عمله النضالي وخاصة من خلال:

- اعتبار مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته مكسبا لا رجعة فيه.

- التصدي لكل أشكال الانتقاء في التعليم العالي والثانوي حتى لا تصبح الجامعة حكرا على نخبة أو فئات معينة من المجتمع.

- النضال من أجل تحسين الظروف المعيشية لطلبة الجامعة والثانويين وكذا الرفع من مستوى نوعية التعليم.

- النضال من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية في أبعادها الثلاث:الإسلام، العروبة، و الأمازيغية.

- النضال من أجل تعميم استعمال اللغة العربية كعنصر أساسي للشخصية الوطنية.

- تعزيز الروح الوطنية ومحو كل أشكال اللامبالاة والحياد لدى الطالب وإشراكه في الحياة الجامعية ليتحمل مسؤوليته في البناء الوطني.

- إثراء الحوار الديمقراطي بما يضمن حرية التعبير وممارسة الحق النقابي ورفض كل أشكال العنف والتعصب والقمع.

- محاربة الآفات الاجتماعية.

- الحفاظ على البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان.

- الدفاع عن قدسية الحرم الجامعي.

- العمل على الصعيد الخارجي على تعزيز علاقات الأخوة والتضامن والصداقة مع التنظيمات الطلابية و الشبانية الشقيقة عبر العالم.

7- المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي (ONSE): المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي، جمعية وطنية طلابية مستقلة، تأسست بتاريخ 1999/05/25, وفقا للقانون 31/90 الخاص بالجمعيات الوطنية ذات الطابع الاجتماعي, وطبقاً لأحكام القانون الأساسي المنبثق عن دورة المؤتمر سنة 2004.

منذ التأسيس القانوني عام 1999 إلى يومنا هذا، عملت المنظمة على توسيع دائرة انتشارها و نشاطها وفقاً لنظامها الهيكلي، و الذي تمخض عنه تنصيب 40 ولاية جامعية و غير جامعية، ومن ثم الهيكلة القاعدية للتنظيم عبر كافة الكليات و الإقامات الجامعية لتصبح المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي رقم لايستهان به في الحياة الجامعية و الوطنية.

ترى المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي في نفسها عنصرا مكملا في معادلة البناء الوطني، و الجهد العام المبذول في سبيل التكوين و التأطير كما و كيفا للعنصر البشري، و بخاصة الطلبة الجامعيين في مرحلة التدرج وما بعد التدرج، قصد التأهيل لمباشرة المسؤولية في شتى مناحي الحياة الوطنية خدمة الوطن .

إن المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي بقدر اهتمامها بانشغالات الطالب و الجامعة بقدر اهتمامها بالمسائل الوطنية الراهنة التي تضمن الاستقرار و الفعالية و التضامن الوطني الراسمة لأسس وحدة الأمة الجزائرية و الوحدة الوطنية، تزخر برسالة سامية تستمد روحها من المساواة، الأخوة، التسامح، العدالة، التضامن، الصفح، والوحدة، عبرت مرارا وفي أكثر من مناسبة و محفل على المستوى الولائي و على الصعيد الوطني عن الرهانات التي تحدو الأمة و خاصة حول وحدتها و استقرارها .

تم إنشاء مكتبها الولائي بجامعة تيارت سنة 2004، واستطاعت في هذا الظرف الوجيز أن تحجز لنفسها مكاناً في العمل الطلابي النقابي بين باقي المنظمات، وترسم لنفسها إطاراً يظهرها على أنها متميزة نوعاً ما عن الآخرين من ناحية الانضباط والجدية في العمل، وكذا الاعتدال في الفكر النقابي، شعارها **(علم، عما، أمل).**

8 ـ الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين (LNEA): تنظيم طلابي مستقل، هدفه الدفاع عن حقوق الطلبة ومصالحهم، والارتقاء بالمنظومة الجامعية، وبالمستوى التحصيلي للطالب الجامعي الجزائري.

تأسست الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين في 30 أكتوبر 1988م، أي بعد أحداث 05 أكتوبر 1988م مباشرة. وبذلك تعتبر أول تنظيم طلابي ظهر على الساحة الطلابية بعد مخاضات التحول الديمقراطي التي عرفتها الجزائر، تتكون من : طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس الوطنية أثناء التدرج وبعد التدرج، طلاب الثانويات، طلاب مراكز التكوين المهني والتمهين، قدماء الرابطة، والأعضاء الشرفيين.

تمارس الرابطة نشاطاتها بجميع الجامعات والمراكز الجامعية الجزائرية، وتعمل مع جميع أطياف المجتمع من أجل النهوض بالمستوى التعليمي والعلمي لطلاب الجزائر. شعارها :(علم - وحدة – تضحية). وتتخذ المدرسة الوطنية للأساتذة - القبة القديمة - بالجزائر العاصمة مقراً لمكتبها الوطني.

على غرار باقي التنظيمات الطلابية استطاعت المنظمة أن تتغلغل وفي ظرف وجيز إلى كل المؤسسات الجامعية، حيث كان ميلادها سنة 1994 على مستوى جامعة ابن خلدون بتيارت، إلا أنها ظلت لسنوات عدة تعمل على الهامش، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى حداثتها من جهة، وعدم قدرتها على المنافسة وفرض نفسها في الأوساط الطلابية بالسرعة اللازمة، و لم يكن ظهوره العملي إلا مع مطلع العشرية الأولى للقرن الحالي.

9- التضامن الوطني الطلابي (SNE): التضامن الوطني الطلابي منظمة طلابية جزائرية نقابية مستقلة غير حكومية، تستمد شرعيتها من الجماهير الطلابية وبرامجها من إرادة المنتمين إليها، شعارها **(تضامن عمل تطور)**، حصلت على اعتمادها سنة 2007، وبادرت نشاطها مباشرة بإنشاء فروعها ومكاتبها الولائية في نفس السنة، تأسست يوم 2007/02/08 على مستوى جامعة تيارت ، ومن بين أهدافها مايلي:

01 – الدفاع عن حقوق الطلبة المادية والمعنوية.

02 – العمل على توحيد صفوف الطلبة وبعث روح التضامن فيما بينهم.

03 – المساهمة في رفع المستوى العلمي والثقافي للطلبة والعمل على بعث النشاط الترفيهي داخل الجامعات

04 – تشجيع البحث العلمي و المساهمة في رفع الوعي النقابي والسياسي لدى الطلبة.

06 – العمل على ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي.

09– إرساء ثقافة الحوار وتكريس المبادئ الديمقراطية داخل الوسط الجامعي وخارجه.

10 – المساهمة في معالجة الآفات الاجتماعية والعمل على ترقية التضامن الوطني.

11 – المشاركة في مسار التنمية الوطنية والمساهمة في ترقية المجتمع المدني.

12 – مساندة وتدعيم القضايا العادلة في العالم.

13 – تكريس الحريات الأساسية والدفاع عن حقوق الإنسان.

14 – المساهمة في المحافظة على البيئة.

15 – ربط وتمتين علاقات الصداقة مع المنظمات الطلابية والشبانية في الخارج.

المبحث الثاني:

الحركة الطلابية والممارسة السياسية

المطلب الأول: الانتماء السياسي (الحزبي) للتنظيمات الطلابية:

لاجدال في القول (أن شريحة الطلبة هم من يمثلون الفئة الرئيسية في المجتمع التي تتبنى شعار التطوير والتحديث والتقديم، وعليه يعتبر الطلبة (الحركة الطلابية) من ابرز العناصر الفعالة من الناحية السياسية، وخاصة بما يتعلق بالتأكيد على ضرورة تكافؤ الفرص في المجتمع ، بمعنى إتاحة الحراك الاجتماعي من الأسفل إلى الأعلى، والقيام بوظيفة الضمير في المجتمع كفئة مستقلة، إلا أن الواقع يكاد يفند ذلك، ويختلف تماماً عما هو واجب، لان المنظمات الطلابية في الجزائر عموماً مرتبطة بالأحزاب سياسية لغرض تحقيق أهداف الحزب في جميع المجالات، ومنها الانتخابات، وأن الأساس الذي يطبق في العالم هو أن قيادة الحزب تخرج من المؤسسات الجامعية الطلابية والشبابية ولكن غير واقع لحد اليوم، بسبب الوضع السياسي الغير المستقر لإعداد الشباب وهنا الدور الذي يجب أن يلعبه الطلبة في تطوير الوعي الجماعي بينهم، الأمر الذي يساهم في دخولهم ميدان السياسة (كما فعلت طبقة العمال) عندما دخلت الميدان السياسي في القرن التاسع عشر، فقد كانت الفكرة السائدة هي أن وجود الطلبة مع بعضهم البعض هو وجود عرضي لايمكن أن يتطور عنه وعي جماعي بينهم، وعليه تتم حركات الشباب في التأثير على حياة المجتمع سياسياً وعلى جميع أحزابنا أن تتيح فرصة للشباب أو تبدأ بإعداد الشباب سياسياً من اجل ضمان المستقبل ودوام عجلة مسيرة النضال، لا استغلالهم لأغراض سياسوية براغماتية، وأهداف شخصية آنية.

نحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على تجربة الطلبة الجامعيين في الحركة الطلابية الجزائرية (بجامعة تيارت)، وانخراطهم من خلالها في الجمعيات السياسية، أو على الأقل الميول والتوجه الطلابي نحو هذه الأحزاب التي تتبنى نفس التوجه الإيديولوجي والمبادئ والأهداف السياسية، من خلال تقصي عملية الانخراط في العمل السياسي والنشاط الحزبي بوجه عام خلال سنوات الدراسة الجامعية، على أنها عملية تطورية وتربوية من نوع خاص يمر بها الطلاب الجامعيين النشطاء، ومدى إيجابية هذا الانخراط في العمل السياسي المبكر .

لقد كان هدف البحث استكشاف فاعلية الحركة الطلابية كحركة اجتماعية وكمكون من مكونات المجتمع المدني من حيث مساهمتها في إثراء الحقل الجامعي بقدر من الثقافة والتنشئة السياسة المؤهلة لمشاركة سياسية فعلية، وفحص علاقة ذلك مع درجة ضلوعهم في النشاط السياسي.

لا يمكننا بأي حال من الأحوال اعتبار المشاركة السياسية للطالب من خلال الحركة الطلابية أمراً سلبياً بالمرة، بل السلبي هو الانغماس بصورة عشوائية يصبح بموجبها الطالب أداة تخدم أهدافاً حزبية خارجة عن الجامعة، ولا تراعي فيها (الأحزاب) أهدافه ومصالحه.

بعيدا عن استراتيجيات الدعاية، واستراتيجيات التحريض، التي تتقنها العديد من التيارات الإيديولوجية، يتبادر سؤال حول محلّ السياسي من الإعراب في "بحيرة" الجامعة الهادئة؟، وكيف تطلّ السياسة جسما غريبا عن الجامعة، يتم التسلل إليها من خلال مناورات الأحزاب السياسية، ومؤامرات التيارات الإيديولوجية ؟ أم إن السياسة والسياسي هما من صميم الحياة الطلابية، وينشآن في أحشائها، من خلال ديناميكيتها الداخلية؟

للإجابة على السؤال المطروح قمنا بتوجيه أسئلة فرعية في ذات السياق إلى المجتمع البحثي من خلال العينة المبينة في الجدول التالي وتتعلق في مجملها بمدى ممارسة السياسة من طرف أعضاء التنظيمات الطلابية، وما مدى ارتباطهم بالأحزاب السياسية.

الجدول رقم (04) : فئات الإجابة الاتجاه السياسي المنتهج من طرف التنظيمات الطلابية

الكلية / مدى ممارسة التنظيمات الطلابية للسياسة وارتباطها بالأحزاب السياسية	(كلية الحقوق والعلوم السياسية + كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية)					(كلية العلوم وعلوم الهندسة + معهد العلوم البيطرية)					المجموع					
	UGEL*	AREN*	ONEA*	المجموع		UGEL	AREN	ONEA	المجموع		UGEL		AREN		ONEA	المجمـــوع العام	
				ع	%				ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
ليس لدينا أي اتجاه سياسي واتجاهنا الوحيد هو الطالب	11	05	05	21	44	05	07	07	19	38	16	48.48	12	36.36	12	35.29	40	%40
نمارس السياسية للدفاع عن مصلحة الجزائر والطالب، ولكن بعيداً عن أي حزب أو توجه سياسي	07	08	06	21	44	07	05	07	19	38	14	42.42	13	39.39	13	38.23	40	% 40
نعم لدينا توجهات حزبية ونمارس السياسة لأن الجامعة هي الفضاء الأنسب لممارسة السياسة	02	02	03	07	14	01	06	05	12	24	03	09.09	08	24.24	08	23.52	19	% 19
بدون تصريح	00	00	01	01	02	00	00	00	00	00	00	00.00	00	00.00	01	2.94	01	% 01
المجمـــــــوع	20	15	15	50	100	13	18	19	50	100	33	100	33	100	34	100	100	100

* الإتحاد العام الطلابي الحر
* التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني
* المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين

من خلال المعطيات الواردة في الجدول، وباعتمادنا على متغير النوع للتنظيمات الطلابية في كلية العلوم وعلوم الهندسة ومعهد العلوم البيطرية من جهة، وكليتي الحقوق والعلوم السياسية والعلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة أخرى وهي كليات مختلفة تماماً، لا من حيث عدد الطلبة ولا من حيث التوجه البيداغوجي، كما اعتمدنا على المنظمات الطلابية الثلاث دون غيرها من التنظيمات الأخرى، كونها المنظمات الأكثر بروزاً كقوىً مؤثرة في أوساط الطلبة وتستحوذ بنسب متفاوتة على أكبر عدد من الطلبة النشطين والمناضلين في العمل الطلابي.

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية التنظيمات الطلابية المعنية بالاستطلاع نفت أن يكون لها اتجاه سياسي معين، أو حتى تمارس العمل السياسي، وذلك من خلال فئة الإجابة الأولى، والمقدرة بنسبة 40 % والذين أكدوا على أن اتجاههم السياسي الوحيد هو الطالب و العمل من أجل راحته، وتوفير كل الظروف المناسبة له، وتختلف النسب من منظمة لأخرى، ومن كلية لأخرى لكنها متقاربة إلى حد بعيد، كما صرح رئيس الإتحاد الطلابي الحر، شعبة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية التي تنضوي تحتها كلية الحقوق والعلوم السياسية: « نحن منظمة طلابية نعمل من أجل تحسين أوضاع الطالب، وتمكينه من مزاولة دراسته في أوضاع أمنية واجتماعية مريحة، والعمل على تطوير و عي الطالب و جعله متفتحا على العالم كله . ومحاولة الابتعاد قدر الإمكان عن الأفكار المتحجرة التي ينجر في سياقها الطالب، فنحن هنا من أجل الطالب وفقط الطالب لحمايته من أي مشكل يواجهه» [1].

في حين ذهبت الفئة الثانية والمقدرة بنفس النسبة (أي 40 %) من المبحوثين إلى التأكيد على أن الممارسة النقابية للطلبة تهدف إلى مصلحة الجزائر و الطالب معا. فليس لها أي اتجاه سياسي، أو انتماء حزبي وهذا لا ينفي أن السياسة لها مكان بين الطلبة، لأن فضائها واسع، فتلك المنظمات الطلابية ينشط فيها طلبة سياسيون، يمكن أن يمارسوا السياسة أثناء حواراتهم مع

1- مقابلة مع رئيس شعبة الإتحاد الطلابي الحر، شعبة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، في مكتبه بالجامعة المركزية يوم يوم 06 جانفي 2011 على الساعة 14:30.

الإدارة، أو مع مسؤول الجامعة، ولكن لا نعمل لصالح أي حركة سياسية، حسب المتحدث باسم الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين فرع العلوم وعلوم الهندسة[1]، وعلى غرار الفئة الأولى كانت نسب الفئة الثانية متقاربة كذلك إلى حد بعيد، حيث أكد ما نسبته 42.42 % من مناضلي الإتحاد العام الطلابي الحر على ممارسة السياسة دون الانتماء أو العمل لصالح طرف معين، فيما أيدت نسبة 39.39 % من مناضلي التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني نفس الطرح، وذهب حوالي 38.23 من أعضاء المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين إلى التأكيد على ذلك، فيما أضاف لنا مسؤول التكوين في الإتحاد العام للطلبة الجزائريين: «ليس بالضرورة أن يكون المكتب الولائي نسخة طبق الأصل للمكتب الوطني، لا أحد ينكر الانتماء السياسي للأحزاب لكن هذا على المستوى الوطني، ولكن على مستوى المكتب الولائي ليس لدينا أي انتماء للأحزاب السياسية، فأنا شخصياً ليست لدي أية علاقة بحزب جبهة التحرير الوطني الذي تحسب عليه منظمتنا».

إن ممارسة السياسة داخل الجامعة لدى مناضلي الحركة الطلابية ليس من الطابوهات، لأنه في نظرهم أن الجامعة هي الفضاء الأنسب لتكوين طالب العلم سياسياً، خاصة وأنه رجل الغد، وهذه السياسة هي من استراتيجيات الحركة الطلابية ككل، وهذا ما أكده الأمين العام للتحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني السيد **"سيد أحمد تمامري"** في حوار أجرته معه جريدة المشوار السياسي، وفي رده على سؤال حول الاتهامات الموجهة للتنظيمات الطلابية بتعاطيها للسياسة تحت غطاء تعليمي وارتباطها بأحزاب سياسية رد قائلاً "

- أولاً، الجامعة في تسييرها يجب أن تكون الفضاء المثالي وأن تعطي القيم المثالية في استعمال السبل الديمقراطية، وما يلاحظ من نقائص هو غياب النوادي الثقافية والرياضية والتي كانت في السابق موجودة داخل الحرم الجامعي، وهو شيء غريب جدًا.

1- مقابلة مع رئيس الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، بالإقامة يوم 29 ديسمبر 2010 على الساعة :11:30 .

- ثانيا، حان الوقت لكي نبدأ في المطالبة بالابتعاد عن الاتهامات والفوبيا من تسييس الطالب وتسييس التنظيمات، حتى في أعرق الديمقراطيات العالمية توجد تنظيمات طلابية مرتبطة هيكليا وعضوياً بأحزاب سياسية وليس معنويا فقط، وهنا في بلادنا نفس الشيء كل الفعاليات الطلابية مرتبطة سياسيا، لكن نغض الطرف ونقول لا يجب أن نسيّس، أقول لا، بل لابد من فتح فضاء لممارسة الطالب اتجاهاته السياسية، فإن لم تتم تلك الحوارات السياسية داخل الجامعة فستتم في أماكن لا يمكن مراقبتها"[1].

نلاحظ من خلال فئتي الإجابة الأولى والثانية تقارباً في النسب والتي تصب كلها في أن التنظيم الطلابي ليس له اتجاه سياسي إيديولوجي معين من قبيل الأحزاب، أو الجمعيات ذات الطابع السياسي.

وعلى العكس من ذلك فقد أقرت الفئة الثالثة بوجود خط ترابط بين الحركة الطلابية في الجامعة والأحزاب السياسية بحكم التوجه الإيديولوجي الموجود بينهما، وان اختلفت تلك العلاقة من تنظيم لآخر ومن حزب لآخر، حيث أقر ما نسبته 19 % من تعداد المبحوثين أن الحركة الطلابية ما هي إلا امتداد لنشاط الحزب داخل الجامعة لأن كل واحد منهما يكمل الآخر.

حيث أكد لنا رئيس فرع التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني" بأن المنظمة الطلابية هي شريك اجتماعي في الأسرة الجامعية، ويجب على بقية الأطراف الاجتماعية في هذه الأسرة عمل حساب للمنظمة، لأنها بفعل قربها من الطالب أو بالأحرى هي الطالب فإنها تعرف كل صغيرة وكبيرة عنه، لكن هناك مشكلة لا يمكننا التهرب منها، هل تؤدي التنظيمات الطلابية عملها المنوط بها ؟، يجب فعلا الوقوف عند هاته النقطة الهامة جدا.

1جريدة المشوار السياسي، النسخة الورقية، بتاريخ 29/ماي/2010، العدد 31.

إن الطالب الجزائري ومنذ ثورة التحرير عضو فاعل على الساحة السياسية، وسيبقى كذلك دوما، وبمناسبة الحديث عن السياسة يجب أن نعلم شيئا هاما، أن الطالب ليس ممنوعا من ممارسة السياسية لكن الممنوع هو تسييس الجامعة الجزائرية، هذا غير مقبول بتاتا.

لا أنكر أن أغلب التنظيمات الطلابية خرجت عن المسار وصارت لا تهتم كثيرا بالدفاع عن الطالب وهو الدور الأول الملزمة به، لكن حتى تقوم التنظيمات الطلابية بدورها أعتقد أنه من الضروري أن يحدث تغيير جذري في صفوفها، ولما أقول تغيير جذري لا أقصد طبعا إطارات وقيادات التنظيمات، لأن هذه الإطارات اجتهدت كثيرا حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، أقصد مثلا أن ينخرط في التنظيمات الطلابية الذين يقولون أن التنظيمات الطلابية لا تدافع عنهم ويحاولوا أن يغيروا من عقلية المنظمة على مستوى القاعدة ويصير عملها الأول الدفاع عن حق الطالب، لكن بالنسبة لممارسة السياسة فهو أمر ضروري، أتعلمون لماذا ؟، لأننا من المفروض نحن من نصنع مستقبلنا ويجب علينا أخد الشعلة من الشيوخ السياسيين الذين همشونا في كل شيء"[1].

ساهم العمل الطلابي في الجامعة في التأصيل لمشاركة سياسية معافاة وذلك في بدايات العمل الطلابي، وعندما كان يقتصر العمل الطلابي على المهرجانات الملتزمة، وفي إطار التنافس الشريف، وفي أجواء ديمقراطية، تسمح بحرية التعبير والمعتقد، كان ذلك تربة خصبة لنمو مشاركة سياسية سليمة وواعدة، لكن التكالب للظفر بالموقع، والسعي لتأجير هذا الإطار الطلابي أو ذلك لخدمة تنظيم أو سلطة ما، أفسد براءة العمل الطلابي ونظافته، وتم تحويله إلى زمر تخدم غايات وأجندات ليست طلابية[2]، وبمعنى أدق تحول العمل الطلابي في الجامعة لوكيل يعمل لمصالح حزبية أو شخصية أو الاثنين معا.

1- مقابلة مع السيد رئيس فرع التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني، الإقامة الجامعية 2000 سرير، بتاريخ 2011/01/16.

2- جلالي عبد الرزاق، بلعادي ابراهيم، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة و الاستقطاب الحزبي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، أفريل 2005، ص 137.

تحوّلت المنظمات الطلابية البالغ عددها حوالي09 منظمات إلى أذرع حزبية تُستغل كورقة في التعبئة السياسية خلال المواعيد الانتخابية، لتوسيع وعائها الانتخابي واستثمارها سياسيا وانتخابيا، وتنشط هذه المنظمات "الطلاب حزبية" تحت وصاية سياسية غير معلنة، لكن ولاءها الحزبي ينكشف بوضوح في مؤتمرات الأحزاب والمواعيد السياسية كالانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسيات، حيث يظهر الطلبة في الصفوف الأولى لمناضلي الحزب الذين ينشطون تحت وصايته ويتبنون موقفه علنا، ويوجد العديد من الطلبة ممن يتقلدون مناصب قيادية في هذا الحزب أو ذاك، مما جعل العديد من الطلبة يرفضون الانخراط في المنظمات الطلابية لقناعتهم بأنها تمارس السياسة وأنهم جاءوا ليدرسوا، وليس لممارسة السياسة.

فمثلا الإتحاد العام الطلابي الحر(التيار الإسلامي) من أقوى التنظيمات الطلابية النشطة من حيث عدد أعضائه أو انتشاره في كافة الجامعات، ويقال في الأوساط الجامعية، وخاصة في أوساط الطلبة أنه يعمل لمصلحة حركة مجتمع السلم، حتى وإن كان سرا، والدليل أن الطلبة المنخرطين فيه يشاركون في كل التجمعات ونشاطات التعبئة التي تنظمها حركة حمس، ويكون قياديي الحركة ضيوف شرف في جميع مؤتمراته، غير أن الاتحاد يعرف انشقاقا في الوقت الراهن بسبب بروز تياران يتصارعان من أجل إظهار الولاء لرئيس حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني أو لغريمه عبد المجيد مناصرة.

الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين يتأرجح منخرطوها بين حركتي الإصلاح والنهضة، وقد تسبب الانشقاق الذي حصل في الإصلاح في صراعات كبيرة داخل المنظمة، وأدى بدوره إلى ظهور انقسام في صفوف المنظمة، يؤيد كل طرف أحد قطبي الحركة الحزب المنشق.

أما التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني والمنظمة الوطنية للطلبة الديمقراطيين ويعرف عنهما انتمائهما إلى التيار الوطني، ويوجد العديد من منخرطي هذين التنظيمين مناضلين في حزب الأرندي.

ومعروف في الوسط الطلابي كذلك عن الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين والإتحاد العام للطلبة الجزائريين أنهما ينتميان للتيار الوطني، وأن العديد من المنخرطين في هذين التنظيمين يملكون بطاقات انخراط في قسمات الحزب العتيد ، ويشاركون في التجمعات ونشاطات التعبئة التي ينظمها الأفلان.

كما يعرف عن كل من المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين، التضامن الوطني الطلابي، المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي، أنها منظمات تنتمي للتيار الوطني الديمقراطي، ويشارك منخرطيها من الطلبة في العديد من التجمعات الحزبية.

تعتمد المنظمات الطلابية على النفوذ الحزبي لتشكيل "جماعة ضغط" في الجامعة باستعمال ولاءاتها الحزبية، وكلما زادت قوة الحزب زادت قوة المنظمة الطلابية في الوسط الجامعي.

المطلب الثاني: الحركة الطلابية والوعي السياسي:

إن الإطار العام الذي يتفاعل فيه الوعي بصفته الشمولية واستمراريته المتميزة في تاريخية الفرد والجماعة، هو بصفة عامة الحاجات الاجتماعية وما يرتبط بها من أفكار ومعارف؛ ولأن الجماعات محكومة بمصالحها فإن تطلعاتها ورؤاها الفكرية ومواقفها واتجاهاتها وأهدافها وقيمها تعبر عن ذلك**"...فالوعي هو مفهوم يتعايش مع الفرد"** حسب تعبير الأستاذ علي سالم عن **(برغسون)"**[1] ؛ ومن هنا فإن مفهوم الوعي السياسي يشمل في حد ذاته الآراء والنظريات والتطلعات و المواقف، والأفكار السياسية والاجتماعية التي تعكس المصالح المادية للأفراد والجماعات، ومن الواجب أن نشير هنا إلى أن معظم النقاشات التي كانت تدور بين الفلاسفة والمفكرين وعلماء الاجتماع حول الوعي كمفهوم وكنظرية، تربطه دائماً بمفهوم الممارسة **"... فالنظرية والممارسة في علاقة جدلية أي في حالة من التأثير المتبادل..."**[2].

إن الوعي السياسي ربما يكون أو على الأقل - يجب أن يكون – شكله الأكثر أصالة ودلالة يكمن في الممارسة والممارسة السياسية بالذات، وإننا لا نقصد هنا مطلقاً من خلال الممارسة السياسية التي تعني وعياً سياسياً فاعلاً ؛ أية فكرة مسبقة أو حكماً قيمياً، فالوعي بشتى أشكاله وصوره هو في نهاية الأمر شكل للوعي، أو بالأحرى موقف أو تصور يرتبط بجذوره ومداه الاجتماعي والنفسي ؛ كما أن الممارسة مهما كان شكلها هي في الحقيقة نتيجة لتصور فكرة خاصة ومميزة.

وفي سياق الحديث عن الوعي السياسي والممارسة السياسية يجب أن نفرق هنا بين موقفين متمايزين: موقف سياسي ملتزم ضمن إطار سياسي رسمي يعبر عن برنامج سياسي واجتماعي وثقافي متكامل؛ وموقف سياسي (سلبي) يلتزم جانب الحياد والحذر تجاه الأفكار والمواقف والبرامج المطروحة على الساحة السياسية والاجتماعية.

1- علي سالم ، **الوعي بين الفرد والجماعة (الوعي السياسي)**، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 74-75، مارس – أفريل 1990، ص71.
2- علي سالم، المرجع السابق، ص 81.

إن الفرق بين الموقف الأول والموقف الثاني هو أن هذا الأخير يعتبر غامضاً، ولا يفصح عن ولاءاته وأهدافه وتطلعاته، لأن الولاءات هي في الحقيقة موجودة على الدوام، ففكرة الحياد المطلق هي ولاء ضمني لاتجاه معين، لكنه غير ناضج مقارنة بالموقف الأول الذي يعتب الولاء فيه واضحاً، قابلاً للقياس وناضجاً يتبنى موقفاً يميزه ويعطيه قيمة في مواجهته لبقية الولاءات والاتجاهات المضادة، وفي ضوء ذلك حاولنا أن ندرس مواقف الطلبة والطالبات وخاصة المنضوين منهم تحت لواء التنظيمات الطلابية، المتأرجحة بين مفهوم الحياد السياسي في مقابل الاختيار السياسي بغية التوصل إلى تحليل مضمون الوعي السياسي ضمن الفضاء الجامعي.

كانت الحركة الطلابية ولا تزال محط اهتمام مكونات المجتمع المدني والسياسي على حد سواء، نظرا لما كانت تمثله من طليعيّة في الوعي، وديناميكية في الحراك الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وما كانت تجسّده من طموحات شعبية ووطنية، وتطلّعات شبابية نحو حرية التعبير والإعلام والتنظيم، وديمقراطية التعليم والسياسة، وعدالة توزيع الثروات ونتائج النمو، والثقافة الوطنية المرتبطة عضويا وموضوعيا بقضايا الشعب والوطن والأمة.

إنّ ما أصبحت عليه الحركة الطلابية في اليوم - وفقا لما يؤكده الملاحظون - من مأزق تاريخي، وأزمات متتالية، وثيقة الارتباط بالنزعة الفردية، بعيدا عن الأفق الرحب للديمقراطية، ووحدة الممارسة الطلابية، بقدر ما يدعو السؤال حول الأسباب، التي أدّت إلى هذه الوضعية، والمسببات التي أبّدت الأزمة، بل وحوّلتها من أزمة ظرفية إلى أزمة هيكلية، تجلّت في استشراء ظاهرة اللامبالاة والعكوف على الذات الفردية، والاهمام باللّذات القريبة والآنية، وإلغاء انشغالات الشأن العام، والذات الجماعية، وقضايا الشعب والوطن والأمة، من مساحة الاهتمام، وكذلك العجز عن الإمساك بخيط الترابط العضوي بين طموحات الذات الفردية، وسياقات ومتطلبات الضرورة واللحظة التاريخية للذات الجماعية، فلم تعد المعضلة كامنة في تراجع التحصيل العلمي، وجفاف المخزون المعرفي فحسب، وإنما تجاوزت ذلك إلى ضمور المهام المحورية للحركة الطلابية، ممثلة في وجود هيكل نقابي باهت، عاجز عن تأطير جموع الطلبة، والدفاع عن أدنى مشاغلهم، فانفضّ عنه

الطلبة، وهجروا السياسة والثقافة، وحتى وسائل المعرفة والتثقيف العادية، من مطالعة، وانشغال بالكتاب، ونوادي الشعر والمسرح والسينما، والمنتديات الفكرية والموسيقية الملتزمة.

- السياسة.. والسياسي في الحركة الطلابية

إن كل حركة مطلبية بإمكانها أن تتوسع في سلسلة مطالبها لتحسين الظروف المادية والمعنوية للطالب (من سكن وظروف إقامة وخدمات المطعم والنقل والظروف البيداغوجية للدراسة..)، وتشكل سلسلة المطالب تراكما كميا – بالنسبة لما تم تحقيقه منها – بالنسبة لوعي الجماهير الطلابية، يشعرهم بوحدة الانتماء لقطاع ذي مصالح واحدة، وطموحات واحدة، وتطلعات متشابهة، ومصير مشترك. ويمثل ذلك الشعور الأبجديات الأولى للوعي لدى جموع الطلبة بكيانهم السياسي، الذي له مكاسب، وشأن عام وأجندة عمل، ومع اتساع الحركة المطلبية، تصل حدّاً تعتبره جهة الإشراف مبالغة، فيما يعتبره الطلبة ضرورة حيوية لمحيطهم التعليمي، وبيئتهم الدراسية، فلا تتم الاستجابة لتلك المطالب، ومثلما حصل ويحصل غالبا فإن التراكم الكمي يتحول في منعرج انسداد الآفاق، وحصول التناقض، إلى وعي كيفي احتجاجي على التضارب الحاصل بين ضرورات التحصيل المعرفي، وغياب العوامل المادية والمعنوية المحققة لذلك التحصيل، والمدعمة له، وبالتراكم التدريجي للوعي الاحتجاجي يتحول إلى وعي سياسي، إذا تجاوز عفويته تحول إلى انتظام طلابي له أهدافه وغاياته وبرامجه المرحلية والإستراتيجية، بذلك تكون السياسة والسياسي قد اختمرت ونضجت من صلب الممارسة اليومية للحركة الطلابية.

المطلب الثالث: ممارسة السياسة داخل الجامعة:

إن المتتبع لمسيرة العمل الطلابي السياسي الجزائري يدرك حتماً أن النشاط السياسي عند الطلبة هو انعكاس لواقع النشاط السياسي في الحياة العامة وفي المجتمع، فالميل السياسي الذي يسود في المجتمع في كل مرحلة هو الذي يسود بين الطلبة في الآن نفسه، كما أن مدى النشاط السياسي بين الطلبة يتناسب طردياً مع مداه في الحياة العامة، فالطلبة لا ينشطون سياسيا إلا حين تنشط الأحزاب السياسية فتقوم بجذب الطلبة ليصيروا أعضاء فيها ثم تدفعهم للعمل السياسي في الوسط الذي يعيشون فيه[1]، أي الوسط الطلابي، فيتكون تيار طلابي قريب من أحد الأحزاب، أعضاؤه هم أعضاء الحزب ومناصروه هم مؤيدو الحزب والمتحمسون لأفكاره.

أما حين تموت الحياة السياسية العامة كما هو حاصل حاليا، و تكون الأحزاب السياسية هياكل و دكاكين و دواوين، فلا لوم على الطلبة، إذ من المهم أن نأخذ بالاعتبار ضعف الوعي السياسي في الفئة العمرية التي يتشكل منها الطلبة بسبب حداثة تجربتهم في الحياة العامة، وهذا أمر طبيعي فإذا لم تتوفر الجهة القادرة والجادة في الأخذ بأيديهم على طريق التنوير السياسي، ظلوا رهناً للحالة التي جاؤوا بها من المجتمع الجامد سياسيا إلى الجامعة.

غير أنه من الخطأ انتظار انتعاش الأحزاب السياسية، فمن الممكن أن تكون الجهة القادرة على تنشيط العمل السياسي الطلابي هي الجامعة نفسها، إذا رغبت إدارتها بذلك حقا، فليس شرطا أن تكون الجهة التي تقدم التنوير السياسي للطلبة حزبا أو تنظيما، خاصة وأننا نعيش مرحلة تاريخية لا تتواءم تماما والظروف التي مرت بها الحركة الطلابية الناشطة سياسيا من قبل، وأهم ما في هذه المرحلة حالة تدفق المعلومات بفعل تطور الاتصالات الهائل، بشكل كرس قدرة الفرد وقوض قيمة الجماهير التي كانت عماد العمل السياسي. وهذا يعني أن العمل السياسي بحد ذاته يعيش حالياً مرحلة الاختناق لأنه لا يمكن أن يتطور وينمو ويؤثر بواسطة الأفراد فقط، ما قد يعني ضرورة

1- حافظ عبد الرحيم ، **الزبونية السياسية في المجتمع المغاربي ، قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2006. ص22.

إعادة النظر بكثير من المفاهيم وقيم العمل العام الدارجة، وهو أمر ليس هينا بالمرة ويبدو أن لا أمل فيه، فهل يظل الواقع الطلابي رهنا لهكذا أحزاب ميئوس منها[1]؟!

إن مدى جدية أية جهة في تنشيط الحياة السياسية الطلابية مرتبط بقدرتها على تحقيق شرطين اثنين متكاملين، هما في الواقع شروط إحياء العمل الطلابي السياسي، والطريق الوحيدة لتحقيق الغاية مدار البحث اليوم.

أولاً: التقدم بالصيغة التي تمثل الطلبة، أي تنشيط اتحادات الطلبة القائمة حاليا ورفع الأيدي عنها وتحسين صلاحياتها، حتى يصير الطلبة قادرين على التعبير عن حاجاتهم من خلالها وعن مواقفهم السياسية عبر نشاطاتها، والسماح لها بتنظيم نشاطات تثقيفية حقيقية، واستضافة محاضرين ذوي فكر تنويري، وكذلك إعداد دورات ودردشات تدريبية تؤهل الطلبة للمشاركة في النشاطات العامة ؛ وعلى الإدارة أن لا تتردد في ذلك، فالتردد والرغبة الحقيقية في تنشيط الطلبة سياسيا لا يجتمعان ؛ والحقيقة أن هذه الخطوة إن حدثت لن تؤتي أكلها كاملا إلا بتشكيل اتحاد حقيقي للطلبة، أي نقابة فعلية للطلبة، تمثل مصالحهم وتعبر عن مواقفهم وتكون تدريبا لهم على الممارسة الديمقراطية والعمل السياسي.

ثانيـــــا: العمل على ترشيد الانفعالية عند الطلبة، وهي الناتجة عن حداثة التجربة في الحياة العامة وضعف الإطلاع على الأفكار السياسية المتنوعة، ما يجعل الطلبة في أكثر الأحيان يتصرفون بدافع من عواطفهم قبل تفكيرهم، وهو أمر يحدث عند معظم قطاعات المجتمع غير المثقفة، ونحسب لذلك أن طلبة الجامعات يجب أن لا يكونوا إلا من تلك الفئة المثقفة القادرة على التفكير والنقد[2].

1- ناصر جابي، **تجربة التعددية النقابية الطلابية في الجزائر**، ندوة صحفية بمناسبة عيد الطالب الثالث والخمسون، جريدة المساء بتاريخ 2009/05/20.

2- ناصر جابي، **المرجع السابق.**

إن من معالم هذه الانفعالية و الانغلاق أمام الآخر، ورفض التعرف على أفكاره، وشيوع فكرتي التكفير والتخوين بين المجموعات الطلابية، فمن يتبنى الطرح الإسلامي ينظر للآخر الذي يتبنى طروحات تسمى "وطنية" أو "يسارية" أو غيره باعتباره كافرا دون أن يدرس أفكاره وينقدها، فيما الآخر الذي يتبنى الطرح المسمى وطنيا —مثلاً- ينظر للآخر باعتباره خائنا ومشروع عميل، دون أن يقترب منه ويفهمه أيضا.

هذه المهمة لا يمكن إنجازها دون إشاعة ثقافة الديمقراطية بين الطلبة، وتنويرهم بمختلف مدارس الفكر السياسي تنويرا محايدا يهدف إلى تنشيط قدراتهم على التفكير والاختيار والنقد دون انطباعات مسبقة وملقنة.

أما كيف يتم ذلك، فهو الصعب عينه، وهو ما يفترض أن تعرفه الجامعات باعتبارها أولا مؤسسات تعليم، وقد نقترح تنظيم المحاضرات أو توزيع الكتيبات أو غيره، إلا أن الأمر على ما يبدو متصل بالعملية التعليمية نفسها التي تتهم بأنها تقوم على التلقين لا تشجع التفكير المستقل.

غاية ما نرمي إليه هو إحياء النشاط السياسي في الوسط الطلابي لما في ذلك من انعكاس إيجابي يعارض حالة التخلف السياسي التي يعيشها المجتمع ككل، فان تحقق ذلك بفعل نشاط إداراة الجامعة كان له انعكاسه وأثره الأكيد على مستقبل البلاد، وفاعلية المواطن، الذي يتأهل أولا (أو لا يتأهل) في الجامعات، وان تحقق بفعل نشاط الحياة الحزبية و السياسية العامة كان له انعكاسه وأثره على مستقبل البلاد وعلى حاضرها أيضـــــــا.

كما هو موضح في الجدول التالي، قمنا بطرح بعض الأسئلة على عينة البحث، أسئلة أردنا من خلالها معرفة أراء وتوجهات وعلاقة الطلبة الناشطين في التنظيم الطلابي مع الأحزاب السياسية خاصة ؛ وبمعنى آخر هل يقتصر انتماء هذه التنظيمات من خلال أعضائها على التعاطف والتأييد لتوجهات الحزب السياسي، أم الفعل المباشر عن طريق الانخراط.

الجدول رقم (5): يمثل نسبة الإنخراط في الأحزاب السياسية من طرف أعضاء التنظيمات الطلابية.

التنظيمات / طبيعة العلاقة بالحزب السياسي	كلية الحقوق والعلوم السياسية +كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية				كلية العلوم وعلوم المهندسة + معهد العلوم البيطرية				المجموع							
	UGEL	AREN	ONEA	المجمـــوع		UGEL	AREN	ONEA	المجموع		UGEL		AREN		ONEA		المجمـــوع العام	
				العدد	%				العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
منخرط في حزب سياسيي.	03	02	02	07	10	01	03	02	06	12	04	8.88	05	14.28	04	10	**13**	**10.83**
متعاطف وغير منخرط	11	12	13	36	51.42	08	10	12	30	60	19	42.22	22	48.88	25	62.5	**66**	**55**
غير منخرط وغير متعاطف	12	05	05	22	31.42	05	02	04	11	22	17	37.77	07	15.55	09	22.5	**33**	**27.5**
بدون تصريح	04	01	00	05	7.14	01	00	02	03	06	05	11.11	01	2.22	02	05	**08**	**6.66**
المجمـــوع	**30**	**20**	**20**	**70**	**100**	**15**	**15**	**20**	**50**	**100**	**45**	**100**	**35**	**100**	**40**	**100**	**120**	**% 100**

نقرأ في الجدول رقم (5) أن نسبة 82.5 % من مجموع عينة البحث في الكليات النموذجية التي خصيناها بالدراسة ليسوا منخرطين في أي من الأحزاب السياسية؛ إلا أن هذه النسبة تنقسم إلى فئتين، فئة متعاطفة مع أحد الأحزاب السياسية وهي النسبة الأعلى (55 %)، وفئة ليس لديها أية صلة بالحزب السياسي لا من ناحية الانخراط، ولا من ناحية التعاطف والمساندة وتقدر بحوالي 27.5 %؛ ولكن أعضاء الفئتين أكدوا عدم انخراطهم في الأحزاب السياسية، وهذا في نظر البعض راجع لاعتقاد الطلبة أن الانتماءات الإيديولوجية والحزبية تضر بمسار الطالب الدراسي وحتى المهني بعد التخرج، وهذا ما أشار إليه العديد ممن استجوبناهم مباشرة، وما يؤكده كذلك نسبة المتعاطفين وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى، أي أن الطالب يساند حزباً ما دون أن يعلن ولاءه مباشرة إليه للاعتبارات السالفة الذكر واعتبارات أخرى ربما.

وعلى خلاف الفئتين الأولى والثانية ذهبت الفئة الثالثة إلى الإقرار بالانتماء المباشر إلى الأحزاب السياسية، ولو أن هذه الفئة ضئيلة مقارنة بسابقتيها، حيث أقر حوالي 10.83 % بانخراطهم في أحزاب سياسية ناشطة ويعلنون ولاءاً صريحاً لها، إلا أننا لم نتمكن من إثبات فرضية انتماء أعضاء هذه التنظيمات إلى الأحزاب التي تتبنى المنظمات التي ينتمون إليها أو إلى أحزاب أخرى، إلا أن هذا لا ينفي وجود أشخاص ينتمون إلى أحزاب غير الأحزاب التي تنتمي إليها التنظيمات التي ينشطون تحت غطائها، وفي هذا الصدد تصرح بعض الطالبات: **"إن تنمية الفكر السياسي للطلبة مطلوب أيضاً في الجامعة، فليست مهمتها الوحيدة هي العمل الأكاديمي، فمن سيُعلم الطلبة السياسة لكي يفهموا ما يجري حولهم، وأعتقد أن نماذج المحاكاة أو الموديلز ساعدت كثيراً علي نشر الوعي السياسي بين الطلبة، وأعتقد أيضاً أنه لو عممت مادة سياسية واحدة علي جميع الطلاب في مختلف التخصصات هو شيء مطلوب في الفترة الحالية، وأن السبب في تكوين الطالب سياسياً خارج الجامعة هو عدم توافر مناخ الحرية والمتنفس الجيد للطلاب في الحرم الجامعي[1]".**

1- مقابلة سابقة.

فيما عزف حوالي 6.66 % من المبحوثين عن الإجابة على هذا السؤال، وهذا راجع حسب رأينا إلى الاعتقاد السائد لدى البعض بأن السياسة تعد من الطابوهات التي لا يمكن ممارستها في الوسط الجامعي أو على الأقل عدم الإفصاح عنها علناً.

لم نولي في أخذ عينة الدراسة اهتماماً بالمتغير الجنسي، لعدم وجود عدد كافي من الفتيات الناشطات في التنظيمات الطلابية، وهذا مانستشف من خلاله صورة جزئية لما يميز النظام الاجتماعي العام فيما يخص الجانب السياسي منه، حيث لازالت المرأة في مجتمعنا تسير على الهامش، وحيث لا يزال الفعل والسلطة والتمثيل في النظام السياسي حكراً على الرجل، وهذا ما لا يشجع المرأة على الممارسة والنضال السياسي الذي يمثل بالنسبة لها لعبة عبثية في ظل هكذا نظام.

وباعتمادنا على متغير الشعبة الدراسية والتنظيم الطلابي لكل فئة نجد أن الإتحاد العام الطلابي الحر، وعلى الرغم من أنه التنظيم الذي يضم أكبر قاعدة طلابية من بين التنظيمات الأخرى أقل انخراطاً في الأحزاب السياسية حسب الجدول أعلاه، حيث تقدر النسبة الإجمالية لأعضاء الطلابي الحر المنخرطين في حزب سياسي بـــ 8.88 % من مجموع 45 طالباً، إلا أن هذه النسبة تختلف من كلية لأخرى، فتمثل 10% ممن هم منخرطون من كلية الحقوق والعلوم السياسية بينما نجدها أقل من ذلك 6.66 % في كلية العلوم وعلوم الهندسة ومعهد الطب البيطري.

فيما نجد أن نسبة المنخرطين في التحالف من اجل التجديد الطلابي الوطني مرتفعة قياساً بسابقه إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم العينة المعنية بالدراسة في هذا التنظيم حيث بلغت النسبة الإجمالية حوالي 14.28 %

إن السياسة لا زالت تمثل طابو بالنسبة لكثير من الطلبة والطالبات ؛ فهي كما يصرح أحد الطلبة **« مجال صعب ومعقد يؤدي إلى متاهات كثيرة يصعب على الفرد الخروج منها بسهولة... »** ويضيف آخر**: « أنها تعني النفاق والكذب والتزوير...»**؛ لكن تبقى هذه التصورات الطلابية السلبية تجاه الممارسة السياسية غير كافية وحدها لتفسير ابتعاد الطلاب عن

الممارسة السياسية ضمن الأحزاب، فالطالب لا تخيفه لعبة السياسة في حد ذاتها، بقدر ما تخيفه لعبة الانخراط والنضال داخل إطار تنظيمي رسمي.

إن الحرية المطلقة التي يتمتع بها الطالب الجامعي إلى جانب عامل السن، يلعبان دوراً قوياً في عدم انخراطه ضمن الأطر السياسية خاصة، ومعنى ذلك أن الطالب الجامعي ليس على استعداد تام للتضحية بحريته التي تميزه مقابل الانضمام إلى حزب أو جمعية ثقافية أو حتى التنظيم الطلابي الذي يشهد نوعاً من العزوف، حيث أن فكرة النضال تتطلب التزامات وتضحيات كبيرة، بالوقت والجهد والالتزام بالمبادئ الخاصة بالتنظيم ؛ فقد علل أحد طلبة الحقوق عدم انخراطه في التنظيمات الطلابية بالقول: **« إن هذه الجمعيات تقيدني وتحد من حريتي التي لست على استعداد للتضحية بها، كما أنني أفضل تجنب جميع المشاكل...»**

إن هذا الكسل المقدس الذي يحبذه الطالب هو الذي يفسر قلة النشاط والممارسة السياسية له خارج إطار الانخراط الرسمي ، وأنه يتأثر بالأحداث المحيطة به أكثر مما يؤثر فيها، ويفضل المشاهدة والمشاركة السلبية على حساب المشاركة الفعالة والإيجابية.

المبحث الثالث:

الممارسة الديمقراطية في فكر لحركة الطلابية

المطلب الأول: الممارسة الديمقراطية للحركة الطلابية من خلال الانتخابات.

تعتبر التنظيمات والجمعيات الطلابية مدارس أولية لتعلم القيادة والمشاركة الفعالة والممارسة الديمقراطية التي تعتبر مظلة لممارسات هذه الكيانات، ويهدف النضال الطلابي إلى تعزيز العمل النقابي داخل الجامعة وترسيخ مفهوم الديمقراطية في أوساط الطلبة الذين يشاركون في العمل الطلابي من قريب أو بعيد من خلال المشاركة في العمليات الانتخابية ومن خلال الترشح للمناصب القيادية في هذه التنظيمات، وكذلك في مجلس إدارة الجامعة وممثلي الطلبة إلى غير ذلك، حيث أنه من مهام الحركة الطلابية وقيادتها توسيع دائرة العمل الجماعي، ومناقشة المواضيع المتعلقة بشؤون الطلبة بالطرق الديمقراطية المبنية على لغة الحوار واحترام الرأي الآخر[1]، لكن ما لامسناه على أرض الواقع يناقض بنسبة كبيرة هذا الطرح النظري، بحيث أن الغالبية العظمى من هذه التنظيمات تلجأ في اختيار أو تعيين ممثليها إلى طرق غير تلك المنصوص عليها في لوائحها، بالإضافة على ما يسمى في علم السياسة بالاحتكار السياسي، حيث تحتكر ثلة من الطلبة مناصب القيادة دون الاحتكام إلى صناديق الاقتراع إن كانت هناك صناديق أصلاً، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يسعى كل تنظيم إلى تشويه صورة التنظيم الآخر ومقاطعته، وهذا ما لامسناه بوضوح خاصة في الأحياء الجامعية، أبن تنعدم لجان الأحياء كلية في جامعة تيارت بسبب مقاطعتها من طرف جل التنظيمات بحجة سيطرة الإتحاد العام الطلابي الحر بالتواطؤ مع الإدارة برغم فوز هذا الأخير بطريقة نزيهة حسب اعتراف المقاطعين أنفسهم، لكن هذا يعتبر إجحافا في نظرهم وإقصاءاً لقواعد هامة من الطلبة من المشاركة في التسيير والتعبير عن أرائهم، وفي هذا الموضوع صرح لنا مناضل من التحالف الطلابي الوطني"من الممكن جداً أن فوز الطلابي الحر بانتخابات أغلب لجان الأحياء يتم بطريقة نزيهة وشفافة، ولكن علينا أن نعلم أن هناك عدة تنظيمات ناشطة وتمثل شرائح هامة من الطلبة، وتهميشها بهذه الطريقة ليس مقبولاً، وإذا قبلنا بهذا الأمر فعلينا بغلق مكاتبنا وتعليق نشاطاتنا والانضمام إلى الطلابي الحر"

1- أحمد، سامر خير، **العمل السياسي في الجامعات (ورقة بحث)**، مصدر سابق.

كما تعمد الإدارة في غالب الأحوال إلى التعيين بدل الانتخاب في المجالس الطلابية وممثلي الطلبة والمجلس الإداري، لعدم اقتناع الطلبة بنتائج الانتخابات، فلقد تأجلت انتخابات ممثلي الطلبة في المجلس الإداري للجامعة ثلاث مرات متتالية ولجأت في آخر المطاف إلى تعيين ممثلين عن الطلبة دون اللجوء إلى صناديق الإقتراع ، مما أثار العديد من الانتقادات والاحتجاجات فيما بعد.

هذا بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من الطلبة لهم أفكار مسبقة على التنظيمات الطلابية بأنها كتل مصلحية لا تهمها مصلحة الطالب لا من بعيد ولا من قريب بالإضافة إلى أنها أدوات في يد أطراف سياسية تهدف إلى توظيف الطالب سياسياً لصالح فئات معينة، وهذا ما جعل أحد الطلبة يصفها ب (أذناب الأحزاب) وآخر ينعتها بـــ (التهديمات الطلابية)، وأشار لنا هذا الأخير إلى أن التربية الحزبية داخل الكتل الطلابية قد أفسدت هذه التجربة الديمقراطية الجنينية من خلال التربية الحزبية التي تقوم على رفض الآخر ورفض العمل معه[1]، ويتم ذلك من خلال سيل من البيانات الداخلية والندوات التي تحرض على الآخر، وترفض التعايش معه ومع برنامجه، وكل ذلك يتم من أجل تحقيق مآرب حزبية وأحيانا أخرى شخصية ضيقة.

إن هذه الأفكار المسبقة والتي هي صحيحة في الواقع إلى حد بعيد، جعلت من التنافر وغلق أبواب الحوار بين التنظيمات الطلابية عموماً والمختلفة منها إيديولوجياً وسياسياً بالخصوص مبدءا، فما بال الطالب الذي أصبح يرى في ممارسة العمل الطلابي ملهاة للطالب عن هدفه الأسمى الذي جاء من أجله للجامعة، وهو التحصيل العلمي والتكوين.

كما تمارس الإدارة نوعاً من الشروط التي يراها الطلبة مجحفة في حق الراغبين في العمل الطلابي، ومن جملة هذه الشروط أنه يتعين على الطالب الذي يرغب في التمثيل الطلابي أن لا يكون خضع لأية عقوبة إدارية أو مثل أمام مجلس تأديبي ويتمتع بحسن السيرة والسلوك وهو شرط يتنافى مع أبسط قواعد العدل، إذ يعلق قبول الطالب للترشيح على رأي الإدارة وحكمها عليه بما يتراءى لها، وهو ما يدفع دائما الإدارة في الكليات والمعاهد المختلفة لتحويل الطلبة الناشطين في العمل الطلابي

1-مقابلة مع طالب بكلية العلوم وعلوم الهندسة، بتاريخ 2011/03/02.

إلى المجالس التأديبية لأتفه الأسباب حتى يحرموا من حقهم في الترشح، وكذا عدم السماح للطلبة الموظفين بالترشح لتمثيل الطلبة في الأقسام، وهذا إجراء غير ديمقراطي يضيف أحد الطلبة..."

وفي هذا السياق قمنا من خلال الاستمارة البحثية قمنا بتوجيه سؤال مباشر إلى أعضاء العينة البحثية يتعلق بمدى نزاهة العملية الانتخابية داخل التنظيمات الطلابية. وكانت إجابات المبحوثين كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (06) يتعلق بأجوبة المبحوثين حول نزاهة العملية الانتخابية

أفراد العينة حسب الكليات / مدى شفافية ونزاهة العملية الإنتخابية	كلية الحقوق والعلوم السياسية +كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية		كلية العلوم وعلوم الهندسة + معهد العلوم البيطرية		المجموع العام	
	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد الإجمالي	النسبة المئوية %
نعم تنتخب التنظيمات الطلابية قياداتها بنزاهة تامة	18	25.71	15	% 30	33	% 27.5
تتم الإنتخابات بطرق ملتوية بعيدة عن الشفافية	41	58.57	31	% 62	72	% 60
بدون تصريح	11	15.71	04	% 08	15	% 12.5
المجموع	70	% 100	50	% 100	120	% 100

من خلال الجدول المبين أعلاه، والذي قمنا من خلاله بتوجيه سؤال مباشر عن مدى شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، أكدت جل إجابات المبحوثين أن العملية الانتخابية داخل الهياكل الطلابية، سواءاً في الأقسام أو لجان الأحياء، أو حتى انتخاب المكاتب الولائية وأعضاء المكاتب الوطنية، تتم بعيداً عن الشفافية والمصداقية، وهذا بنسبة 60 % من عينة البحث، ويتم ذلك أساساً من خلال عدم فتح الأبواب أمام كل الراغبين في الترشح من طرف القائمين على المنظمة، وخاصة أمام من يرون أنهم يمثلون تهديداً لمصالحهم أو يملكون تعاطفاً من طرف الطلبة، وبالتالي يتم

قطع الطريق ببعض الشروط التي لا تتماشى ومبدأ الديمقراطية في التسيير واحترام الرأي الآخر، حيث صرح لنا أحد اعضاء منظمة التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني" **إن القائمين على أمر التحالف وخاصة بعض الإنتهازيين يحسبون أن التحالف ملكاً لهم ورثوه عن أجدادهم، ولا يسمح لغيرهم أن يتولى أمره، وبطبيعة الحال هذا ما يساهم بشكل كبير في الانحطاط والرداءة التي تعيشها الحركة الطلابية اليوم بصفة عامة"**

وغالباً ما تشهد العملية الانتخابية الطلابية سجالاً من المناكفات والمناورات تصل في كثير من الأحيان إلى استعمال العنف المادي واللفظي، ويعطي انطباعاً سيئاً من طرف عموم الطلبة عل الحركة الطلابية ويزيدهم منها نفوراً.

أما الفئة الثانية والتي تقدر نسبتها ب 27.5 % فترى في العملية الانتخابية الطلابية فضاءاً يتمرن من خلاله الطالب على الممارسة السياسية، وينهل من معينها مبادئ الديمقراطية والتنافس الشريف. ويؤكد على ذلك رئيس فرع الإتحاد العام الطلابي الحر: **(إن الإنتخابات الطلابية خطوة نحو تكريس روح الانتماء وتعزيز قيم الولاء عند الطلبة من الاستعداد والتخطيط المبكر لإجراء الانتخابات، والذي يرسخ لدى الطالب مفهوم الترشح والاقتراع وكيفية إجرائهما)**، ولا يمكننا تعميم بعض العوارض المنفردة هنا وهناك في هذا التنظيم أو ذاك، لأن ذلك من صلب الممارسة الانتخابية، ويحدث في جميع مناحي الحياة العامة[1]. يضيف محدثنا.

1 - رئيس شعبة الإتحاد العام الطلابي الحر بالإقامة الجامعية، مقابلة بتاريخ 2011/02/12.

المطلب الثاني: منطق الجهوية:

على غرار باقي التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية الناشطة على الساحة الوطنية تعاني الحركة الطلابية الجزائرية من ظهور التكتلات القبلية و الجهوية و المحسوبية في صفوفها وهذا ما من شأنه عرقلة النضال السليم وتحقيق الأهداف المرجوة، لأن مفهوم الجهوية يتعارض مع أدبيات العمل النقابي أو العمل الجماعي ككل إن صح التعبير، ويعتبر عامل وأد وهدم للممارسة الديمقراطية، والمعروف أن الجهوية هي في حد ذاتها وسيلة لا غاية يراد من خلالها تحقيق أهداف مسطرة مسبقاً من طرف شخص أو جماعة ما.

إن السياسة المنتهجة من طرف الدولة في تقريب المرافق العمومية من المواطن وخاصة بناء الجامعات على مستوى كل الولايات أو حتى الدوائر والبلديات ذات الكثافة السكانية المرتفعة وتوجيه طلبة نفس الولايات إليها جعل الطالب الجامعي يدرس في نفس الولاية التي يقطن فيها، وهو ما يمنع حركية الطلبة ويدعم جهوية لا وطنية الجامعة الجزائرية وانغلاق ذهن وعقل الطالب الجامعي وشعوره بالانتماء الوطني واندماجه كمواطن حضاري متفتح.

من خلال الجدول المقابل قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على الطلبة الناشطين في الحركة الطلابية تتعلق بمدى وجود مبدأ الجهوية والقبلية في فكر وممارسة الحركة الطلابية وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (07): فئات الأجوبة الخاصة بوجود منطق الجهوية داخل التنظيمات الطلابية

التنظيمات / وجود الجهوية	كلية الحقوق والعلوم السياسية +كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية				كلية العلوم وعلوم الهندسة + معهد العلوم البيطرية				المجموع							
	UGEL	AREN	ONEA	المجمـــوع			UGEL	AREN	ONEA	المجموع		UGEL		AREN		ONEA		المجموع العام	
				ع	%					ع	%	ع	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
استعمال الجهوية كوسيلة لجلب عدد أكبر من الطلبة	04	02	03	09	12.85		02	02	05	09	18.00	06	13.33	04	11.42	08	20.00	18	% 15
وجود الجهوية راجع لتنشئة الطالب وعقليته المكتسبة	02	01	03	06	08.57		01	03	02	06	12.00	03	06.66	04	11.42	05	12.50	12	% 10
وجود الجهوية ناتج عن التمييز المنتهج من طرف مسؤولي الإدارة	10	06	08	24	34.28		03	05	04	12	24.00	13	28.88	11	31.42	12	30.00	36	%.30
لا وجود لمنطق الجهوية في الفضاء الجامعي	14	11	06	31	44.28		09	05	09	23	46.00	23	51.11	16	45.71	15	37.50	54	% 45
المجمـــــــوع	**30**	**20**	**20**	**70**	**100**		**15**	**15**	**20**	**50**	**100**	**45**	**100**	**35**	**100**	**40**	**100**	**120**	**% 100**

من خلال الأسئلة الموجهة في الجدول السابق أردنا معرفة مدى تواجد النزعات والميول الجهوية في فكر وممارسة الحركة الطلابية وما إذا كان الطالب يمارس سياسة الجهوية من منطلق ذاته، أي أنه نشأ وسط عائلته وهو متشبع بمبدأ الجهوية، أم انه تعلم ذلك و اكتسبه من خلال اختلاطه بجماعته داخل المعهد أو الحي ، ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك فئة نسبتها 15.00 % أجابت بأن الجهوية موجودة داخل الجامعة، بحيث تستعمل كوسيلة لجلب عدد أكبر من الطلبة لأغراض سياسية أو منفعة شخصية من طرف التنظيمات الطلابية، فكل نقابة أو جمعية تحاول ضم أكبر عدد من الطلبة إليها، لذلك تستعمل الجهوية، فمثلا هناك تنظيمات طلابية تدعي أنها تنتمي إلى الشرق، فلذلك تستحوذ على كل طلبة الشرق، فبخطاباتها أثناء الجمعيات العامة التي تعقدها، تحاول أن تقنع كل الطلبة الوافدين من الشرق وهم قلائل بالانضمام إليها بحجة الدفاع على نفس المبادئ و أن لهم نفس العرق و نفس العادات و التقاليد، وأخري تستعمل القبائلية أو الصحراوية وحتى من ولايات أو مناطق محددة داخل الولاية نفسها، فما لاحظناه أن مناضلي الإتحاد العام الطلابي الحر ينتمون إلى المناطق الصحراوية بنسبة كبيرة، ويسيطر أبناء مدينة السوقر(تيارت) على التحالف من أجل التجديد الطلابي بشكل مفضوح ويعتبرون أن مدينتهم هي مهد التحالف، خاصة وأن الأمين العام الوطني ابن مدينتهم، وهذا ما لامسته شخصياً حتى في جامعة وهران سابقاً، و هكذا أصبحت الجامعة أو الإقامة الجامعية منقسمة حسب جهات الوطن، فكل ينتمي إلى أبناء جهته أو كما يقولون بالدارجة " أولاد بلادي "إذن تكتلات على شكل جماعات لها نفس العرق و المكان الجغرافي.

و الفئة الثانية تقدر نسبتها ب 30 % أجابوا أن وجود الجهوية ناتج عن التمييز المنتهج من طرف مسؤولي الإدارة، بحيث تتعامل الإدارة فقط مع النقابة القوية، أو أكثر شعبية بين الطلبة المقيمين، ويظهر هذا بوضوح أكثر خاصة على مستوى الإقامات الجامعية أين يكون هناك تمايز وتفاضل في التعامل مع المقيمين لكسب المدير تعاطف طرف معين من الطلبة، خاصة إذا كانوا من جهته الجغرافية لأنهم بمثابة سند لظهره في حال الاهتزازات التي قد تعصف باستقراره في منصبه،

وما أكثرها، فغياب الموضوعية لدى مديري الأحياء و تغلب الذاتية عليهم يجعلهم أول من يطبق مبدأ الجهوية، فكيف لا يعمل الطلبة مثلهم، فإذا كان الرئيس فاسدا حتما سوف يفسد إتباعه[1]

أما الفئة الثالثة والتي تقدر نسبتها ب 10.00 % فيرجعون ذلك إلى ضعف مستوى الطلبة، وتحول فكرهم إلى فكر عامي متشبع بأفكار قبلية، بحيث لا يتعدى ذاتيته، تبقي الأفكار التي تعلمها في الوسط العائلي مسيطرة على ذهنه، في حين من المفروض أن يتخلص منها، بما أنه أصبح يفكر بطريقة علمية، ولكن ما نراه أن الطلبة يتصرفون بطريقة عامية، لذلك لا يتقبلون العرق الآخر، ولا يحاولون معاشرة الطلبة الذين هم من جهات أخرى، ويحكمون مسبقا على هذا الطالب قبل معرفته، فطلبة الشمال يحتقرون الطلبة القادمين من الجنوب، والعرب لا يتعاملون كثيرا مع الطلبة القبائل، وهكذا تسود الجهوية، إذن لمستوى تفكير الطالب دور في سواد الجهوية داخل الجامعة، فالجهوية من الضروري أن تسود لان المجتمع الجزائري متكون من ثقافات مختلفة، فكل نشأ في منطقة لها عاداتها، وتقاليدها، وكل واحد له أفكار مسبقة حول العرق الآخر، ولكون الطالب لا يملك قدرات نامية تجعله يغربل تلك الأفكار، فيعمل بها حتى داخل الجامعة.

أما النسبة الأكبر من الطلبة المعنيين بأسئلة البحث والمقدرة ب 45.00 % فنفت أن يكون هناك وجود للقبلية والجهوية في أوساط الطلبة، حتى هناك من اعتبر السؤال في حد ذاته اعتباطي، وأن الطالب يميل وفق ميوله ومبادئه إلى التنظيم الذي يراه مناسباً أو أكثر كفالة لحقوقه، دون الأخذ بعين الاعتبار ميول الآخرين وتوجهاتهم، لأن الطالب وخاصة الوافد الجديد إلى الجامعة متعطش إلى نسج علاقات مع الآخرين والإطلاع على أفكار و ثقافات مغايرة لثقافته التي نشأ عليها في الوسط العائلي أو المدرسي، لذا فمنطق الجهوية غير وارد في فكر وممارسة الحركة الطلابية حسب تعبير هذه الفئة.

1- مسؤول التنظيم، نائب رئيس المكتب الولائي للإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، مقابلة سابقة.

المطلب الثالث:علاقة التنظيمات الطلابية ببعضها البعض:

لا يمكن أن تكون هناك حركة جامعية وطلابية في المستوى دون وجود وعي صحيح بالمسؤوليات والأهداف المسطرة، ووعي بالنتائج المتوخاة، فالعمل يسبقه الوعي لأن كل عمل بدون وعي لا يحقق المبتغى وإنما هو فوضى، كما أنه لا عمل صحيح بدون وعي صحيح بالأسباب والمقاصد خاصة.

إن التنظيمات الطلابية كحركات اجتماعية وكطرف فاعل من أطراف المجتمع المدني، لها غاية محددة، ترمي كلها إلى خدمة الطالب وتحقيق مطالبه والدفاع عنها، وما دام السبيل واحد والأهداف مشتركة بين مختلف الكتل الطلابية الناشطة، فمن الضروري أن يكون العمل مشتركاً لأن المراد واحد، وفي سياق دراستنا هاته أردنا معرفة مدى تطابق الأهداف والبرامج، أو بالأحرى مدى تعاون وتنسيق هذه الكتل النقابية فيما بينها للوصول إلى أهدافها المتوخاة، فكيف هي إذن علاقة هذه الأخيرة ببعضها البعض-علاقة تعاون أم تنافر- وهل تعمل ككتلة واحدة للوقوف في وجه الإدارة أو وأد المشاكل التي تهدد مصلحة الطالب والجامعة معاً.

جدول رقم (08): فئات الأجوبة الخاصة بالعلاقات الموجودة بين التنظيمات.

التنظيمات / نوعية العلاقات	كلية الحقوق والعلوم السياسية				معهد العلوم البيطرية				المجموع			
	UGEL	AREN	ONEA	المجمـــــوع				المجموع	UGEL	AREN	ONEA	المجمـــوع العام
				العدد %	UGEL	AREN	ONEA	العدد %	العدد %	العدد %	العدد %	العدد %
علاقات سيئة	11	04	05	20 28.57	3	1	4	08 % 16	14 31.11	05 14.28	09 22.5	28 23.33
حسنة مع البعض وسيئة مع البعض	09	08	10	27 38.57	4	6	7	17 % 34	13 28.88	14 40	17 42.5	44 36.66
جيدة مع التنظيمات التي لها نفس الأهداف والمصالح والتوجهات	07	06	04	17 24.28	3	6	4	13 % 26	10 22.22	12 34.28	08 20	30 25
علاقات جيدة	03	02	01	06 08.57	5	2	5	12 % 24	08 17.77	04 11.42	06 15	18 15
المجمـــــوع	**30**	**20**	**20**	**70 100**	**15**	**15**	**20**	**50 100**	**45 100**	**35 100**	**40 100**	**120 % 100**

من خلال الجدول نلاحظ أن 23.23 % من الفئة المبحوثة أجابوا بأن العلاقة سيئة مع التنظيمات الطلابية الأخرى، فكل منظمة تتهم المنظمة الأخرى أنها تعمل فقط من أجل تحقيق مصالحها و أهدافها، لذلك يجب الوقوف في وجهها، ومحاولة الدفاع على حقوق الطالب، لذلك العلاقة سيئة، كما نسجل أن بعض التنظيمات الطلابية تستعمل نفوذها لكي تحطم المنظمات الأخرى، وذلك بكسر نشاطاتها، ومنافستها في تنظيم المسابقات الرياضية والثقافية والمهرجانات والملتقيات العلمية و لا يخفى علينا اختلاف المنظمات عن بعضها البعض من حيث الإمكانيات المادية، فمنها من تملك إمكانات مادية وخاصة الأموال، وبإمكانها جلب الوسائل اللازمة للقيام بأنشطة مختلفة كالمعارض و الحفلات الساهرة ودعوة شخصيات علمية لإجراء محاضرات للطلبة ...، حيث صرح لنا رئيس " الإتحاد العام للطلبة الجزائريين " : «نحن ليس لنا بعد خلفية تدعمنا ماديا، لذلك ففي الشهر الماضي قمنا بحفل ساهر، وكان لزاماً على الطالب دفع مبلغ رمزي لكي نغطي تكاليف استئجار الوسائل التي جلبناها من أجل الحفل، ولكن في نفس الليلة قامت UNEA، الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين" بحفل ساهر مجانا فطبعا توجه كل الطلبة إليها[1]"، و كما صرح أحد الطلبة من UGEL بقوله " قمنا باحتجاج على الوجبات المقدمة من طرف عمال المطعم بحيث كانت رديئة، والخبز قديم، فقررنا الأكل بدون تذاكر، ولكن دخل أعضاء UNEA وقاموا بجمع التذاكر، وكل هذا لكسر نشاطنا و احتجاجنا، وفي مناسبة أول نوفمبر ، قمنا بمعرض للاحتفال بهذه المناسبة، فقامت المنظمة نفسها باستدعاء فرقة مسرحية في نفس اليوم، لكي تمنع الطلبة من زيارة معرضنا، و التوجه إلى مشاهدة المسرحية، أما منظمة ONSE فقامت بمعرض للصور، وهكذا كلاهما أراد كسر نشاطنا، لأن علاقتنا معهما متذبذبة نوعا ما[2]، ولا ننسى أن تلك المنظمات المدعومة ماديا، كلمتها مسموعة من طرف الإدارة، بحيث يحسب لها ألف حساب، وهكذا يكون بإمكانها سحق التنظيمات الطلابية التي لا تملك إمكانيات كبيرة، ولهذا

1- مقابلة مع عضو مكتب بالإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين 11 نوفمبر على الساعة 09:00 صباحاً.

2- مقابلة مع السيد رئيس فرع التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني، الإقامة الجامعية 2000 سرير، بتاريخ 2011/01/16 على الساعة 14:00، بالجامعة المركزية.

فالجو بين المنظمات الطلابية يمكن تشبيهه بالجو السائد بين الشركات و المؤسسات الاقتصادية، بحيث القوة تقضي على المؤسسات الصغيرة، لأن أهدافها تتصادم، والبقاء للأقوى، نفس الشيء يحدث على مستوى التنظيمات الطلابية ، يحاول كل تنظيم أن يسيطر على الجامعة، ويكسب أكبر عدد من الطلبة، لذلك فالعلاقة سيئة، والجو مشحون و في بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى عداء بينهم وبحكم الطبيعة الأنانية للإنسان، فإنه لا يحب أن يتقاسم السلطة و المنافع مع الآخرين. هذا بالإضافة إلى الاختلاف في التوجه الإيديولوجي والتباين في الرؤى الفكرية والسياسية الذي يزيد من حده الانقسام في الصف الطلابي بحكم الولاء السياسي.

فيما تمثل الفئة الثانية ما نسبته 36.36 % الذين أجابوا بأن العلاقة حسنة مع البعض وسيئة مع البعض الآخر، فهي حسنة مع البعض، لكون بعض التنظيمات تهدف إلى تحقيق نفس المبادئ أو يمكن القول أن وجهة نظرها متقاربة، لذلك فعند الحاجة تتكتل تلك التنظيمات ضد تنظيمات أخرى ويكون هذا أحيانا للانتقام إذا كانت تنظيمية "أ" معادية لتنظيم "ب" مثلا . ويعود ذلك عليها بالربح و الفائدة وهكذا فالعلاقة تبقي دائما حسنة بينها، رغم بعض الخلافات الخفيفة، أما التنظيمات الأخرى التي علاقتنا معها سيئة يصرح أحد المناضلين- ترفض أفكارنا وتعمل دائما على فرض آرائها على الجميع، فهناك مثلاً من يرفض الاختلاط وتلك التنظيمات تعمل كلها لمهاجمة التنظيمات التي تدعم الاختلاط . إذن هناك نوع من الصراع بين تلك التنظيمات لسببين أولا لاختلاف أفكارهما من جهة وتصادم الأهداف من جهة أخرى، فعندما تسعى منظمة للقيام بنشاط أو تحقيق هدف معين، تصطدم بمنظمة أخرى مما يجعل الجو مكهربا، ويجعل بالتالي التنظيمات على خلاف دائم بينها.

أما الفئة الثالثة والتي تقدر نسبتها ب 25 % فأجابت أن العلاقة جيدة فقط مع التنظيمات الطلابية التي لها نفس الأهداف و المصالح وذلك لكونها انبثقت من حركة واحدة،أو حزب واحد، لذلك فعلاقتها جيدة، بحيث كل واحدة تكمل الأخرى وتعمل على مساعدتها، والفئة الرابعة تقدر بنسبة 15 % أجابت بأن العلاقة حسنة مع كل المنظمات الطلابية الأخرى ما دام أن هدفها هو

الدفاع عن حقوق الطالب، لا تحقيق أهداف شخصية، ولا أغراض سياسية، فتلك الفئة ترى أن هدفها هو تحقيق راحة الطالب ومحاولة الدفاع عن حقوقه، مما يستدعي توحيد صفوف التنظيمات الطلابية بما أنها تلعب دور الجماعات الضاغطة التي تحاول تغيير الوضع داخل الجامعة والأحياء الجامعية من السيئ إلى الحسن و من الحسن إلى الجيد، بحيث تقوم بمراقبة الإدارة، والضغط عليها، وفي هذا الصدد صرح لنا أحد أعضاء منظمة U.N.J.A الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية " : يجب علينا الابتعاد عن السياسة، كي لا تغرينا أطماع السياسيين ، وان لا نندفع وراء السلطة و المصلحة الخاصة، علينا وضع الطالب صوب هدفنا، والجامعة وراءه، علينا تكثيف النشاطات الثقافية و النقابية، وهكذا نبتعد عن كل صراع أو تصادم أو تناحر [1](*)

إن قراءة نتائج الجدول السابق تظهر لنا تلك العلاقة المشحونة والمكهربة بين التنظيمات الطلابية وخاصة الريادية منها، حسب فئات الإجابة الأولى والثانية وحتى الثالثة التي تصب كلها في سوء العلاقات والروابط الموجودة بين الكتل الطلابية، وذلك راجع في الغالب إلى التعارض في الرؤى والأهداف، وفي أحيان أخرى إلى حب الظهور على حساب الآخر وكسب ولاء الطلبة، إن انعدام التضامن الطلابي بين الكتل الطلابية وتدعيم حركاتهم فيما بينهم بما وفيما يخدم الطالب ويجمع بينه وبين أقرانه، مع انعدام التضامن والتنسيق مع نضال الفئات الجامعية الأخرى من أساتذة وعمال، والنضال كجزر مستقلة وبتعارض شكلي غير موضوعي في الحالات المتعددة العديدة، إضافة إلى أن هذه التنظيمات الطلابية والنقابية أصبحت تحل خلافاتها بأشكال من العنف جعلت الجامعة فضاءا له وحل مكان ما يمكن تسميته بالمبادئ النقابية المبنية على الحوار وإشراك الآخر في جو ديمقراطي.

1- مقابلة مع عضو من أعضاء الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية بتاريخ 10 نوفمبر2010 على الساعة 20:00 مساءاً.

(*) العضو المعني بالدراسة أنهى دراسته سنة 2009 ولا زال ينشط في صفوف الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.

خاتمة الفصل: لعبت الحركة الطلابية دورا مهما ومركزيا في النضال الوطني الجزائري، وتساهم اليوم ولو بشكل محتشم في بناء الصرح الديمقراطي المنشود، فهي طاقة هائلة وكامنة، قادرة دائما على أن تلعب دورا مؤثرا في المجتمع ، وخاصة في عملية بناء المجتمع القائم على أسس من العدالة والديمقراطية والمساواة، وهي الآن، وان كانت تمر بحالة من التخبط والانكسار على هذا المستوى إلا أنها ستكون مستقبلا، وعندما تدرك أهمية دورها وتأخذ بأسباب تفعيله، صاحبة دور وتأثير هامين، سيكون لهما نتائجهما على الحياة العامة في المجتمع ككل، وان حجم المتغيرات الحاصلة في مجتمع اليوم تحتم عليها بالضرورة إعادة بناء وترتيب بيتها الداخلي، والمطلوب هو أن تدرك الحركة طبيعة دورها وتضع الآليات الكفيلة لتفعيله، وان تعزز وحدتها عن طريق نبذ العنف والخلافات الجوهرية، وتدعيم العمل المشترك، وتوسع من هامش استقلاليتها عن قواها السياسية المختلفة والأحزاب والحركات الوطنية والدينية وتحدد وتعرف طبيعة علاقاتها بالسلطة كجهة رسمية ذات علاقة صحية تضمن مشاركة القطاع الطلابي في بناء المجتمع والدولة التي نناضل من اجلها جميعا، والمقصود باستقلالها عن السياسة هنا ليس هجرها، وإنما تكوين كيان مستقل بذاته بعيداً عن الاستغلال الحزبي والتفريغ من الجوهر النقابي النبيل الذي وجدت من أجله.

من خلال هذا الفصل وخاصة المبحث الثاني، توصلنا إلى نتيجة حتمية مفادها تأكيد الفرضية المطروحة في بداية هذا البحث وصدقها، والتي تنبأنا من خلالها بأن **"الحركة الطلابية في الجامعة لم تستطع إحداث تغيير يذكر في تعزيز المشاركة السياسية من خلال ممارسة ديمقراطية فعالة"**

حيث أن احتكام الأطر الطلابية إلى منطق العنف والظهور على حساب الآخر والابتعاد عن لغة الحوار والنقاش سواء في علاقاتها مع أعضائها أو مع الكتل الأخرى، و حتى الإدارة ، سواءاً تعلق الأمر بمناقشة القضايا المتعلقة بالطالب أو انتخابات المجالس والمكاتب الطلابية، جعل منها أدوات تشوه صوره العمل النقابي الهادف إلى تعزيز الأداء الديمقراطي وتفعيله، وجعل منها بعبعاً يخشاه الطلبة وبالتالي هجرهم لهذه التنظيمات بشكل رهيب، بالإضافة إلى حالة الرفض للآخر وعدم التعايش معه في ظل المطالب المشتركة ، حيث أن كل إطار طلابي أصبح يرى الإطار الأخر

عدوا له، لا يقبل حتى مجرد الاجتماع أو التنسيق معه، ولا يريد له الوجود على ساحة الجامعة، هذا كله أدى إلى تفكك الحركة الطلابية وتراجع عملها، وبالتالي الحياد التام عن الأهداف المتوخاة من النضال الطلابي الرامي إلى تعزيز المشاركة السياسية لدى الطالب، وترسيخ مبدأ الديمقراطية، وهذا يعطينا بالتالي صورة واضحة عن حالة الجمود لدى ترسانة المجتمع المدني ككل.

مما يقتضي البحث عن آليات لإعادة تنظيم الحركة الطلابية وفق أسس ديمقراطية لتعمل على أساس أنها شريك فاعل في القرارات داخل المؤسسات التعليمية، والاتجاه نحو تعميم تجربة التمثيل النسبي في كل مؤسسات التعليم العالي بما يكفل وضع حد لظاهرة الفئوية وعدم دورية الانتخابات بشكل سنوي، ويكفل الانتقال الايجابي نحو تفعيل النضال المطلبي الطلابي وتوطيد صلة الحركة الطلابية بالقضايا المجتمعية.

أما عن الفرضية الثانية لهذه الدراسة والتي كان مضمونها" **أن الحركة الطلابية الجزائرية تعاني من التجنيح الحزبي والانتماء السياسي الذي أدى إلى تفككها كجزر مستقلة لا يربط بينها إلا التواجد داخل الجامعة"** فقادت النتائج المتوصل إليها من خلال تتبع المسار السياسي للحركات الطلابية إلى أن جل إن لم نقل كل هذه التنظيمات تعاني من سيطرة واضحة من طرف الأحزاب السياسية، سيطرة ظهرت لنا من خلال عمل هذه الكتل وفق السياسات والتوجهات الحزبية والإيديولوجية، ودعم البرامج الحزبية والتحرك بتحركها وحضور الفعاليات والتظاهرات التي تنظمها تلك الأحزاب، إضافة إلى دعمها في الاستحقاقات الرئاسية، التشريعية أو المحلية، وخير دليل على ذلك دعم غالبية التنظيمات ترشح المرشح عبد العزيز بوتفليقة للانتخابات الرئاسية سنة 2009 بمباركة من ما يسمى بأحزاب التحالف الرئاسي، لكن هذا الانتماء يقتصر على ثلاثة أو أربعة أحزاب، بدرجة أكثر الأحزاب المحسوبة على التيار الديمقراطي (حزب جبهة التحرير الوطني) و (حزب التجمع الوطني الديمقراطي) حيث تعلن 07 تنظيمات طلابية ولاءها لهاته الأخيرة، من جهة وأحزاب التيار الإسلامي (حركة مجتمع السلم) و(حزب الإصلاح الوطني) من جهة أخرى ، وهذا ما طرح لنا سؤالاً آخر عن سبب تفكك هذه التنظيمات التي تعلن على الأقل

ولاءها إلى حزب واحد مادامت هناك قواسم مشتركة بينها، الأهداف الطلابية والنقابية واحدة والإنتماء السياسي هو الآخر واحد وهذا ما سنتطرق إليه في فصل آخر.

تعتمد الأحزاب السياسية على الفرضية القديمة بأن هذه الشرائح الطلابية ما هي إلا "إناء فارغ سياسيا" ينتظر الملء من طرف قادة ومفكري الحزب بمواقف معلبة يجب تقديسها وقبولها كما هي كمسلمات فكرية جاهزة تأتي من وحي قادة الأحزاب ومفكريها، وبغض النظر عن التفاوت في برامجها وأطروحاتها السياسية المختلفة، فإن المطلوب من هذه الأحزاب والحركات السياسية هو فتح المجال أمام جيل الشباب كي يلعبوا هم دورا فعالا في صياغة ونقاش وتحليل الموقف السياسي.

الفصل الرابع:

دور الحركة الطلايية في إفراز النخبة (الكوادر)

تتميز المجتمعات المعاصرة بدرجة عالية من التعقيد، تمثلت ملامحها أساساً في:

- كثافة بشرية لم يسبق لها مثيل
- تعد الأبنية والهيئات وتعقدها
- تعدد المصالح وتداخلها وشدة تضاربها
- الدقة المتناهية في الوسائل وتقانتها العالية
- الانفجار المعرفي و المعلوماتي والثورة الاتصالية
- التسارع اللامحدود في وتائر التغيرات الثقافية والاجتماعية
- تحقيق نسب من الرفاهية لحد المبالغة
- انحسار البعد القيمي والأخلاقي عن مقدمة الموجهات الاجتماعية للحياة
- ارتفاع درجة الضغط في عالم الوجود الإنساني لدرجة تشعر بنذر انفجار وشيك في كل المجالات.

كل هذه الخصائص وغيرها، حولت الإنسان المعاصر إلى كائن مبرمج يتطلب تأهيلاً خاصاً ليتمكن من ممارسة حقه في الحياة والوجود.

هذه العملية التأهيلية تولتها منذ القديم نخب عالية التحكم وهي في واقعنا المعاصر أشد توكيداً وأكثر ضرورة، ونشأت تنظيمات متطورة ومؤسسات لإعدادها وعلى رأسها المؤسسة التعليمية عامة والجامعة بشكل خاص، وأصبحت صناعة النخبة أرقى فن يمارسه المجتمع المعاصر، والنجاح في إعدادها هو النجاح في بناء المجتمع، والتوفيق في توجيهها في الاتجاه السليم هو الذي يحدد درجة فعاليتها وسلامة أداءها، وسرعة إنجازها، وضمان نتائجها، أما الإخفاق في توجيهها وإعدادها فإنه يعرض المجتمع لجميع ما يمكن تصوره من سلبيات.

إن مخاطبة نخبة النخبة وتشريحها أمام أعيننا لمن أصعب الأمور، فليس من السهولة أن يجد كل مخاطب صورته في هذه النظرة لأنها وجهة نظر، والواقع أشد شمولاً وتعقيداً منها، وفي كل الأحوال

فإن المجتمع بما أنه وحدة حضارية إنسانية قاعدية كان محل اهتمام الكثير من العلوم والدراسات، ونظر إليه من عدة زوايا ومناظير، فهو كائن حي متفاعل، وهو كل معقد وتجمع يتشكل من أفراد لا يساوي محصلة تفاعل بعضهم ببعض لأنه أكبر بكثير من مجموع أفراده، تشعب العلاقات فيه وتشابكها بشكل يكاد يصيب العقل البشري بدوار وتتداخل فيه الحقائق والمعطيات بشكل مذهل وتعتريه التغيرات المختلفة بصورة متوالية وهو في كل ذلك يصنع ذاته ويجدد كيانه ويشكل ضرورة إنسانية حضارية لازمت الوجود الإنساني منذ الأزل، وهي قدرة إلى الأبد ولذلك عبر عن هذه الحقيقة أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه[1].

ومن البديهي فإن الباحث لا يستطيع الإمساك بالظواهر الاجتماعية والسياسية في ذاتها وتقليبها بين عينيه لفحصها وتحليل أجزائها ومن ثم فهمها وتفسيرها، وإنما يتم التعامل معها من خلال وسائط معينة متمثلة في النظريات والمناهج والمفاهيم، ، هذه الوسائط أو الوسائل يتم من خلالها نقل الظواهر والأحداث من الواقع إلى العقل الإنساني ليتمكن من فهمها وتحليلها وتفسيرها، ومن ثم فإن مقدار ما يستطيع الإنسان فهمه من الواقع محكوم بمدى قدرة الوسيلة على النقل فلن يستطيع أن يفهم من الظواهر إلا ما تمكنه هذه الوسيلة من استيعابه ونقله وما يستشف معها وينسجم مع أبنيتها وأدواتها[2].

وهذه الوسائط ليست محايدة في نقلها للحقيقة وإنما هي طرف في علاقة ثلاثية (الواقع الاجتماعي، الوسائط، العقل الإنساني)، وبما أن الواقع الاجتماعي معقد ومتشابك وغير قابل للإحاطة به من جميع جوانبه ومكوناته، وحيث أن الوسائط المختلفة والمفاهيم والمناهج والنظريات لا بد أن تتم بالضبط والتحديد والدقة فإن أياً من هذه المناهج والنظريات لا يستطيع الإحاطة بكل أبعاد الواقع الاجتماعي وجوانبه، وإنما يختار كل منها بعداً معيناً يفترض أنه هو المدخل الأهم والأنسب للوصول إلى قلب هذا الواقع لتحقيق كمال الفهم ودقيق التحليل، فهناك من المناهج

1- ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ط2، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1967، ص 1112.

2- نصر عارف، **نظرية النخبة،دراسة النظم السياسية العربية، إمكانات و إشكالات النخبة السياسية في العالم العربي**، القاهرة،1966 ص 15.

والنظريات ما يتخذ الطبقة كمدخل لفهم وتفسير الظاهرة الاجتماعية والسياسية، وهناك من يركز على النخبة أو الجماعة أو البناء أو الوظيفة أو صنع القرار..الخ، وكل من هذه النظريات أو المناهج يقوم على افتراض أنه لا يمكن الإحاطة بكل أبعاد الظاهرة وإنما يمكن فهمها من خلال التركيز على هذا البعد أو ذاك لأنه يمثل البعد المحوري مما يمكن من الوصول إلى الفهم الدقيق والتحليل السليم لها.

هذا الوضع يستوجب التحكم في الحقل المعرفي لكل باحث بمعرفة كل نظرية وحدودها، قوتها وضعفها، وقدراتها التفسيرية، ثم لا بد من إمكانية لفهم أهم ملامح ومحددات الواقع الاجتماعي لتحقيق التكافؤ المنهجي أو اللياقة المنهجية[1].

1- محمد عارف، **المنهج في علم الإجتماع ، المنهج الكمي والمنهج الكيفي في علم الإجتماع**، الجزء الأول، القاهرة، 1987، ص 198-199.

المبحث الأول: القيادات الطلابية

تمهيد: يعتبر قادة التنظيم الطلابي هم الأكثر تأثيراً في أوساط الطلبة، وبالتالي فإن توجهاتهم الفكرية والنقابية لها كبير الأثر في نشاطات الطلبة و توجهاتهم نحو التوحد والعمل المشترك، إلا أن الأمر ليس كذلك من الناحية الفعلية، حيث تشهد الساحة الطلابية المزيد من السجال والمناكفات الطلابية، وكل ذلك يؤثر سلبا على المخرجات السياسية والاجتماعية للحركة الطلابية.

الحركة الطلابية وقادة العمل الطلابي في جامعة عبد الرحمان ابن خلدون بتيارت لم يختلفوا في ممارساتهم وسلوكهم عما هو سائد في الجامعة الجزائرية ككل، وخاصة في أعقاب التوجه الذي عرفته الساحة السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية الجزائرية بعد أكوبر 1988، حيث شهدت الحركة الطلابية العديد من الصراعات والصدامات التي أخذت طابعا عنيفا في غالب الأحيان بسبب التباينات السياسية والإيديولوجية التي سادت العلاقات بين هذه التنظيمات، والتي جاءت نتيجة اتساع الهوة بين المؤيدين والمعارضين للتوجه العام للنظام الجزائري، وانعكس ذلك بشكل حاد على الحركة الطلابية، التي بدا انغماسها في النضال النقابي ومن ثم السياسي جلياً من خلال عديد المهرجانات والخطابات المنددة أحياناً، والمؤيدة أحياناً أخرى للسياسة المنتهجة من طرف الدولة في معالجة القضايا المتعلقة بالجامعة على وجه الخصوص وبالمجتمع بوجه عام.

ساهم انخراط الطلبة في الحركات الطلابية في الجامعة في معرفة وملامسة الطلبة للقضايا الوطنية والمجتمعية، وساهم في اتخاذهم مواقف تنسجم مع هذه القضايا ومواقف أخرى تعارضها، بل وترفضها وتتخذ كافة الإجراءات الممكنـــة لمحاربتها وإفشالها، ويرتبط ذلك بمدى التوافق أو الاختلاف السياسي بين الكتل الطلابية وتلك القضايا المطروحة، وأكثر ما كان يبرز ذلك في المسائل السياسية، وبشكل أقل حدة في القضايا الاجتماعية، وتمثل ذلك إما بالدفاع عنها أو بمعارضتها.

1ـالمطلب الأول: اختيار قادة العمل الطلابي :

هناك تباين بين الحركات الطلابية في عملية اختيارها لقياداتها، فهناك عدد من الكتل تتبنى مبدأ الانتخاب في عملية الاختيار، ويبرز ذلك لدى غالبية التنظيمات الطلابية الفاعلة، ويضبط عمليات الانتخاب نظام داخلي ناظم لآليات الانتخاب والمهمات الملقاة على عاتق الأطر القيادية في هذه الكتل، ورغم عدم الالتزام الحرفي لهذه الكتل بأنظمتها، إلا أنها تطبق جزءاً منه في عملية اختيار قياداتها أو اختيار ممثليها للمجالس والمؤتمرات الوطنية والمحلية.

بالإضافة إلى هذا تعتمد بعض التنظيمات وخاصة ذات التوجه الديني منها مجموعة من الضوابط الداخلية، والتي تتعلق بمدى التزام العنصر بالمؤسسة التنظيمية، وأقدميته في العمل الطلابي في حال توافر البدائل، ويضاف لذلك مشورة قياداتها السلمية في داخل الجامعة وخارجها، هذا هو الذي يحدث غالبا في الحركات ذات الإيديولوجية الدينية، وهنا يشير **كريم لارقو** أحد قيادات الإتحاد العام الطلابي الحر سابقاً إلى أن :« عملية اختيار القيادات الطلابية للإتحاد سواء لعضوية الفروع، أو الشعب، أو تعيين مرشحين لعضوية المجلس الوطني أو المكتب التنفيذي الوطني تتم من خلال وضع معايير تحكم عملية الاختيار، ومن هذه المعايير مستوى الالتزام التنظيمي، والفهم الحركي، الدراية بأبجديات العمل النقابي، والكفاءة والقدرة على العمل»[1]، وهذا ما لمسنا من خلاله خروجاً عن النصوص التنظيمية التي تنص على أن انتخاب قيادات وممثلي الطلبة يتم بالطرق الديمقراطية بعيداً عن هاته الاعتبارات.

من جانب آخر فإن عملية اختيار قيادة التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني تتم بشكل أكثر ديمقراطية من سابقتها حسب محدثنا: « وذلك من خلال الاقتراع المباشر بناءاً على شروط ومقاييس محددة مسبقاً، يحددها المكتب الولائي ويتم عرضها على المكتب الوطني للمصادقة

1-رئيس الإتحاد العام الطلابي الحر سنة 2007-2008، مقابلة عن طريق موقع التواصل الاجتماعي – فيسبوك- يوم 2011/02/15.

عليها[1]؛ وبعد الإنتخابات يتم انتخاب رئيس المكتب أو الفرع من طرف الأعضاء الناجحين في الإنتخابات الطلابية»، أما اختيار ممثلي المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين ومرشحيها لمجلس الطلبة فإنه يتم أحياناً بطريقة الانتخاب وأحياناً أخرى بالتعيين مع إضفاء طابع التزكية، فيما يعمد الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين في اختيار قياداته عن طريق الانتخابات المباشرة من بين الأعضاء الراغبين في الترشح، وتعرض للتصويت من طرف الطلبة الأعضاء في المنظمة، والأمر ذاته مع اختيار ممثليها للمؤتمر الوطني والمكتب التنفيذي.

على غرار النماذج المذكورة من التنظيمات الطلابية داخل جامعة ابن خلدون بكلياتها وأحيائها الجامعية، تتم عمليات اختيار القيادات الطلابية في باقي التنظيمات الأخرى عن طريق الانتخاب في غالب الأحيان، ولكن حسب تصريحات بعض الأعضاء وحتى المتعاطفين، فإن هذه الانتخابات قلما تحترم إرادة الناخبين، وقلما تساير مبدأ الشفافية، والنزاهة، ما يؤدي إلى التصادم بين الأقطاب الطامحة إلى تولي مناصب قيادية في نفس الحركة، و يجعل الطلبة ينفرون من هذه التنظيمات إيماناً منهم بأن هذا التناحر بين الأعضاء الذي يصل أحيانا إلى العنف المادي واللفظي، وخلق تحالفات يعبر عن وجود مصالح وأهداف شخصية، سواءً مادية أو معنوية ولا ينم بصفة إلى خدمة الطالب والدفاع عن مصالحه ، حيث يقول أحد الطلبة :« **تصور أن أغلب أعضاء التنظيمات الطلابية وقياداتها بالخصوص الذين أعرفهم مكثوا في الجامعة ضعف مدة دراستهم إن لم تكون أكثر للبعض منهم، فكيف لعاقل أن يضحي بحياته ومستقبله الدراسي والمهني من أجل مصلحتي ومصلحة غيري من الطلبة، إن لم تكن هناك مصلحة شخصية من وراء هذا التدافع على الظفر بمناصب عضوية أو قيادية في هذا التنظيم أو ذاك.**»[2]

أما على مستوى الإقامات الجامعية أين تكون الانتخابات بين جميع التنظيمات الطلابية الموجودة على مستوى الحي، وهذا لاختيار لجان الأحياء، وبحكم الامتيازات التي يستفيد منها

1- عضو بالتحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني، مقابلة بتاريخ 2011/02/15.

2- مقابلة مع أحد الطلبة ، كلية العلوم الزراعية، القطب الجامعي كارمان، بتاريخ 2011/02/24.

القائمون على لجنة الحي، فإن الصراع يكون في أشده دائماً، ويصل في بعض الأحيان إلى المشاجرات العنيفة التي تصل إلى استدعاء الأمن لفض النزاعات، كما صرح لنا نائب مدير الإقامة الجامعية 2000 سرير بالقول : « أنه في السنة الماضية حدث شجار أثناء انتخاب لجنة الحي بين أعضاء الإتحاد العام الطلابي الحر"UGEL" الذي فاز بالانتخابات، وبين أعضاء التنظيمات الطلابية الأخرى خاصة " UNEA , ONEA, AREN" التي تكتلت فيما بينها من أجل غلق الباب أمام UGEL وبعد إعلان النتائج وفوز هذه الأخيرة وقع شجار عنيف بالكراسي والعصي أدى إلى نقل 03 أشخاص إلى المستشفى، وتم استدعاء الشرطة التي فضت النزاع وفتحت تحقيقاً في الأمر، مما أدى إلى إلغاء نتائج تلك الانتخابات ومرت السنة الجامعية دون لجنة حي».[1]

عملية اختيار القياديات الطلابية في الكتل الطلابية ، يشوبها العديد من الاختلالات، وأهمها عدم اعتماد مبدأ النزاهة والشفافية وهذا ما يفسح المجال أمام مجموعة من الطلبة لتبرز كقيادات للعمل الطلابي، فيما يحرم آخرين من هذه الفرصة، فالشللية والجهوية يكون لها كلمة الفصل في بعض الأحيان في اختيار قيادات العمل الطلابي، وأيضا في اختيار أعضاء مجالس الطلبة ومع ذلك فإن المنهجية الديمقراطية تبقى الأسلم والأكثر موضوعية من حيث فسحها المجال لكافة أبناء الإطار الواحد للتنافس على تسلم المراكز القيادية، وأن إمكانيات ونشاط المرشح هي التي يكون لها الغلبة في عملية الاختيار، إضافة إلى أن الانتخابات تكون دورية كل عام، وبالتالي لا يوجد إمكانية لاحتكار العمل الطلابي في هذه الكتل من قبل شخوص ليس لديهم حضور وقبول في أوساط قاعدتها الطلابية.

ساهمت الحركة الطلابية في تبني بعض الطلبة ممن لديهم صفات قيادية ليتحملوا مسؤوليات طلابية، سواء من خلال إشراكهم في عضوية مجلس الطلبة أو مجلس إدارة الجامعة، أو من خلال

1- مقابلة مع نائب مدير الإقامة الجامعية 2000 سرير في مكتبه، بتاريخ 2011/02/15.

الأندية الطلابية، والأمر كذلك في إدارة الأنشطة الطلابية والاحتفالات والندوات، إضافة إلى الجانب التعبوي والدعوي في أوساط الطلبة.

المطلب الثاني: دور الحركة الطلابية في صناعة قيادات نخبوية:

تعتبر النخبة هي الفئة المحرّكة لدواليب الحياة السياسية، الاقتصادية والثقافية للمجتمعات، عبر التفكير والتدبير، لذا تُولي كل الأمم والدول عناية خاصة لرعاية الموهوبين من مواطنيها، وتأهيل النماذج القيادية والكوادر العلمية لتأطير مستقبلها، طبعا ثمّة العديد من المؤسسات تتقاسم مسؤولية إعداد هذه النخبة، لكن تبقى الجامعة هي المحضن الأول لإنتاج النخب بمختلف فعالياتها ومجالاتها، لكن الموروث واقعيّا، أن الجامعة كمؤسسة تعليمية مجرّدة، تخرّج في أحسن الأحوال فئة من ذوي المؤهلات النظرية، فيما يبقى مفهوم النخبة الملتزمة بقضايا المجتمع، المنافحة لتحقيق مطامحه، مطوّعة فكرها وجهودها من أجل ازدهاره وتقدّمه، هي تلك النخبة التي تترعرع في حقول الجامعة، كفضاء تفاعلي بين منتجات المعرفة، عوالم الفكر، أنوار الثقافة، اتجاهات الأيديولوجيا وحركات النشاط العام.

لذا لا غرابة أن نجد أغلب الزعامات السياسية، والمرجعيات الفكرية، والقامات الأدبية والرموز الثقافية، قد تبلورت ميولاتها، وصُقلت شخصيتها واكتمل نُضجها، في تلك المرحلة الذهبية من عمر الإنسان.

عندما نتحدث عن الفضاء التفاعلي في الجامعة، حتمًا سيتوجّه النظر إلى الحركة الطلابية بصفة أساسية، فهي التي يُمكن أن تُحدث هذا التفاعل المطلوب بين مكونات الحياة الجامعية، لإعطائها الزخم الحقيقي المطابق لكونها ملتقى للأفكار، تكامل الثقافات، تباين البيئات، تعدد الانتماءات تنوع الأجناس والأعراق، اختلاف المذاهب والطوائف وحتى الديانات أحيانا.

إن المتأمل اليوم في تفاعلية الجامعة بشكل عام، يجد أنها أصيبت بانتكاسة خطيرة تحت وقع الاهتزازات السلبية التي رافقت تحولات المجتمع في عقوده الأخيرة من جهة، وتداعيات العولمة من جهة أخرى، لكن الحركة الطلابية في خضمّ هذا التراجع، هي بكل صراحة جزء من أزمة الجامعة إذ لم تعُد تضطلع بدورها المنشود في استقطاب الكفاءات المرشّحة لتكوين النخبة، فضلا عن إنتاجها وفي خطابه أمام الأسرة الجامعية من جامعة قاصدي مرباح بورقلة في حفل افتتاح الموسم الجامعي 20101/1010، أكد السيد رئيس الجمهورية على هذا الدور بالقول: **« وإذ أهنئ الأسرة العلمية على ما تحقق لها من منجزات فإني أدعوها إلى مزيد من التجند لكسب رهانات النوعية والجودة وتحقيق الامتياز في تكوين النخب والكفاءات التي تقع على عاتقها مسؤولية الاضطلاع بإدارة مؤسسات الدولة والمجتمع بكفاءة واقتدار في زمن أضحت فيه التنمية المعرفية وتكوين رأس المال البشري الرافع الاستراتيجي الذي يزود البلاد بميزات تنافسية أكيدة في مجتمع يتجه بإصرار نحو اقتصاد جديد مبني أساسا على المعرفة[1]».**

إذا عجزت الجامعة كجهاز إداري ومؤسسة وطنية، لاختلالات عديدة في فلسفة منظومتها ومناهجها التعليمية، عن استيعاب هذه الوظيفة الخطيرة ضمن احتياجات المجتمع المستقبلية، فإن الحركة الطلابية مسئولة على الأقل عن تأهيل قياداتها ومن هم مُنتظمين في هياكلها وحتى القطاع المتوسط من عموم الطلبة.

إن مهمة الحركة الطلابية بهذا الصدد، تتجسد في خلق فضاءات التعبير الديمقراطي، وتشجيع روح الإبداع، وإشاعة قيم الحوار والنقاش الحر، عبر المنتديات والمنابر الإعلامية المفتوحة، إضافة إلى الاهتمام الجاد بالتكوين السياسي العلمي بأدبياته الشمولية، وليس التعصب التنظيمي المبني على المواقف الشخصية الضيقة.

1- مقطع من خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في حفل افتتاح الموسم الجامعي 2011/2010 بورقلة بتاريخ 2010/10/27.

لقد أضحى نادرا اهتمام الحركة الطلابية بالنشاط الثقافي الإبداعي، الذي تجتمع في رحابه رموز الفكر، أقطاب الفلسفة، فطاحل الأدب، رواد الإعلام، صناع التاريخ وأعلام الثقافة مع الجماهير الطلابية التي سئمت تلك المعارض الباهتة والنشاطات التجارية التي تروّج لكل المبيعات مادام هناك مقابل مادي**!.**

إن دلّ ذلك على شيء، فإنما يدلّ على نوعية القيادات التي تتزعّم اليوم مسيرة العمل الطلابي وهي فاقدة لأدنى مقوماته، ممّا يحُول بينها وبين انجاز معانيه الفعلية السامية**.**

ساهمت الحركة الطلابية الناشطة على مستوى جامعة تيارت في السنوات الماضية ولو نسبياً في تفريخ قيادات مجتمعية، سياسية وإدارية قادرة على القيام بأدوار طلائعية في المجتمع، بمعنى آخر لم يقتصر دور الحركة الطلابية على إيجاد قيادات طلابية، بل تعدى ذلك للمساهمة في بروز وصقل قدرات العديد ممن مارسوا العمل النقابي الطلابي و تم تأهيلهم أثناء دراستهم، حيث نشطوا في العمل الطلابي ليكملوا بعد ذلك مشوارهم في العمل المجتمعي، سواء ذلك في إطار تولي مناصب إدارية هامة ، أو دخول معترك السياسة من خلال المشاركة في المجالس الشعبية، المحلية الولائية وحتى المجلس الشعبي الوطني، حيث يوجد عضوين ممن مارسوا العمل الطلابي النقابي في جامعة تيارت في المجلس الشعبي الوطني وهما**: خديجة بن الحاج**، نائب عن حركة الوفاق الوطني ممثلاً عن ولاية تيارت، وهي التي كانت من ضمن الفئة الناشطة في صفوف الإتحاد العام الطلابي الحر على مستوى الجامعة، ولأهداف انتخابية انضمت إلى قوائم حركة الوفاق الوطني من أجل دخول غمار المنافسة السياسية والظفر بمقعد بالمجلس الشعبي الوطني، والمعروف عن الإتحاد العام الطلابي الحر انه ينتمي سياسياً إلى حركة مجتمع السلم إلا أنها اختارت حركة الوفاق الوطني، لإيمانها باستحالة فوزها من خلال قوائم **"حمس"**، وكما صرح لنا بعض النشطاء فإن الغاية تبرر الوسيلة، وكما تستغل الأحزاب السياسية الطلبة لتمرير رسائل سياسية وتوسيع قواعدها الشعبية، فتستغل التنظيمات الطلابية هذه الأحزاب أيضا للظفر بمناصب سياسية هامة، كما نجد النائب عن ولاية

الجزائر باسم حزب جبهة التحرير الوطني" **سيد احمد تامري"** من ابرز الناشطين في العمل النقابي الطلابي وهو الذي تكون في صفوف التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني **(AREN)** وانتقل بين عدة جامعات بالوطن، منها جامعة تيارت وجامعة وهران وكذا جامعة الجزائر، ويشغل منصب أمينه العام إلى يومنا هذا، وعن الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (UNJA)، شغل السيد صافا الزبير عضواً بالمكتب الوطني وإطاراً من إطارات التنظيم وهو الذي تكون نقابياً من خلال التنظيم الطلابي على مستوى جامعة تيارت، هذا بالإضافة إلى عدد ممن يشغلون مناصب هامة داخل وخارج الولاية، منهم نائبين بالمجلس الشعبي الولائي لولاية تيارت، ونائب بالمجلس الشعبي الولائي لولاية تيسمسيلت عن كتلة الإصلاح الوطني، مقابل ذلك فإن محاولات الأحزاب في خلق قيادات طلابية كانت تتصف بالضعف وعدم القدرة على التكيف مع متطلبات العمل الطلابي[1]، إلا أن هناك من يعتقد أن العلاقة بين الأحزاب والحركة الطلابية متبادلة في إيجاد القيادات الطلابية وقيادات الأحزاب، بمعنى أن هناك دور في إعداد القيادات الطلابية من قبل الكتل السياسية، خاصة من خلال تأهيلهم أثناء وجودهم في المدارس الثانوية[2]، وفي الجامعات ومقابل ذلك فإن التنظيمات الطلابية تعد سنداً هاماً للأحزاب السياسية، من حيث القواعد من جهة، ومن حيث إمدادها بالكفاءات والإطارات المؤهلة لقيادة العمل السياسي من جهة أخرى.

عمدت الحركة الطلابية في بداية تأسيس العمل النقابي الطلابي الجامعي على أن تتم عملية اختيار القيادات الطلابية بشكل ديمقراطي، وفي إطار الكفاءة والمصداقية والاستعداد للعمل والقدرة على العطاء، وكان يحكم ذلك معايير سياسية ونقابية ووطنية، إلا أن الأمر تغير بعد ذلك حيث انقلبت هذه المعايير وانحصرت في إطار المصالح الحزبية، بل وأضيق من ذلك لتختزل في إطار الشخصنة والولاءات الشخصية، وفي أحيان أخرى في إطار أحد الأجهزة الأمنية

1- مسؤول التنظيم، نائب رئيس المكتب الولائي للإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية،مقابلة بتاريخ 2010/12/15.

2- المصدر نفسه.

أما بخصوص دور الحركة الطلابية أو الأحزاب في خلق قيادات طلابية، فإنه لا يوجد هناك خط بياني أو علاقة سلبية بين هذا وذاك، بل أن طبيعة المرحلة والأشخاص الذين يقودون المرحلة هم من يحددوا إن كانت الحركة الطلابية تخلق قيادات طلابية أم أن الأحزاب والكتل السياسية هي من ترفد الحركة الطلابية بقياداتها، وفيما يتعلق باستمرارية القيادات الطلابية بالعمل مع الأحزاب السياسية فإن ذلك يعتمد على طبيعة المرحلة والأشخاص كذلك، إلا أن الكتل الطلابية التي تتبع لأحزاب عقائدية وأيديولوجية فإن انتماء الطلبة لها يتولد معه ارتباط أيديولوجي وفكري مما يعني في الغالب استمرارية تواصله مع فكرة الحزب حتى وإن لم يستمر في المؤسسة الحزبية[1].

إن الإيمان الفكري الذي يتولد لدى الطلبة نتيجة ارتباطهم بأحد التنظيمات الأيديولوجية خاصة الدينية منها يجعل الطالب مرتبطا ارتباطا وجدانيا مع ما تطرحه هذه الأحزاب والحركات من أفكار وبرامج، وهذا الأمر لا يقتصر على القيادات الطلابية بل يمتد ليشمل الطلبة العاديين، كما أن الطلبة الخريجين يحاولون تسويق الأفكار التي امنوا بها أثناء دراستهم لزملاء العمل أو السكن وحتى لطلابهم في المدارس والجامعات.

إذا استثنينا بعض النجاحات المحدودة في الحقل السياسي والاجتماعي في فترات سابقة، فأين هي مُخرجات الحركة الطلابية الحالية في كافة ميادين النخبة، وهل العيّنات الماثلة أمامنا اليوم تُبشّر بنخبة مرتقبة.

أعتقد بكل موضوعية وصراحة، أنها بحاجة إلى رفع تحديات جسيمة وخوض رهانات كبيرة من أجل بلوغ مؤهلات النخبة الحقيقية، إلا إذا كان للنخبة مفهوم آخر أقرب إلى سلوكيات الانتهازية والوصولية أو العمل لتحقيق المآرب الشخصية، على حساب الرساليّة النبيلة، والتجنّد التطوعي لخدمة قضايا المجتمع.

1- أحمد، سامر خير، **العمل السياسي في الجامعات (ورقة بحث)**، مجلة الحوار المتمدن - العدد: 724، بتاريخ 2004/01/25، الأردن.

على مرتادي العمل الطلابي أن يُدركوا قبل فوات الأوان، أن الجامعة مرحلة من عمر الإنسان، ينتهي مشواره فيها عندما يتخرّج منها، بينما تمتدّ رسالته عبر الزمان والمكان، فالأصل في النشاط الطلابي أنه تكوين لما بعد الجامعة، وتمرين لمعارك الحياة المفتوحة على مصراعيها.

هنا تكمُن أهمية وعي الحركة الطلابية بحتمية الاهتمام الاستراتيجي، باستهداف الاستيعاب النخبوي في كافة المجالات، تدعيما لأصولها وترويجا لأفكارها، من أجل المساهمة في نهضة المجتمع والأمة من خلال صياغة المواطن الصالح بالمفهوم المدني والحضاري الشامل.

المطلب الثالث: مشاركة الفتيات في العمل الطلابي :

على غرار كل الجامعات الجزائرية اهتمت الحركة الطلابية في جامعة ابن خلدون بتيارت بالفتيات، لكن هذا الاهتمام لم يتجاوز السعي على الحصول على أصواتهن في الانتخابات، أو ذكر أسمائهن في قوائم المنخرطين من أجل توسيع القواعد، و لم يكن شريكات في العمل الطلابي وبما يتناسب مع حجمهن من القاعدة الطلابية في الجامعة، ومع ذلك كان هناك تفاوت في مشاركة الفتيات في الحياة الطلابية النقابية من تنظيم لآخر، فمثلا كان هناك مرشحات لقيادة الإتحاد العام الطلابي الحر على مستوى الفرع الولائي، لكنهن لم يتمكنّ من مناصب قيادية وبقي نشاطهن مقتصراً على العضوية لا القيادة ويبرز دورهن بجلاء في الأحياء الجامعية التي يقطنون فيها، أما على مستوى الكليات والأقسام فلا يعدو نشاطهن المساهمة في تنظيم التظاهرات العلمية والثقافية، والمشاركة في الاحتجاجات التي ينظمها الإتحاد، ومع ذلك فهنً يمثلن قاعدة لا يستهان بها في الإتحاد، أما في باقي التنظيمات الطلابية فلا يعدو دور الطالبات دور المتعاطفات وهم في الحقيقة أعضاء منخرطات لهم نفس الذي للطلبة الذكور وعليهن نفس الذي عليهم.

يمثل عدد الطالبات اللائي يمارسن النشاط الطلابي على مستوى الكتل الطلابية ككل ما نسبته من 20 إلى 25 % من مجموع الطلبة الذين ينتمون للتنظيمات الطلابية، لكن هذه النسب تتفاوت من تنظيم لآخر، فتبلغ نسبة الفتيات في الإتحاد العام الطلابي الحر حوالي 35 % من مجموع طلبة الإتحاد، فيما لا تتجاوز 13 % في التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني و 08 % في الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.

بقي دور الفتيات في قيادة العمل الطلابي داخل الجامعة هامشيا وشكليا هدفه وغايته الحصول على أصواتهن ليس إلا، و لم تستطع الحركة الطلابية أن تخرج قياديات من الحركة الطلابية، ليكون لهن بعد ذلك دور سياسي ومجتمعي إلا نادراً، وبقيت مشاركة الفتيات في العمل الطلابي ضئيلة جداً، وهذا الأمر يمكن قراءته من خلال قلة القيادات النسوية مقارنة بعدد الطالبات

في الجامعة(*)، والأمر كذلك يظهر من خلال العدد القليل من الطالبات اللواتي فكرن في خوض تجربة انتخابات المجالس الطلابية .

إن مساهمة الفتيات في الحركة الطلابية تكاد تكون معدومة كما يراها بعضهم، ومع ذلك فإن الفتيات لديهن القدرة والجرأة على مجارات الشباب في العمل الطلابي، وتبرر هذا العزوف إحدى الطالبات بالقول: « إلا إن القيود الاجتماعية تحد من فعاليتهن وتطورهن بسبب ما يتطلبه العمل الطلابي من تأخر لساعات طويلة خارج المترل، وفي أحيان أخرى يتطلب المخاطرة والسفر لخارج مكان السكن، والمبيت خارج المترل، وهذا الأمر لا يمكن قبوله اجتماعيا بالنسبة للفتيات، لذا يبقى دورهن مقتصراً على التنفيذ لا القيادة»(1).

كذلك فإن نظرة المجتمع إلى المرأة باعتبارها كائناً من الدرجة الثانية، ودورها يأتي تالياً لدور الرجل ، وفي أحيان كثيرة لا يأتي، ساهم إلى حد كبير في تراجع فاعليتها في المجتمع و انعكس على المجتمع الطلابي أيضا.

بالإضافة إلى أن الإشكالية الكبرى التي تنضح بألم، في عزوف الطالبات عن المشاركة الطلابية تعود إلى الطالبة نفسها ... فكثير من الطالبات لا يقتنعن بقدرتهن على العمل السياسي، بل يرين فيه انتقاصاً من أنوثتهن، وربما يعود هذا إلى التنشئة الاجتماعية، التي تدعم هذه الرؤية.

يعود عدم اهتمام الطالبات بتطوير وعيهن السياسي من خلال المشاركة في الأمور السياسية، والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي، البعيد عن تأثيره في عملية صنع القرار، وعلى مستوى الحياة الجامعية، في انعدام الثقة بين الطالبات، وعدم مساندة الطالبة الناخبة للمرشحات، وتفضيلها للمرشح الرجل، من منطلق أنه الأنسب للعمل السياسي الطلابي.

*- بلغت نسبة الطالبات بجامعة تيارت للموسم الجامعي 2011/2010 حوالي 59 %.

1- مقابلة مع طالبة عضو في الإتحاد العام الطلابي الحر، بتاريخ 2011/02/15.

المبحث الثاني:

علاقة التنظيمات الطلابية بمحيطها

المطلب الأول: العلاقات الشخصية في الحركة الطلابية الطلابية:

برز دور العلاقات الشخصية مابين قادة وأعضاء التنظيمات الطلابية لتحديد شكل العلاقة الطلابية، فكلما كان هناك تقارب ودفئ في العلاقة بين القيادات الطلابية كلما كان ذلك سببا في استقرار العلاقات الطلابية وتجنيب الجامعة الاحتكاكات والصراعات الكلامية وأحيانا الجسدية بين الكتل الطلابية، خاصة بين المنظمات ذات التوجه الديني والتنظيمات ذات الإيديولوجية الليبرالية.

مرت العلاقات الطلابية في الجامعة بمراحل مد وجزر في العلاقات الطلابية، وكان ذلك يعتمد بشكل أساسي على طبيعة القيادات الطلابية التي تترأس هذه الكتل الطلابية المختلفة من حيث قبولها التعايش مع الآخر أو رفض الآخر، والأمر الآخر هو تجربة هذه القيادات في العمل المشترك والجماعي، و الملاحظ أن، القيادات المجربة والمتمرسة في العمل النقابي والطلابي وربما النضالي أكثر ميلا للتعايش والحوار مع الآخر من القيادات حديثة العهد في العمل الطلابي والنقابي.

تؤثر العلاقات الشخصية خاصة بين قيادات التنظيمات الطلابية في علاقة التنظيمات ككل ببعضها البعض، فكلما كانت العلاقة متوترة كلما زادت الهوة وضعف العمل الطلابي بشكل عام. وكلما كانت العلاقات طيبة ومتينة ساهمت في التقارب بين التنظيمات الطلابية ككل، والعمل المشترك بينها، هذا على مستوى التنظيمات نفسها، أما على العلاقة بين التنظيم الطلابي ومحيطه الخارجي وخاصة إدارة الجامعة، فتظهر نوعية تلك العلاقات الشخصية وخاصة لرؤساء التنظيمات على إلى العيان، سواءاً بالسلب أو الإيجاب. ويقول المكلف بالتكوين على مستوى المكتب الولائي للإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية في هذا الصدد" إن الشخصية القوية هي التي تستطيع بناء حركة طلابية قوية، حيث يجب على من يمثل الإتحاد والتنظيم الطلابي بصفة عامة أن يكون شجاعاً مقداماً، لا يخاف لومة لائم خاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق الطالب"

المطلب الثاني: علاقة أعضاء التنظيمات الطلابية بالهيئة التدريسية والإدارية.

أـ علاقة أعضاء التنظيمات الطلابية مع الأساتذة:

إن علاقة الأساتذة مع أعضاء التنظيمات الطلابية الناشطة ليست بنفس المستوى، فهي سيئة مع البعض وحسنة مع البعض الآخر، فهي سيئة في العموم مع الأساتذة الذين يبدون صرامة في التعامل مع الطلبة عموماً، خاصة في الامتحانات، حيث تصل الأمور في بعض الأحيان إلى الدعوة إلى مقاطعة الدروس أو الأعمال التطبيقية، حيث أشار لنا أستاذ رفض ذكر اسمه تقلد منصب رئيس قسم القانون بكلية الحقوق والعلوم السياسية سابقاً وانتقل حديثاً إلى المركز الجامعي بتيسمسيلت، أنه « مورست علي ضغوط من طرف بعض أعضاء التنظيمات الطلابية وحتى الإدارة من أجل إعادة النظر في نتائج الامتحان الخاص بالمقياس الذي أدرسه، والذي كان معدل النجاح فيه أقل من 20 % ، مما أثار استياء الطلبة ككل وخاصة أعضاء التنظيمات الذين كانت نقاطهم كارثية، حيث قاموا باحتجاج و أغلقوا القسم ليومين متتاليين وبطبيعة الحال كان هذا بإيعاز من طرف أعضاء التنظيمات الطلابية، وحتى من طرف بعض الأساتذة ذوي الأطماع والأهداف الشخصية، ووصل الأمر إلى حد اتهامي من طرف جهات أمنية وكذا أطراف في الجامعة إلى زرع البلبلة وإثارة عدم الاستقرار داخل الكلية، وكذا القول بأنني أستاذ منحرف يتناول المخدرات ويولي معاملة خاصة للطالبات على عكس الطلبة، وهذا الكلام بلغ مسامعي من طرف جهات أمنية، هذا ما اضطرني إلى التنحي عن منصب رئيس القسم خوفاً على سمعتي كأستاذ وخوفاً على حياتي بوجه عام ...»[1]، وما هذا إلا مثال بسيط والأمثلة عديدة ومتعددة.

بالإضافة إلى هذا تخضع العلاقات بين الأساتذة وأعضاء التنظيمات الطلابية كذلك إلى الميول السياسية والإيديولوجية للطلبة والأساتذة، فقد أشار عدد من قادة العمل الطلابي أن بعض

1-مقابلة مع أستاذ بالمركز الجامعي بتيسمسيلت بتاريخ 2011/03/02.

الأساتذة يتلقون تفهما لظروفهم، وعليه تتم مراعاة وضعياتهم من طرف بعض الأساتذة الذين يتوافقون معهم سياسيا، ومقابل ذلك تعرضوا للمضايقة وللمحاسبة الصارمة مع الأساتذة الذين يختلفون معهم سياسيا، فيما كان هناك فريق ثالث من المدرسين والذين يقدمون الموضوع الأكاديمي على أي أمر سواه، وهؤلاء ينقسمون أيضا إلى قسمين قسم يحترم العمل النقابي والطلابي ولكن لا يسمح أن يكون على حساب الجانب الأكاديمي، وآخرون لا يتفهمون ولا يعيرون العمل النقابي والطلابي أي أهمية، ويعتقدون أن الطالب موجود بالجامعة للدراسة فقط[1].

مما سبق يتضح أن العمل الطلابي لم يكن ينظر إليه بشكل موحد ومتوازن من قبل الهيئة المشرفة على التدريس، بل يختلف من كلية لأخرى، فالكليات العلمية تكون في العادة أكثر تشددا في تعاملها مع طلبتها من أعضاء التنظيمات الطلابية في موضوع الحضور والغياب والالتزام بتقديم المشاريع المرتبطة بالمساقات الدراسية، كما أن مراحل المد والجزر التي تشهدها الجامعة الجزائرية عموماً جراء الإصلاحات المتخذة من طرف الوزارة الوصية بداية من سنة 2004 باعتماد النظام الجديد (LMD) وسعت الهوة أكثر بين الأستاذ والطالب بصفة عامة، وفتح الباب أمام احتجاجات لا متناهية، كان للتنظيمات الطلابية الدور البارز فيها وخير دليل ما شهدته جامعة تيارت على غرار كل جامعات الوطن في الأيام الأخيرة من احتجاجات على ما سمي من طرف البعض بمرسوم العار، مما جعل الوزارة المعنية تعدل عن قرارهن وفتح قنوات حوار على مستوى كل الجامعات، الندوات الجهوية والندوة الوطنية ، ولكن حسب ما يبدو لم تخفف هذه المبادرات من حدة الاحتقان، مما يهدد بسنة جامعية بيضاء حسب المتتبعين.

1- **عضو بالإتحاد العام الطلابي**، مقابلة سابقة.

ب- طبيعة علاقات أعضاء التنظيمات الطلابية مع الإدارة

تعمل إدارة الجامعة وكغيرها من الجامعات على التعامل مع التنظيمات الطلابية الناشطة داخل محيطها وذلك من أجل هدف واحد ووحيد، وهو خدمة الطالب، إيمانا منها بالتوجه الذي تبناه النظام الجزائري كخيار، وهو فتح المجال أمام مكونات المجتمع المدني لتفعيل المسار الديمقراطي في الجزائر ، لكن ما لامسناه واقعاً لا يعبر بأي حال من الأحوال عن وجود ذلك المناخ الهادف إلى خدمة أهداف الطالب، فعلاقة الإدارة متوترة ومتشنجة في غالب الأحوال مع جل الكتل الطلابية، ويرجع ذلك حسب بعض ممن تم استجوابهم إلى تعامل الإدارة في بعض الأحيان بتمايز مع التنظيمات الطلابية، فتخضع هذه العلاقات لمنطق القوة في بعض الأحيان، والمقصود بالقوة هنا هو قوة التنظيم بطبيعة الحال من حيث قواعده وإمكاناته في تأليب الطلبة وتحريضهم على الاحتجاجات والإضرابات في حال عدم رضوخ إدارة الجامعة لمطالب ذلك التنظيم، ويظهر هذا التمايز بوضوح في الدعم المادي الذي تقدمه إدارة الجامعة للتنظيمات الطلابية في التظاهرات العلمية والنشاطات الثقافية والرياضية التي تنظمها هذه الأخيرة، خاصة في المناسبات السنوية كعيد الطالب أو يوم العلم، ويصرح لنا الطالب "تيجاني مهدي" عضو بالتضامن الوطني الطلابي (SNE) :«على خلاف كل التنظيمات الطلابية الأخرى تعامل منظمتنا بنوع من التهميش من طرف إدارة الجامعة في الاستجابة لمطالبنا وهذا راجع في رأيي إلى صغر حجم المنظمة من حيث قواعدها الطلابية نظراً لحداثتها، في مقابل ذلك تعامل منظمة الإتحاد العام الطلابي الحر بمعاملة ايجابية، ويرجع ذلك في نظرنا إلى وزن الإتحاد العام الطلابي الحر داخل الجامعة والذي لا يستطيع أحد إنكاره»[1]، وهذا ما أقر به معظم أعضاء التنظيمات الطلابية، حيث يحوز الإتحاد العام الطلابي الحر على مكتب داخل معهد العلوم البيطرية دون باقي التنظيمات الطلابية، ويبرر

1- عضو مكتب بالتضامن الوطني الطلابي، الجامعة المركزية، مقابلة بتاريخ 2011/02/03.

القائمون على المعهد ذلك بعدم توفر المعهد على مكاتب شاغرة ما يراه الآخرون تمييزاً بين الكتل الطلابية التي من المفروض أن تتساوى في الحقوق والواجبات.

هذا عن الممارسات التي تراها التنظيمات الطلابية سبباً مباشراً في التشنج الذي يطبع علاقاتهم بالإدارة غالباً، أما الطرف الآخر فيرى أن المطالب والممارسات الغير مؤسسة لبعض التنظيمات الطلابية هو ما يوسع في هوة التنافر في العلاقات، وتتعلق جل المطالب بالجانب المادي الذي يتجاوز طاقة ميزانية الجامعة المخصصة لدعم النشاطات الثقافية والرياضية داخل الجامعة، ما يجعل من بعض التنظيمات الطلابية يهددون بتأليب الطلبة على الإدارة، ولا يوجد هناك أي تمييز بين التنظيمات الطلابية، إنّما تخضع معالجة المطالب حسب الأولويات وحسب مشروعية هذه المطالب من جهة، وحسب الإمكانات المتاحة من جهة أخرى، حسب تصريح رئيس مصلحة بمديرية النشاطات الثقافية والرياضية بالجامعة المركزية، أما فيما يتعلق بالجانب البيداغوجي فتخضع العلاقة بين الطرفين هي الأخرى إلى شد وجذب، حيث تستغل التنظيمات الطلابية الطلبة كوسائل ضغط لتحقيق أهدافها وأهداف الأعضاء المنتمين إليها، خاصة في الضغط على الأساتذة للحصول على النقاط أو على الإدارة من أجل برمجة حصص الأعمال الموجهة وفق ما يناسب بعض الأطراف الذين يمارسون وظائفاً خارج الجامعة، وتسعى إدارة الجامعة إلى تنظيم لقاءات دورية مع الكتل الطلابية وممثلي الطلبة لكل المستويات من أجل مناقشة المسائل البيداغوجية، لكنها لا تحقق نتائج ايجابية في الغالب لغياب لغة الحوار البناء، وتجاوز مطالب هذه الكتل أحيانا حدود اختصاصاتها، كتغيير الأستاذ الفلاني مثلاً أو تأجيل الامتحانات، أو حتى تغيير توقيت الحصص حسب ما يتناسب وهذه الفئة، ومن جهة أخرى تنتهي أحياناً هذه اللقاءات البيداغوجية بين الإدارة والأساتذة والطلبة إلى شجارات مابين الأطراف نظراً لوجود بعض الحساسيات المفرطة بين بعض التنظيمات الطلابية، مثال« معارضة التنظيم "أ" مطالب التنظيم "ب" والعمل على عدم التجاوب معها أو تحقيقها حتى ولو كانت في صالح الجميع والعكس صحيح».

إن الهدف الأسمى للجامعة هو تكوين طلبة أكاديميين، لا قيادات سياسية أو نقابية لأنه ليس من مهامها التكوين السياسي، وتعتبره عملاً غير مشروع يصب في مصلحة جماعات ليس لها أية علاقة بالجامعة،وهذا ما يجعلها تضيق الخناق على التنظيمات الطلابية ولا تعطيها الفرصة الكافية للنشاط التعبوي الذي تراه يدخل في صلب العمل السياسي.

لقد أصبحت الجامعة تنظر للحركة الطلابية كعبء ومنغص للحياة الأكاديمية[1]، كما أن توجه الكتل الطلابية لتنفيذ برامج سياسية وحزبية تخدم أجندات وقوىً خارج الجامعة قد ساهم هو الآخر في خلق حالة من التشنج في العلاقة بين الجامعة والكتل الطلابية، كما أن سعي الأحزاب لتحويل ساحة الجامعة لاستعراض العضلات، قد خلق نوع من الرفض لدى إدارة الجامعة لتلك لأنشطة الطلابية، بالإضافة إلى الاستغلال المفرط للتنظيمات الطلابية من بعض الأطراف داخل وخارج الجامعة لتصفية حسابات شخصية.

وبعيداً عن التوظيف السياسي للتنظيمات الطلابية من طرف أطراف خارجة عن الجامعة، هناك توظيف من نوع آخر يمكن نعته بالشبه سياسي، يستعمل من طرف أشخاص داخل الجامعة من أجل تحقيق مكاسب شخصية أو عامة وذلك على حساب الإدارة، حيث أشار إلينا بعض المتتبعين:« أن السنوات الماضية شهدت تقارباً كبيراً بين الرئيس الحالي (الجديد) لجامعة تيارت الذي شغل منصب مدير للمركز الجامعي قبل ترقيته إلى جامعة سنة 2001، وبعدها كأستاذ ب كلية العلوم وعلوم الهندسة له سمعته الطيبة بين جميع الطلبة، وجل التنظيمات الطلابية الناشطة على مستوى الجامعة، حيث كان حينها من أشدا المعارضين لسياسة رئيس الجامعة السابق والمقال حديثاً، وكان عضواً ناشطاً في المجلس النقابي للأساتذة، وعمل حسب بعض الأطراف على دعم الاحتجاجات والإضرابات الطلابية المطالبة بتحسين أوضاع الطلبة، وفتح باب الحوار مع الطلبة في مناقشة القضايا المتعلقة بهم، وعمل على إبراز المشاكل المحيطة بالجامعة، وهذا ما أدى أو سرّع على

الأقل في رحيل المدير السابق الذي ظل على رأس الجامعة لمدة تقارب 15 سنة وتم تعيينه كبديل له.

إن المتتبع للعلاقة الموجودة بين إدارة الجامعة والكتل النقابية الطلابية الناشطة على اختلاف مشاربها وتوجهاتها تخضع لمنطق المصلحة المتبادلة لا غير، والمقصود بالمصلحة هنا هو المعنى الضيق، أي المصالح الشخصية، حيث تعمد الإدارة إلى شراء ذمم بعض هذه التنظيمات مقابل سكوتها وابتعادها عن سياسة "التخلاط" من احتجاجات وإضرابات، وتبقى هذه النتائج نسبية ولا يمكن تعميمها على كل الناشطين ما دامت الدراسة مرتبطة بالعلوم الإنسانية.

سعت الجامعة بشكل عام لإضعاف الحركة الطلابية كونها تشكل عبئا على إدارة الجامعة، وتعمل على عرقلة سياسات إدارة الجامعة وتنغيص الجو العام للعمل، ومن هنا لم تسعى الجامعة لتبني الأنشطة الطلابية، وإن تم ذلك يكون في أضيق الحدود، كما أن الأنشطة الطلابية التي كانت تتم واجهت العديد من العراقيل من قبل إدارة الجامعة، على حد وصف نائب رئيس المكتب الولائي للطلبة للإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية[1]، فيما يرى بعض قادة العمل الطلابي أن الجامعة حاولت منافسة الكتل الطلابية في بعض مجالات العمل الطلابي من خلال تنفيذ مشاريع ثقافية ورياضية وإقامة بعض المعارض.

بجانب آخر ساهمت الكتل الطلابية في عرقلة الحياة الأكاديمية بالجامعة، وكان ذلك من خلال تعطيل الدراسة بشكل متكرر من قبل الكتل الطلابية، بحجج وذرائع عديدة، وكان يتم تعطيل الدراسة لعدة أيام نتيجة الخلافات الطلابية حول بعض المسائل الفرعية بداية كل عام دراسي، والأمر ذاته يتكرر مع بداية كل سنة دراسية بخصوص إرشاد الطلبة الجدد، إضافة إلى المشاحنات التي شهدتها الساحة الطلابية على خلفية الاختلاف السياسي ومواقف بعض الكتل مما يدور في الساحة السياسية.

1- مسؤول التنظيم، نائب رئيس المكتب الولائي للإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، مصدر سابق.

ساهمت إدارة الجامعة في الحالة التي وصلت إليها الحركة الطلابية من خلال سعيها لإبعاد الطلبة عن الكادر النقابي من العاملين من خلال سعيها للتفرد في العلاقة مع القيادات الطلابية دون ضوابط، وهذا بدوره ساهم في إفساد كل منظومة العلاقات الأكاديمية والنقابية والسياسية في الجامعة، وكان ذلك من خلال سعيها لاحتواء الطلبة،

مما سبق يتضح أن الحركة الطلابية في جامعة تيارت قد مرت في مراحل مد وجزر، فشهدت في فترات سابقة فترات ازدهار وكان لها الكلمة المسموعة من قبل إدارة الجامعة، وعانت من حالة الترهل وتراجع مكانتها بعد أن حادت عن نهجها القويم، وأيضا علاقة إدارة الجامعة مع الحركة الطلابية فلم تعد الحركة الطلابية موحدة في مواجهة سياسات الجامعة، بل أصبحت مشتتة بسبب اختلافها السياسي وتباين مصالحها، وانكفأت على وجهها نحو الخلافات الداخلية وبدا التعصب والفئوية الحزبية سيدة الموقف في العلاقات الطلابية، و لم تعد العلاقة قائمة على مبدأ وحدة المصير والهدف، بل حل محلها المصالح الحزبية والفئوية وفي أحيان كثيرة أصبحت المصالح الشخصية أساسا للعلاقات الطلابية، والأمر كذلك في العلاقة مع إدارة الجامعة والمحيط الاجتماعي.

ختاما لا بد من الإشارة إلى أن الباحث حاول إجراء عدد من المقابلات مع عدد من قادة العمل الطلابي وعدد آخر من أساتذة ومسئولي الجامعة إلا أن ذلك لم يحدث، حيث سعى عدد من هؤلاء للتهرب من إجراء المقابلة، في حين اعتذر آخرين بسبب الأجواء المكهربة والظروف السياسية السائدة في الفترة الأخيرة، فيما حاول البعض الآخر التهرب لكونه لا يؤمن بأهمية ومكانة الحركة الطلابية في تنمية المشاركة السياسية المجتمعية، وآخرين لم يحبذوا إجراء المقابلة بسبب قلة المعلومات والرؤيا التي يمتلكونها عن الحركة الطلابية من وجهة نظر علمية.

المطلب الثالث: التحالفات الطلابية

عل غرار الأحزاب السياسية تعرف التنظيمات الطلابية تحالفات مماثلة، تتم بين الكتل الطلابية، لكنها تفتقد للبعد النقابي وتركز على أهداف غير معلنة هدفها في الغالب غلق الباب أمام كتلة معينة، أو الوقوف أمام قرار جائر في نظرهم من طرف الإدارة، أو لأجل الضغط على الإدارة لتحقيق مطالب معينة، وظهر لنا هذا جلياً من خلال تكتل جل التنظيمات الطلابية وتحالفها في كتلة واحدة برفضها لانتخابات لجان الأحياء التي يرون أنها تفتقد للشرعية ولا تمثل كل الطلبة وهذا بعد فوز الإتحاد العام الطلابي الحر(UGEL) بكل لجان الأحياء وبغالبية الأعضاء مما استدعى تدخل هذه التنظيمات المتحالفة بالضغط على إدارات كل الأحياء الجامعية من أجل إلغاء هاته الانتخابات، وهو ما حدث بالفعل منذ 2007، كما تحدث التحالفات كذلك في انتخابات ممثلي الطلبة في مجلس إدارة الجامعة ومجالس الطلبة على مستوى الكليات والمعاهد، لكن هذا التحالف مهما كانت أهدافه فهو لا يغفل البعد السياسي ، حيث نادراً ما يحدث تحالف بين كتل مختلفة في الايدولوجيا والانتماء السياسي،ويظهر هذا من خلال تكتل التنظيمات المحسوبة على التيار الديمقراطي ضد تلك المحسوبة على التيار الإسلامي.

وفي هذا الصدد فإن التحالف الطلابي لا يقتصر على جامعة معينة أو جهة بعينها، بل قد يتعدى ذلك ويشمل تكتلات على أعلى مستوى وأوسع نطاق وهذا ما جسده ميلاد ما سمي **"ائتلاف الحركة الطلابية"** سنة 2009 بين أربع تنظيمات طلابية فاعلة على المستوى الوطني (**الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، ،الاتحاد العام الطلابي الحر، التحالف من أجل التجديد الطلابي، الرابطة الوطنيـــــة للطلبة الجزائرييـــــــن)**، حيث وضعت ضمن أولوياتها التكفل بانشغالات الطلبة من خلال تقديم مبادرات ومشاريع للوصاية تصب في هذا الاتجاه، وتزامن تأسيس هذا الائتلاف الطلابي مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية آنذاك أين أكد الأمناء العامون لهذه التنظيمات انخراطهم في حركية إنجاح الموعد الانتخابي من حيث التحسيس بأهمية المشاركة فيه،

وهذا ما أعطى لهذا الائتلاف طابعاً سياسياً أكثر منه طلابياً، وهذا ما أكده زوال هذا التحالف بمجرد إجراء الانتخابات الرئاسية الأخيرة[1].

إن التحالف والتكتل لا يعبر حسب التجارب المستقاة من الواقع عن مشروع وحدوي يهدف إلى العمل والنضال الجماعي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، وتوحيد صف الطلبة للمضي قدماً في مسيرة الإصلاح، بقدر ما يعبر عن وسيلة يتم اللجوء إليها في ظروف ما، سياسية كانت أو اجتماعية، ذات مصلحة عامة أو شخصية، لتحقيق غايات محددة مسبقاً يصعب تحقيقها انفرادياً، أو قطع الطريق أمام ما يتعارض ومصلحة طرف معين.

إيمانا بأن الجامعة فضاء مفتوح يسع الجميع، يجب أن تتوحد الإرادات في خدمة مشروعها المعرفي، الفكري والثقافي، كما أن التحديات والرهانات المطروحة اليوم في ظل حالة التخلف القصوى التي تعرفها المنظومة التكوينية سواء في البيداغوجيا أو التكفل الاجتماعي تقصر في مواجهتها البطولات الفردية وتنأى بحملها الأطراف والمساعي المنفردة، مما يفرض تنسيق المواقف، توحيد الجهود وتقريب وجهات النظر، بما يعزز القوة المطلبية والتفاوضية، ويعبر عن مشروعية المطالب والمقترحات.

من المستهجن وغير المقبول، أن تتفرق التنظيمات الطلابية في دعم قضايا الأمة التي يتوحد خلفها الشارع العربي والإسلامي من المحيط إلى الخليج بكل أطيافه ومذاهبه، خاصة إذا كانت تلك المنظمات تزعم جميعا -كما تنص لوائحها وخطاباتها الإعلامية- الدفاع عن الحقوق الطلبة، النضال من أجل تحديث الجامعة والمساهمة في بناء الوطن، فما يمنعها أن تصطف في موقف مشترك ولو مرة واحدة في الموسم.!

1- عبد الحميد عثماني، ناشط في حقل العمل الطلابي، **الائتلاف... تأسيس للاحترافية الطلابية**، مقال بتاريخ 2009/02/26 على الرابط التالي : http://ugelarab.ibda3.org/t3-topic

ربما يبرر البعض الوضع باختلاف الوسائل النضالية، الرؤية لآليات العمل النقابي وكذا تباين موازين القوى لكل منها، إضافة إلى الامتدادات السياسية التي تمثلها، وهو طرح يحوز قدرا معتبرا من الموضوعية والصحة، ولكنه لا يرقى إلى الحقيقية الكلية، إذ أن كثيرا من المشاريع والقرارات التي عرفتها الجامعة وكذا المواقف الوطنية والدولية، تتجاوز كل الاعتبارات السالفة الذكر، ولا صلة لها بالتصنيفات الأيديولوجية أو الانتماءات الحزبية، فهي تسمو إلى مستوى القضايا المشتركة والمصير الواحد، سواء تعلقت بالجامعة، الجزائر أو الأمة،

ولكن – للأسف -حسابات الربح والخسارة بمنطق الأنا والمصلحة الضيقة، تحول دون أي تعاون ميداني أو حتى إبداء تعاطف إعلامي، من منطلق مشروعية المطالب المطروحة أو مبدئية الموقف المعبر عنه.

وإذا كان الأمر كذلك، إي أن الاختلافات الإيديولوجية والسياسية والانتماء الحزبي هو الذي يفرق هذه التنظيمات ويزرع الفرقة في أوساطها، فلماذا لا تتحالف على الأقل التنظيمات التي تنتمي سياسياً إلى ما يسمى بأحزاب التحالف الرئاسي ، خاصة إذا علمنا أن جل هذه التنظيمات تعلن ولاءها لأحد أحزاب التحالف المذكورة (FLN , RND, MSP)، وهذه من المفارقات التي وقفنا عليها في هذا البحث، أي عدم تواجد خط عضوي متين يربط هذه التنظيمات بالأحزاب التي تنتمي إليها أو تدعمها.

المبحث الثالث: إنعكاسات العمل الطلابي على المنخرطين والطلبة

المطلب الأول:القيم التي تعمل التنظيمات الطلابية على غرسها بالطلبة

يعرف العمل الطلابي على انه أحد أهم النشاطات، إن لم تكن الأهم التي يمارسها الطالب في مراحل دراسته المختلفة، يعبر من خلاله عن قدرته على التحرك وتغيير واقع المجتمع، وصولا لتحقيق غاياته، وهو أول محطات العمل الوطني والمجتمعي، التي تحتضن الفرد حيث يكتسب فيها أكبر الخبرات و المهارات الضرورية، ليتمكن من مواصلة حياته العملية بعد إنهاء دراسته، أين يجب الحرص كل الحرص من طرف المؤسسة التعليمية بصفة عامة، و النقابية (الطلابية) بصفة خاصة على إكساب أعضائها هذه الخبرات المهمة لحياتهم المستقبلية، والفائدة المجتمعية التي يكتسبها الفرد والتي تعتبر النافذة الرئيسة و حلقة الوصل الأهم بين الطلبة و المجتمع، الذي من المفترض أن يحرص على تشغيل و تمكين هذه الطاقات الكامنة بالفرد و استثمارها أفضل استثمار.

إنّ العوامل الرئيسة لإنجاح أي عمل طلابي و ضمان انخراط أي طالب في اللجان المختلفة التابعة لهذه الأطر، و الأنشطة التي تنظمها، وخاصة في ظل مرحلة كثيراً ما نسمع الطلبة يرددون قائلين "ماذا سنستفيد من مشاركتنا في هذا النشاط؟" أو "ليس لدي وقت لهذه الفعاليات، لدي أشياء أهم لفعلها ذاك اليوم..." و غيرها من الحجج، متحججين بضيق الوقت و عدم الرغبة، إضافة إلى انشغالهم بالدراسة و التزامات أخرى، و في الوقت ذاته البعض يجدها مضيعة لجهدهم ووقتهم دون إعطاء هذه الأنشطة حقها كاملاً، ولكن الواقع أن مجرد الانخراط بالعمل الطلابي سوف يساعد في بناء شخصية الطالب وتأهيلها فكريا وروحياً وعلمياً، ناهيك على أن العمل الطلابي قادر على تمكين الكوادر المتخصصة والقيادات النقابية والسياسية التي تساهم في تنمية المجتمع و رفع مستواه، وتوظيف طاقات الشباب واكتشاف وتنمية مواهبهم، والاهتمام بالمتميزين وتشجيع المتفوقين والمبدعين، و الاهتمام بالمجتمع ماديا وعلميا واجتماعيا وفكريا و لا يمكن أن نتجاهل مساهمة العمل الطلابي في تعزيز دور المرأة من خلال إفساح المجال للطالبة لتحلق عاليا في سماء العمل الطلابي.

قد يجمع الطلاب على أن العمل الطلابي قد يكون صعبا من اجل التوفيق بينه و بين الدراسة إلا انه غير مستحيل، و يكون سهلا و محبب للقلب متى كان نابعاً عن قناعة، ومتى كان العمل مع فريق متفاهم.

العمل الطلابي هو عمل تطوعي جماعي لان العمل التطوعي والأنشطة الطلابية وجهان لعملة واحدة، تساهم في خلق مجتمع متماسك ملتزم، وإفراز أبناء مؤمنين بأنهم يكملون بعضهم البعض من حيث الموهبة و التخصص فالنتيجة ستكون مبهرة و العمل سيصبح ممتعا في بناء وطن حر متقدم.

لا يخلو سجل التنظيمات الطلابية من العمل الإنساني النابع من قيم وتقاليد المجتمع الجزائري، ولا يستطيع أحد إنكار ما تقوم به على خلاف مهامها الرسمية من زرع قيم نبيلة هي في الأصل من شيم الجزائري، فالعمل التطوعي والتكافل لم يصبح مهمة جمعيات المجتمع المدني المتخصصة والمنشأة أصلاً لهذا الغرض، بل ظهر نوع جديد من أنواع العمل التطوعي تتمثل في الأنشطة الطلابية داخل الجامعات والتي تقوم بالعديد من الخدمات و الأعمال التطوعية داخل وخارج الحرم الجامعي (كحملات التبرع بالدم، وحملات دورية لنظافة المحيط، وجلسات تحسيسية للطلبة من بعض الظواهر الغريبة والآفات الهدامة)، حيث شهدت فترة الاحتجاجات والإضرابات الأخيرة حملات تطوعية لنظافة المحيط بمبادرة من الإتحاد العام الطلابي الحر، والمنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين، تجاوب معها الطلبة على اختلاف انتماءاتهم وحتى الطلبة الغير منضوين تحت لواء التنظيمات الطلابية وجابوا من خلالها مختلف معاهد وكليات الجامعة وأحياءها لمدة أسبوع، بالإضافة إلى الدورات التدريبية التي يقدمها الطلاب لزملائهم في تخصصاتهم المختلفة ولكن في صورة سنوية وتحت إشراف إدارة الجامعة، ودروس الوعظ والإرشاد التي تقوم بها لجان المساجد والأحياء لفائدة الطلبة وبحضور شخصيات وطنية وحتى أجنبية.

إن المتتبع للوائح وقوانين وشعارات الحركة الطلابية يلمس تلك الروح الهادفة إلى تحقيق و تعزيز قيم مجتمعية سامية مثل (الوحدة، الحرية، الديمقراطية، العمل...الخ) ونفي الذات، إلا أنها واقعاً لازالت بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف النبيلة مادام هناك من يعمل على استغلال جموع الطلبة من أجل تحقيق مآرب شخصية لا غير، كما أنها –أي الكتل الطلابية- عملت على نشر ثقافة الأنا على حساب مصلحة الطالب والقضايا النقابية للطلبة، وكرست المصلحة الضيقة ونفت روح العمل الجماعي[1]، الذي يحقق متطلبات الجموع الطلابية، وبالتالي لم تخرج دعوات العمل الجماعي والعمل الوحدوي والشعارات العريضة -كرامة وكبرياء الطلبة-عن شعارات ترفع وقت الحاجة إلى الطالب.

إنّ هذه السلبيات ساهمت في إضعاف القيم النبيلة لدى الطلبة، وتحويلهم إلى مجموعات من الانتهازيين الذين يبحثون عن مصالحهم الشخصية، ولو كان ذلك على حساب الآخر، وهذا ما حط من هاته القيم، وكان لذلك دور بارز في تأجيج الصراعات والمناكفات الطلابية في الجامعة، حيث وصلت في بعض الأحيان

لاستخدام العنف الجسدي بين الطلبة، مما انعكس هو الآخر على علاقة الطلبة مع الهيئة التدريسية وإدارة الجامعة، فلم تعد لغة الحوار واحترام الآخر هي الأساس في العلاقات الطلابية فيما بينهم ومع محيطهم سواء داخل الجامعة أو خارجها، فأصبحت القوة والاستقواء بالتنظيمات حاضراً أمام أي إشكالية بين الطلبة أنفسهم والأساتذة أو الإداريين في الجامعة.

1- عبد الناصر جابي، **العلاقات بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر واقع و آفاق**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 15، فيفري 2007، مجلس الأمة ـــ الجزائر، ص 152.

المطلب الثاني : التحصيل العلمي لأعضاء التنظيمات الطلابية:

هناك تأثير واضح على التحصيل العلمي لأعضاء التنظيمات الطلابية، وذلك بسبب عدم التفرغ الكلي للدراسة، إلا أن ذلك يتم تجاوزه من خلال التساهل والتفهم الذي يبديه بعض الأساتذة مع الناشطين في التنظيم الطلابي مثل الغياب عن المحاضرات والأعمال التطبيقية والموجهة، لكن ليس هناك تساهل في الامتحانات ، إذ يتطلب النشاط النقابي الطلابي جهداً إضافيا حتى لا يتأثر الجانب البيداغوجي للطالب ولرؤساء التنظيمات الطلابية خاصة، حيث أجمع عدد من رؤساء التنظيمات الطلابية الذين تم مقابلتهم على أن العمل الطلابي يكون دوماً على حساب التحصيل العلمي لهم، وخاصة ما يتعلق بالتطبيقات العلمية للتخصصات التي تتطلب ذلك، وهنا فإن الطلبة الذين كانت دراستهم تحتاج للتطبيق العلمي وتقديم المشاريع كانوا أكثر تضررا من غيرهم، خاصة طلبة الكليات العلمية، في المقابل عبر لنا رئيس شعبة الإتحاد العام بمعهد العلوم البيطرية الذي يدرس في السنة الثالثة لتحضير شهادة مهندس بيطري أنه « هناك الكثيرين ممن يعتقدون أن أعضاء التنظيمات الطلابية، وخاصة الذين يتبوءون مناصب قيادية هم فاشلون في حياتهم الدراسية، وهذا غير صحيح، ربما ينطبق على تنظيمات طلابية أخرى، لكن أؤكد لكم أن 90 % من قيادات أعضاء الإتحاد العام الطلابي الحر متفوقون في مشوارهم الدراسي ويحتلون المراكز الأولى في دفعاتهم، وهذا شيء إيجابي بالنسبة لنا ويعطي صورة مشرفة عن الإتحاد» ، كما أكد على ذلك أيضاً رئيس المكتب الولائي للطلبة للإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وهو طالب سنة ثالثة ليسانس LMD في الهندسة المدنية، أن هذا المشكل ليس مطروحاً لدى الإتحاد، وهذا ما أكد عليه جل المستجوبين، لكن الواقع أكد لنا عكس ذلك، حيث ومن خلال التحريات التي قمنا بها وبعض الاستجوابات التي قمنا بها مع مجموعة من الطلبة، تبين لنا أن هناك من أعضاء التنظيمات الطلابية من قضوا مدة تزيد عن ضعف المدة اللازمة للحصول على شهادة معينة، وهناك من هجر مقاعد

الدراسة دون الحصول عل أية شهادة(*)، وهناك من أنهوا دراستهم ولا زالوا قابعين بالأحياء الجامعية من اجل التنظيم الطلابي وهذا ما يعطي انطباعاً سيئاً لدى عموم الطلبة عن التنظيمات الطلابية وجعل الكثير منهم يعزف عن الانضمام إلى التنظيمات الطلابية.

وبطبيعة الحال أن الطلبة بشكل عام ليس لهم ذلك النشاط كما هو الحال بالنسبة للأعضاء الذين يمارسون مسؤوليات في العمل الطلابي، فالعبء الأكبر في العمل الطلابي يقع دائماً على عاتق من يتولى المسؤولية الطلابية، فيما يقتصر دور السواد الأعظم من الطلبة على التأييد والمناصرة، وهذا الأمر يجعل القيادات الطلابية دائما تدفع ثمن تمايزها وبروزها في العمل الطلابي(*)، وهذا ما لامسناه من خلال الوقوف على بعض النماذج على مستوى الكليات والمعاهد كما ذكرنا سابقاً و تبرر هذه الفئة تخلفها دراسياً بتمايزها ونشاطها الذي لا يرضي الإدارة وبعض الأساتذة الذين يرون في عملهم واحتجاجاتهم الغير مبررة في بعض الأحيان منغصاً على الحياة الأكاديمية، لكن الواقع وبشهادة بعض المعنيين أنفسهم يفند هذا الطرح ويرجع سبب التراجع إلى عدم القدرة على التوفيق أو جعله ثانوياً بعد العمل النقابي خاصة إذا ما علمنا أن النشاط النقابي الطلابي يقتصر بصفة شبه كلية على رؤساء الكتل دون غيرهم من الأعضاء.

* يوجد من بين أعضاء التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني طالب أعرفه شخصياً على مستوى جامعة وهران، تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1994 ودرس في وهران 3 سنوات إعلام آلي مدى طويل في السنة الأولى، وثلاث سنوات في المدى القصير سنة أولى كذلك، ثم انتقل إلى جامعة تيارت ودرس بها إعلام آلي مدى قصير، تحصل على شهادة الدراسات التطبيقية بعد 7 سنوات ولا زال إلى اليوم ينشط في صفوف التنظيم.

*- حسب إحصائيات مصلحة الدراسات بكلية الحقوق فإن 65 % من أعضاء التنظيمات الطلابية يظطرون إلى إجراء الامتحانات الاستدراكية والشاملة لتفادي تكرار السنة.

المطلب الثالث: نظرة الآخر إلى المنظمات الطلابية

تختلف آراء الطلبة حول دور المنظمات الطلابية على اختلاف توجهاتها ومشاربها، فهناك من هم ساخطون على ممثليها.. مؤكدين على أن بعضهم اتخذ من المنظمات سجلا تجاريا مربحا، مهملا بذلك الدور الأساسي الذي وجدت من أجله المنظمة، والمتعلق بمساعدة الطالب على حل مشاكله اليومية، إلا أن هذه المنظمات التي تقر بوجود بعض الانتهازيين في أوساطها، لا تبرئ الطلبة، واصفة العديد منهم بالسلبيين والمهملين الذين لا يملكون مواصفات الطالب الواعي، الذي لا يتوانى في المطالبة بحقوقه والقيام بواجباته.

منذ ظهورها، راهنت المنظمات الطلابية على حمل انشغالات الطلبة محمل الجد على مر السنين، من أجل إنجاح مشروع الحركة الطلابية، معتمدة في ذلك على رصيدها التاريخي والمعرفي، وعلى مختلف التجارب الطلابية النقابية على المستوى الإقليمي والدولي.

1- تباين آراء الطلبة حول المنظمات الطلابية

من خلال زيارتنا لبعض الكليات والأقسام والأحياء الجامعية، استجوبنا بعض الطلبة حول هذا الموضوع، فوجدنا آراءهم تختلف بين ساخطين ومستحسنين، وآخرين غير مهتمين، فأما الساخطون على المنظمات الطلابية، فأشاروا إلى تراجع دور هذه المنظمات التي صارت تفتقد إلى الشعبية المعهودة، وذلك راجع إلى تغليب مصالحها الشخصية على المصلحة العامة للطلبة، وهذا ما أكدت عليه إحدى الطالبات بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالقول: **« بعد أن كانت الحركات الطلابية تحمل هموم الطلبة ومشاكلهم أصبحت مصالح قيادة هذه الحركات الحزبية والفردية الضيقة هي التي تسيطر عليهم بجدارة، مما أنساهم**

هموم الطلبة ومشاكلهم، حقا أننا لم نعد نلمس لهم أي نشاط حقيقي! ، بعد أن كانت المنظمات الطلابية في السابق تقود الجامعة أصبحت الآن تقاد من قبل إدارة الجامعة».

فيما أكد آخرون على وجود منظمات لا تظهر إلا في المواعيد والمناسبات الداعية إلى ذلك كعيد الطالب، افتتاح السنة الجامعية.. الخ، فضلا عن سعي بعض الأطراف الخفية في هذه المنظمات إلى تسييس الجامعة من خلال خدمة مصالح أشخاص مجهولين. كما أن هناك طلبة مؤيدون ومساندون لمختلف هذه المنظمات، بحيث عبر لنا بعضهم عن الجهود التي تبذلها هذه الأخيرة في سبيل حل مشاكل الطلبة، كتحويل الملفات البيداغوجية، التدخل لحل مشاكل المنحة الجامعية، القضاء علي الاكتظاظ في القاعات، تحسين الوجبات الغذائية.. الخ. ومن جهة ثالثة، وجدنا طلبة محايدين، غير مهتمين تماما بهذه التنظيمات، حيث صرح بعضهم أنهم دائما يعتمدون على أنفسهم في تسوية وضعياتهم، ولا تهمهم المنظمات الطلابية.

أ- المنظمات ترد: التقصير موجود لكنه من الطرفين.

ومن جهتهم، رد بعض ممثلي المنظمات الطلابية سبب تراجع دور بعض المنظمات، إلى هشاشة بنائها التنظيمي، وبالتالي لا يتوقع منها إلا الفشل، والعكس صحيح، إضافة إلى أنه قد تحدث أحيانا انحرافات وخروج بعض المنظمات عن النهج الذي تسير عليه، وفي الواقع لا يقبل بهذه التصرفات، وبالتالي تعاقب المنظمة من يخالف تعاليمها، والأجدر أن تكون المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة، مثلما ذكره لنا أحد مسؤولي هذه التنظيمات بكلية العلوم وعلوم الهندسة. مضيفا أن هذه الحركات بينت الأساليب والطرق التي تعتمدها في كيفية التطرق إلى مشاكل الطلبة، كما أكدت في عدة محطات تدخلاتها في تحويل العديد من الملفات البيداغوجية للطلبة، من خلال اتصالها بالإدارة مباشرة، إضافة إلى إصرارها على مجانية الدروس والجامعة، باعتبارها مكسبا من المكاسب، لكن المنظمات الطلابية تقرّ بغياب الوعي النقابي وغياب الشعور بالمسؤولية عند بعض الطلبة، الذين لا يهمهم سوى التحصيل العلمي، الوجبة الغذائية والنقل الجامعي فقط، وذلك على

حد تعبير ممثل الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، الذي دعا الطلبة اللامبالين، إلى ضرورة الإقبال على هذه الحركات الطلابية، باعتبارها ممثلهم الرسمي في نقل انشغالاتهم، وضرورة مشاركتهم في القضايا المصيرية التي تمس الطالب بالدرجة الأولى.

ب- الأساتذة والإداريون: لابد من تفعيل دور الطالب

أما أساتذة الجامعة فاستحسنوا أداء المنظمات الطلابية في بعض الجوانب.. مشيرين إلى أنها تمارس العمل النقابي الحر في الدفاع عن حقوق الطلبة المادية والمعنوية، وبالتالي حققت هذه المنظمات ما لم تستطع الإدارة تحقيقه، من خلال توفير آلات النسخ بأسعار معقولة، توفير الدروس والمحاضرات، فضلا عن الكتب ونشر البحوث وإقامة أيام إعلامية .. وغيرها.

ولكن الشيء المهم، حسب أحد الأساتذة بقسم الهندسة المدنية، هو ضرورة تقرب الطالب واحتكاكه بالمنظمات الطلابية، وعدم إصدار أحكام مسبقة حول تنظيمات لا يعرف شيئا عن نشاطها.

فيما أشار مسئول بإدارة الجامعة ، إلى أن المنظمات الطلابية تلعب دور الوسيط، أي هي همزة وصل بين الطالب والجامعة، فهي قناة يتم من خلالها إيصال مشاكل الطالب إلى الجامعة، هذا على الأقل من الجانب النظري، ولكنها لا تؤدي دورها الحقيقي بالشكل المطلوب وهذا راجع ربما إلى فقدان الثقة بينها وبين الشريحة التي تمثلها، بالإضافة إلى وجود بعض الانتهازيين المندسين في ظلام هذه التنظيمات واللذين لا يبالون بمصلحة الطالب وإنما همهم الوحيد تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح مقربيهم باسم الطالب، وأضاف ذات المسؤول بأن قضية الإصلاح الجامعي العميق لا تقف على عاتق الجامعة فحسب، بل لابد من تفعيل حضور الطالب الذي يلعب دورا محوريا في ذلك.

من خلال عرضنا السابق لمجموعة من آراء بعض الطلبة، وممثلين للأطر الطلابية، و مراقبين وأساتذة، يتضح أن الحركة الطلابية أصابها ضعف وتراجع كبيران، و لم يعد يُلمس لها أي نشاط فعلي وحقيقي على كافة المستويات، و لم تعد تمثل الطالب بالشكل المعهود.

خاتمـــة الفصل: مما هو متعارف عليه هو أن الجامعة تساهم في رفد المجتمع بالثروة وبالقيادات السياسية التي تأخذ على عاتقها قيادة القطاعات المجتمعية المختلفة، على جميع الأصعدة، ويمكن النظر إلى مستقبل الأمم وتقدمها من خلال تقدم وازدهار جامعاتها ومراكزها العلمية، إلا أن الجامعات الجزائرية عموماً وجامعة تيارت محل دراستنا خصوصاً، تعاني من قلة إنتاجها العلمي وقدرتها المتواضعة على إحداث أي تغيير ذي قيمة في الأنماط السلوكية في المجتمع، وذلك من خلال إعداد نخبة أو كادر بشري مؤهل لقيادة أي تقدم أو تحول في البناء المؤسساتي والبناء الديمقراطي في المجتمع بصورة واضحة .

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الجزائر تعاني اليوم أزمة حركة طلابية، بعد أن حادت هذه التنظيمات الممثلة لهذه الحركة عن طريقها بفعل ضغوطات سياسية واجتماعية ،أزمة حقيقية بعد أن خارت قواها وصارت تضعف يوما بعد يوم، رغم أن الطلبة قد ازدادوا من الناحية الكمية فقد تعدى عددهم المليون طالب. وينتظر أن يصل إلى ضعف ذلك خلال السنوات القادمة،وما من شك أن الضعف الذي تعيشه الحركة الطلابية اليوم هو الذي لم يمكنها من أن تنتج نخبا باستطاعتها أن تأخذ مكانة هامة في هياكل الدولة ، وأن تقهقرها في زمن التعددية يعود بالدرجة الأولى إلى عدم استطاعة التنظيمات التي تدعي أنها تمثل هذه الحركة الحصول على استقلاليتها سواء من الدولة أو من الأحزاب، وأن ضعفها هو نتيجة لعدم امتلاكها لايدولوجيا وعقائد فكرية واضحة، والى الأزمة التي تعاني منها الجامعة سواء على مستوى التسيير أو التعليم والعلاقة الموجودة بين مختلف مكوناتها ، إضافة إلى أن ضعف هذه الحركة الطلابية سببه زمرة صغيرة تحاول استغلال الحركة

الطلابية من اجل صراعات لا تهم الجامعة والطالب مطلقا، وتوظيفها لخدمة أهداف ومصالح ضيقة على حساب مصلحة الطالب والأداء النقابي النبيل.

إن الهدف الرئيسي من العمل النقابي الطلابي هو تكوين الطلبة وتنشئتهم سياسياً، وإعداد هذه الفئة الشبانية للقيام بدورها المجتمعي بكل احترافية وتأهيل، وإفراز نخبة شبانية قادرة على التغلغل إلى مراكز صنع القرار والمساهمة في صنع المستقبل، لكن يبدو أن هذا الهدف بات غائباً أو مغيباً، إذ لا تعدو المساهمة في العمل الطلابي على تحقيق طموحات شخصية ضيقة بعيدة عن المساهمة في العمل الوطني، إذ تستغل بعض القيادات الطلابية تواجدها داخل الحركة الطلابية لنسج علاقات واستغلال وزنها الطلابي للضغط على إدارة الجامعة للحصول على مناصب من حصص التكوين فيما بعد التدرج أو في التوظيف فيما بعد المرحلة الجامعية.

لقد تراجع دور الحركة الطلابية بوصفها جزءً من الحركة الشبابية، وهذا يعود إلى زيادة حدة الاستقطاب السياسي الفئوي وتقديم الأولوية الشخصية والفئوية على الأولوية النقابية والمطلبية والحقوق الاجتماعية لجمهور ا لطلبة، وقد ساهمت حدة الاستقطاب بما يترتب عليه من مصالح لدى النخبة القيادية للحركة الطلابية بالابتعاد عن الأسس النقابية والمطلبية والحقوقية لصالح تأمين المصالح الفردية والفئوية، وقد ساعد في ذلك ايضاً النظام الزبائني الذي نحياه، الأمر الذي يؤثر على حالة الشباب ومستقبلهم ويدفعهم لتأمين مصالحهم عن طريق الارتباط بهذه القوة السياسية أو تلك وذلك بدلاً من الجهد الجماعي الرامي إلى التمكين والتقوية وزيادة القدرات واستنهاض الطاقات لضمان المصالح الجماعية لفئة الطلاب كجزء من قطاع الشباب، عبر نضال مطلبي جماعي وذو مضمون اجتماعي سياسي نقابي مبنى على فلسفة الحقوق والمواطنة والديمقراطية.

من خلال هذا الطرح الوجيز توصلنا إلى التأكيد عل ثالث فرضيات هذا البحث التي كان مفادها أن الحركة الطلابية بعدما كانت دعامة حقيقية ترفد المجتمع بالزعامات والنخب السياسية، أصبحت اليوم عاجزة حتى عن إعادة بناء بيتها المهترئ وإعادة هيكلتها وفق المستجدات المتسارعة

والتكيف مع إفرازات التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي الذين تبناهما النظام السياسي الجزائري كمطالب جماهيرية و أهداف مجتمعية.

النتائج العامة

بناءاً على المعلومات الواردة في هذا البحث وبعد تحليلها وتقييمها توصل الباحث إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي انطلقنا منها في بناء موضوع البحث الذي أمامنا، وقد عمد الباحث قدر الإمكان تقريب تلك النتائج المتوصل إليها إلى واقع الحركة الطلابية بالجزائر على أمل التأثير في مستوى أداءها وإعادة النظر في هيكلتها والبحث عن نجاعتها المفقودة كحلقة هامة من حلقات المجتمع المدني الهادف إلى تفعيل وتطوير الأداء الديمقراطي، وكان التساؤل الجوهري الذي قادنا إلى دراسة هذا الموضوع كالآتي: **هل تساهم التنظيمات الطلابية في الجامعة كأحد أهم أطراف المنظمات الاجتماعية محل البحث في تفعيل المسار الديمقراطي والانفتاح السياسي الذي تبناه النظام الجزائري كخيار إستراتيجي عن طريق مشاركة سياسية فعلية لغتها الحوار وهدفها تنمية المصلحة العامة للمجتمع؟ .وما مدى تبعيتها أو انتماءها للجمعيات والأحزاب السياسية.**

وقد اقتضت دراسة هذه الإشكالية طرح ثلاث فرضيات اختبرت كل فرضية على حدا، وكانت النتائج كالآتي:

النتائـــج العامة للبحث :

1- هناك انتماء سياسي واضح لأغلب إن لم نقل كل التنظيمات الطلابية للأحزاب السياسية، وهذا ما توقعناه قبل الخوض في هذا البحث ولامسناه واقعاً في الميدان ويظهر هذا الإنتماء من خلال مساندة النشاطات والبرامج الحزبية المنظمة محلياً وحتى على المستوى الوطني، والدفاع عن مبادئ الحزب وأفكاره داخل الجامعة، كما لامسنا دعم حزبي واضح لبعض التنظيمات الطلابية من طرف الأحزاب التي تنتمي إليها وذلك من خلال حرصها على حضور الفعاليات والتظاهرات الثقافية داخل أسوار الجامعة، وكذا استعمال الحركة الطلابية ومن وراءها الطلبة كورقة ضغط تستعملها وقت الحاجة إليها.

2- الحركة الطلابية هي انعكاس حقيقي للأحزاب السياسية، وهذا الأمر ساهم في توزيع الفرقة والخلاف بين الكتل الطلابية كنتيجة طبيعية لماهية العلاقات الحزبية، والتي بالعادة يشوبها التوتر والاختلاف.

3- الحركة الطلابية في ظل تعدد النقابات الممثلة (تسع "09" منظمات على الأقل)، تعيش أزمة حقيقية وخانقة تعصف بمستقبلهم، حيث كلما زاد عدد الطلبة قل تأثير الحركة الطلابية، فنسبة انغراس الطالب الجزائري ضمن التنظيمات جد هزيلة، وذلك لأن هذه التنظيمات أثبتت فشلها ولا تمثل الطلبة وإنما نفسها والمجموعات المكونة لها.

4-إنعدام لغة الحوار والنقاش الهادئ بين جل أعضاء هذه التنظيمات، وبينها وبين الإدارة وجميع الأطراف المحيطة بها، ولجوءها في غالب الأحوال إلى منطق القوة والعنف في التصدي للمشاكل العالقة أو في التعبير عن المطالب، وهذا بدوره يتنافى والمبادئ الديمقراطية وحرية الرأي التي من المفروض أن تعمل على تكريسها وتفعيلها لا طمسها وتشويهها.

5- تطبيق بعض الكتل لمبدأ الجهوية والمناطقية لكسب تعاطف الطلبة الراغبين في الانضمام إلى العمل النقابي الطلابي.

6-80 % من مطالب التنظيمات الطلابية والاحتجاجات والإضرابات هي في الأصل خدماتية (الخدمات الجامعية) ، أما المطالب البيداغوجية فهي منعدمة تقريباً، عدا بعض النشاطات الروتينية إن صح التعبير(دخول جامعي، مساعدات في ملفات التحويل، نشاطات رياضية هنا وهناك ثم دورة تكوينية ثم نشاطات ثقافية والجامعة الصيفية ونهاية الموسم)

7- رغم تباهي الحركة الطلابية باحترامها لحرية التعبير والنقد إلا أنها لا تطبق ذلك عملياً، فقد مارست القيادات الطلابية نمط القيادة الفردية وبارتجالية قائمة على المزاجية مع تغييب دور القاعدة الطلابية، حيث لا تزال بعض الكتل تختار قياداتها بالتزكية، فيما تمارس أطر أخرى عملية انتخاب قياداتها ، لكن هذه العملية غالباً ما تتعرض لتدخل مراكز قوى خارجية.

8- لم تحقق الحركة الطلابية إنجازات تذكر على صعيد البرامج النقابية والمطلبية للطلبة، بسبب عدم الإجماع على الحقوق النقابية للطلبة، وبالتالي أهملت الحركة دورها الرئيس وبقيت المشاكل الطلابية العالقة هي نفسها كل عام رغم ادعاء هذه التنظيمات إيجاد الحلول لها.

9-تتسم العلاقة بين الحركة الطلابية من جهة وإدارة الجامعة من جهة أخرى بالتوتر وانعدام الثقة، الأمر الذي يؤثر سلباً على التطوير والتقدم العلمي

10-لا تقوم العلاقة بين الحركة الطلابية والهيئة التدريسية على احترام دور كل منهما، كما أنها ليست تكاملية، ولأن ما ينطبق على الأطر الطلابية من تباين سياسي ينطبق على الأساتذة والمؤطرين بصفة نسبية، حيث يخضع معيار التعامل بين الطرفين أحياناً للانتماء السياسي والتوافق في الرؤى والأفكار.

11-إنعدام مبدأ التداول على المناصب القيادية داخل التنظيم الواحد، إذا استثنينا تنظيماً واحداً أو اثنين، فهناك من رؤساء بعض المكاتب أو الفروع الذين لا زالو على رأس التنظيم برغم انتهاء علاقتهم بالجامعة.

12-إطلاق مسمى حركة طلابية على الأطر والفعاليات الطلابية يعتبر مجازاً كون الحركة الطلابية تمثل فعليا حركات طلابية مختلفة فيما بينها من حيث الرؤى السياسية والفكرية، وهذا بدوره ينعكس على رؤيتها النقابية، وبالتالي من الصعب الحديث عن حركة طلابية واحدة، لا يجمع بينها سوى أنها تعمل في صفوف الطلبة.

13- هناك تهميش واضح ومقصود للقاعدة الطلابية من قبل قيادات الأطر المختلفة على المستوى العملي، رغم ما يزخر به الخطاب الطلابي من تهويل وتضخيم لدور هذه القاعدة والآمال المنوطة بها، فالقاعدة الطلابية وإن كانت الهدف الأول للخطاب الطلابي ورأسماله الحقيقي ، إلا أنها بعيدة كل البعد عن المشاركة الحقيقية والفاعلة في وضع الخطط والبرامج والسياسات.

14-النزعات الفردية لبعض قادة العمل الطلابي تشكل عبئاً على الحركة الطلابية والحياة الأكاديمية وعلى ذاتها.

15- بقيت مشاركة الفتيات في الحركة الطلابية هامشية، و لم يُسجِّل عن مشاركة الفتيات في عضوية المكاتب ومجالس الطلبة وفي تبوأ مناصب قيادية داخل الحركة الطلابية إلا نادراً، وإن حصل ذلك فيكون الدور هامشياً

16- الطالب لا يهتم بالشأن العام وبالجامعة بشكل خاص، وينعدم تقريبا الوعي الطلابي والسياسي عند أغلب ومعظم الطلبة الأعضاء في التنظيمات الطلابية، وهو إضعاف مقصود ربما للحركة الطلابية والجامعية الذي ينتج عنه ضعف النخب السياسية والأحزاب الوطنية. وهو ما يتمثل في شعار إبعاد السياسة عن الجامعة.

17- سياسة فرق تسد ناجحة بانعدام التضامن الطلابي بين الطلبة وتدعيم حركاتهم فيما بينهم بما وفيما يخدم الطالب ويجمع بينه وأقرانه، مع انعدام التضامن والتنسيق مع نضال الفئات الجامعية الأخرى من أساتذة وعمال والنضال كجزر مستقلة وبتعارض شكلي غير موضوعي في الحالات المتعددة العديدة.

18- أصبحت الجامعة مؤسسة أساسية في سلم أطماع التنظيمات ومجالا لتطبيق طروحاتهم النظرية... أولئك الذين ينظرون إليها كمنبر مناسب لنشر أيديولوجياتهم وخداعهم دون السماح بالرأي الآخر من خلال شعار إبعاد الجامعة عن السياسة.

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة يتقدم الباحث بالتوصيات التالية.

- فتح نقاش جاد بين كل أطراف الحركة الطلابية لإعادة هيكلتها، والعمل على التخلص من تلك الوصاية الحزبية على الجماهير الطلابية وبناء شخصية طلابية سياسية ونقابية منفصلة عن الآخر.

- تدعيم العمل الجماعي من خلال إنشاء مجلس عام للطلبة على مستوى كل جامعة ويمثل كل الأطر الطلابية المعتمدة داخل الجامعة، للتنسيق فيما بينها واقتراح حلول توافقية للمشاكل المطروحة أو المطالب المتوخاة (تحت إشراف طلابي)

- تدعيم لغة الحوار عن طريق تنظيم لقاءات دورية بين الأساتذة والإدارة والطلبة لطرح الانشغالات والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها بالطرق المبنية على الحوار الجاد واحترام الرأي الآخر.

- التأسيس لعمل سياسي طلابي بعيد عن الاستغلال الحزبي والتوجه الإيديولوجي الضيق، أو على الأقل توظيف الانتماء الحزبي بصفة ايجابية تخدم الحركة الطلابية بقدر ما تخدم الحزب

- الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية للطلبة (حرية التظاهر، والتعبير والتجمع والنشاط الثقافي..إلخ) والعمل على انتزاعها وفرض احترامها بالنضال الميداني عبر ممارستها عمليا.

- التحول من العمل الطلابي ذي الطبيعة النقابية إلى العمل الطلابي ذي المشروع المتعدد الأبعاد الثقافية والتربوية والعلمية والنضالية والسياسية (تأطير مبادرات دعوية تهتم بقضايا القيم بالجامعة، تنظيم الملتقيات الوطنية الهادفة إلى رفع المستوى العام للثقافة الطلابية في جميع الميادين.

- إعداد خطة واضحة بإشراك جميع أطراف الأسرة الجامعية في رسم خريطة عمل، ووضع بعض الشروط للممارسة النقابية الطلابية بغرض قطع الطريق أمام بعض الانتهازيين الذين يركبون موجة النضال الطلابي دون أي رابط أو صلة لهم بالجامعة.

- بعث الثقة المفقودة لدى الطالب الجامعي في الحركة الطلابية، عن طريق تنظيم دورات تحسيسية، تبرز المهام النبيلة والحقيقة للعمل الطلابي.

- إعطاء الفرصة للطالبات في ممارسة المهام القيادية داخل الحركة الطلابية ووضعها في نفس الخانة مع الطالب

- العمل على تجاوز الأسس التقليدية لممارسة العمل النقابي والسياسي كالجهوية والقبلية والتعصب والاعتماد بالأساس على قيم المواطنة

ومن اجل جامعة جزائرية فعالة حقة وحقيقية ومثالية فإنه لا يمكن تواجدها بدون حركة جامعية وطلابية مطلبية حقيقية، ترفع مشروع هذه الجامعة المرغوبة والمستلزمة، فأزمة الجامعة من أزمة الحركة وأزمة الوطن من أزمة الجامعة، ولا يمكن أن تكون هناك حركة جامعية وطلابية في المستوى دون وجود وعي صحيح، فالعمل يسبقه الوعي لأن كل عمل بدون وعي لا يحقق المبتغى وإنما هو فوضى، كما أنه لا عمل صحيح بدون وعي صحيح بالأسباب والمقاصد خاصة. ولا يمكن تصور حركة جامعية وطلابية دون وجود برنامج ومشروع تجتمع حوله وتناضل من أجله عن معرفة وقناعة كأرضية مطالب مشتركة تجمع ولا تمنع إلا ما يفرق ويضعف،أما الكلام عن نشاط حركية، وحركة جامعية وطلابية قبل تحديد وجهتها التي تحدد سبلها ووسائلها، فإنما هو الاستهتار بعينه.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــــــــــة: إن المتتبع لواقع الجسم الطلابي في مختلف المؤسسات التعليمية في الجزائرية بصفة عامة ، يعي جيدا بان هذا الكم الهائل من الإعداد الطلابية، تعيش حالة من فقدان السيطرة والتشتت والعجز، وعدم القدرة على التعاطي والتفاعل مع المحيط الطلابي والحياتي والمجتمعي ،بصورة ايجابية مشرقة، بسبب التهميش والخمول، مما يجعل العجز شبه جذري أمام الغوائل المتعددة والتي تترابط حلقاتها وتتفاعل معا، وتفرض على هذا الجسم الطلابي جملة من القيود، التي تتميز أساسا في الرضوخ، والاعتباطية، والتسلطية، والاستسلام لاختيارات الآخرين في رسم نماذجه السلوكية، يكون ابرز ملامحها التضعيف والتسطيح، وهو ما يؤدي الى تراكم فعلي ومزمن لحالات من العدوانية النائمة، هذه الوضعية العلائقية المتشابكة والشائكة، وما ينتج عنها من إحساس بالقهر، والعجز، وفقدان الأمل في رؤيا واضحة لملامح المستقبل ، في ضوء أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة ، تؤدي إلى ردود فعل متطرفة، بعيدة عن العقل والسيطرة ، و حالات من العنف الانفجاري الذي يمكن أن يمارس على أي كان، ومن الممكن أن يظهر بأشكال متعددة ومعقدة ، إن هذا الكم الهائل من الضغوط واستمراريتها في ضل أوضاع الاختزال والتهميش، تجعل الحاضر اشد وطأة والمستقبل ضبابي ، من الصعب تلمس ملامحه، وهو ما يجعل الوجود متأزما ومتصارعا وخانقا ، يغيب فيه الأمل في تحقيق الأهداف ، مما يخلق اجترار سوداوي للتجربة الوجودية لهذه الفئة من الشباب في هذه المرحلة العمرية.

لابد من الإشارة هنا إلى أن الحركات الطلابية ضرورة وطنية اقتضتها ضرورات الأوطان والمجتمعات الإنسانية، ولهذا تعد الحركة الطلابية الجزائرية ضرورة وطنية من الدرجة الأولى، فإذا ما أردنا النهوض بواقع الوطن والأمة، يتحتم علينا تنشيط وتفعيل الحركات الطلابية لزج العناصر الشابة لتكون شرايين حياة جديدة للوطن، وعناصر فاعلة في مواجهة الرهانات المستقبلية، وبناء على أهمية الحركات الطلابية في الأمم والمجتمعات الإنسانية، أولت المجتمعات المتحضرة الجسم الطلابي اهتماما واضحا لان تنميط ومأسسة المجتمعات ضرورة تتطلبها طبيعة التطور والإسراع والضبط في التغير، ولهذا لم يكن حاضراً في حسبان تلك المجتمعات الخوف من الحركات الطلابية،

بأنه يمكن أن تستغلها الأحزاب السياسية، وفي المجتمعات التقليدية أو المقيدة فإننا نرى هنالك قيود على الحركات الطلابية خاصة وقيود على معظم الحركات الاجتماعية والسياسية، وتخويف وتخوين لهذه الحركات، مع ذلك لم تستطع هذه المجتمعات على الرغم من كل التدابير التي اتخذتها سواء قانونيا أو امنيا أو سياسيا من إلغاء وضع الحركات الطلابية من الوجود، بل إن العديد من الحركات الطلابية انتزعت الاعتراف بها بعد جهود نضالية وتضحيات كبيرة، لم تستطع معها السلطات السياسية القضاء على هذه الحركات الطلابية، وأمام هذا الواقع الجديد أي تنامي الحركات الطلابية، عمدت السلطات السياسية في بعض المجتمعات وخاصة في وطننا العربي، إلى إجهاض الحركات الطلابية وتحويلها عن مساراتها مستخدمة بذلك طرق غير مشروعة، وسخرت لذلك جهود وطاقات وإمكانات مالية هائلة.

أعتقد أن القارئ لهذه الصفحات، قد يجد فيها مبالغة مُفرطة أو تحميل للحركة الطلابية أكثر مما تُطيق، لكن هذا ما نظنّه يجسّد حقيقة وجودها ويمثل التعبير الأسمى عن كينونتها الاجتماعية وماهيتها الحضارية.

فهي ببساطة ضمير الإنسانية وساعدها القوي، وهي القلب النابض في كل المجتمعات، إذا ما تراجعت عن ثغورها الحصينة، فمن يقود معارك هذه الجبهات المفتوحة على أكثر من صعيد.

فلن نكون مبالغين أو مجحفين في حقها إذا قلنا بأنها تعيش خارج ما يطلبه منها المجتمع من توجيه للطلاب وفق أسمى الغايات والحاجات الوطنية، كما لن نكون مجانبين للحقيقة إن قلنا أن الحركة الطلابية الجزائرية المستقلة قد تقهقرت عن مستوى الأداء الذي حققته في السنوات الأولى للاستقلال، قبل أن تدخل في مرحلة من الميوعة مع نهاية تسعينيات القرن الماضي، عندما ظهرت إلى الوجود عشرات التنظيمات، كلها ادّعت خدمة الطالب والجامعة، لكن ما حصل من جانبها -والحكم لغالبية الطلبة- هي أنها أضاعت المطلب وسط المطالب، وراحت تنتصر للولاء التنظيمي الضيّق بدل الحرص على استقطاب الطلاب وتنظيمهم في مجموعات عمل منظم يجعل منهم

أصحاب بدائل وطرح قوي لما تعيش الجامعة من مشاكل جعلتها مشلولة وغير قادرة على أي حراك وسط الطفرة العلمية والتكنولوجية التي يعيشها العالم.

لا زلت مقتنعا تمامًا، أن قابلية كل مجتمع للتغيير والسمو نحو المعالي، تُقاس بمدى الحيوية والوعي الذي يتميز به شبابه بوجه عام والطلبة منهم على وجه الخصوص، لكن إذا حصل ترويض أو تدجيل لهذه الشرائح بأساليب عديدة، فإن المسافة التي تفصلنا عن أنوار المستقبل تبدو حينها بلا نهاية.

نريد حركة طلابية نقابية، جامعية، وطنية، قومية، حضارية وإنسانية، تؤدي وظائفها في تناغم تام مع محيطها الداخلي والخارجي، وانسجام محكم مع طبيعتها الطلائعية المستقبلية.

نأبى عليها أن تكون حركة مبتورة عرجاء، قد حصرت همّها بين مثلثات الموت المحتوم(الغرفة، المطعم والمدرج)، بينما الوطن يأمل في هبّتها، ويترقب وثبتها الإنسانية.

فهل تعود الحركة الطلابية إلى أحضانها الجامعية الأصيلة، تُعانق من جديد أحلام الوطن، متعلّقة بأشواق الأمة وتشارك الإنسانية آمالها العريضة، لاستعادة مجدها الغابر، وإحراز شرف عزّ نيلُه بالانتساب، في زمن يدّعي فيه الكثيرون ودّ الوصال، بيد أن الجماهير لا تقرّ لهم وصالا.

البيبليوغرافيا

I ـ باللغة العربية

أولاً: المصادر

1- ابن الصغير، **أخبار الأئمة الرستميين**، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1986م، 160ص

2- ابن خلدون، **المقدمة**، ط2، تحقيق علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1967، 1112ص.

3- بوتومور توماس، **علم الاجتماع و النقد الاجتماعي** ، ترجمة السيد الحسيني و علي ليلة ، دار الثقافة للطباعة و النشر ، القاهرة، 1981. 380 ص

ثانياً: المراجع

1- أبو راضي فتحي عبد العزيز ، **الطرق الإحصائية في العلوم الاجتماعية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998م، 486 ص.

2- بخوش عمار، ، **مناهج البحث العلمي وطريق إعدادات البحوث**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، .....

3- بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي .الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي 1996، 202 ص.

4- بوشعير السعيد ، **النظام السياسي الجزائري**، ط2، الجزائر:دار الهدى للنشر،1993.

5- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1954 / 1830** ، الجزائر،2007، 143ص.

6- بهلول محمد بلقاسم ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية تشريح وضعية الجزائر، منشورات دحلب، 1993، 406 ص.

7- التل السعيد ، **مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي**، عمان، دار اللواء للصحافة والنشر، 1983، 348ص.

8- تركي رابح ، **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية** ، ط 2 ، (ش ، و ، ن ، ت ، الجزائر 1981.

9- حافظ عبد الرحيم ، **الزبونية السياسية في المجتمع المغاربي ، قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2006، 488 ص.

10- الحسن إحسان محمد، **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، بيروت، دار الطبيعة للطباعة والنشر، 1986، 180ص.

11- حمادي عبد الله، **الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 "مشارب ثقافية و إيديولوجية "**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

12- سامر، حريفج، وآخرون، **في مناهج البحث العلمي وأساليبه**، ط2 ،الأردن : منشورات عبد اللاوي ،1999.

13- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000. 189 ص.

14- - سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930 - 1945** ، ج3 ،ط3 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر1986، 334ص.

15- شكر الصبيحي أحمد ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، 264ص.

16- شهبي عبد العزيز، **الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، دط، وهران، الجزائر،2007، ص13؛ نقلا عن: ليفيبروفنسال،**"الزوايا"**، دائرة المعارف الإسلامية، أحمد الشنتاوي وآخرين ، المجلد 10، القاهرة 1933، ص332.

17- طعيمة رشدي، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**، القاهرة، دار الفكر العربي، دون تاريخ، 2008، 906ص.

18- حلوش عبد القادر ، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، ط1 دار الأمة الجزائر 1999.

19- عابد الجابري محمد، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

20- عارف محمد، **المنهج في علم الاجتماع، المنهج الكمي والمنهج الكيفي في علم الإجتماع**، الجزء الأول، القاهرة، 1987، 198ص.

21- عارف نصر، **نظرية النخبة، دراسة النظم السياسية العربية، إمكانات و إشكالات النخبة السياسية في العالم العربي**، القاهرة، 1966.

22- عبد الله العكش فوزي، **البحث العلمي، المناهج والإجراءات**، ط2، الإمارات العربية المتحدة، مطبعة العين الحديثة، 1995، 327ص.

23- عبد الرحمان عبد الرحمان،**"دور المغاربة في تاريخ مصر في العهد الحديث القرن 19"** المجلة التاريخية المغربية، عدد 12، جويلية 1978.

24- عبد المعطي عبد الباسط، **البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده المعاصرة**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1982، 446ص.

25- التازي عبد الهادي ، **في تاريخ المغرب جامع القرويين المسجد و الجامعة لمدينة فاس**، المجلد 3، ط1، (دار الكتاب اللبناني بيروت)، 1972 ، ص 762 .

26- عبيد هناء، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004.

27- قباري محمد إسماعيل، **مقدمة في علم الاجتماع**، الإسكندرية، دارا لكتب الجامعية، 1997.

28- الكواري علي خليفة، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2003.

29- محساس أحمد ، " التعليم و الثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية" ، مجلة الثقافة ، عدد 85 ، جانفي فيفري. 1985 .

30- محمود رضوان عبد القادر، **سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

31 -نسيب محمد، **زوايا العلم والقرآن بالجزائر**، بدون تاريخ

ثالثاً: المعاجم والقواميس

1-أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، إنجليزي، فرنسي، عربي، مكتبة لبنان.

2- **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، دار الشروق، بيروت، ط1 ، سنة.2000

3- عبد الهادي، الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط 3، سنة1998 .

رابعاً :الندوات والدوريات والمحاضرات:

1- جلالي عبد الرزاق، بلعادي إبراهيم، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة و الاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي ، العدد 314 ، أفريل 2005 .

2- د. محمد عدالة، مقتطف من محاضرة ألقيت خلال مؤتمر الشورى والديمقراطية، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، مارس 1997.

خامساً: المذكرات والأطروحات

1- مريوش أحمد، **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية و ثورة التحرير 1954**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2000.

1-زايد الطيب مولود، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، رسالة ماجستير كلية الآداب (قسم علم الاجتماع)، جامعة بغداد، 1998.

2- قصير المهدي، **دور الجامعة في بناء الوعي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2007.

سادساً: النصوص القانونية.

1- الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 1976/11/22، المتضمن دستور 1976 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد رقم 94، سنة 1976.

2- مرسوم رئاسي رقم 89-18 ممضي في 28 فبراير 1989 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 1989 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 9، سنة 1989.

3- المرسوم التنفيذي رقم 01-271 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، سنة 2001.

سابعاً: المجلات والجرائد

1- جريدة المشوار السياسي، النسخة الورقية، بتاريخ 2010/05/29، العدد 31.

2- جلالي عبد الرزاق، بلعادي إبراهيم، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة و الاستقطاب الحزبي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، أفريل 2005.

3- جريدة الخبر اليومي، 15 منظمة طلابية تحت إمرة وتصرف الأحزاب السياسية، بتاريخ 2009/09/16، ص 3.

4- بن القبي صالح ،" **الحركة الطلابية و ثورة 01 نوفمبر 1954 المجيدة**"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، دورية في الثقافة الإسلامية ، عدد 2، 1999.

5- الجوهري عبد الهادي، " **المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية**" ،المجلة الاجتماعية والقومية، العدد الأول، يناير 1988 .

6- جابي عبد الناصر، **العلاقات بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر واقع و آفاق**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 15، فيفري 2007، مجلس الأمة ـــ الجزائر.

7- عبد الرحمان شيبان، جريدة الأسبوع، العدد 53، الموافق ل 20 مارس1947 .

7- حسن السعيد، " **نشأة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين و دوره في معركة التحرير**"، مجلة الأصالة، العدد 22 ، أكتوبر نوفمبر 1974.

8- جريدة الجزائر نيوز، ملف حول أحداث أكتوبر 88، العدد 1744، 05 أكتوبر 2009.

ثامناً: الأنترنيت

1- باسم، السعدي، **نسبية الديمقراطية والاستبداد الديمقراطي**، من الموقع الإلكتروني

http://www.alkader.net/apri/basam_050414.html

2- منى، محمود، و السيد، عليوة" **-المشاركة السياسية-**"موسوعة الشباب السياسية -مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية - مؤسسة الأهرام – شار ع الجلاء، القاهرة مصر؛ للمزيد الاطلاع على الرابط التالي:

http//acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN39.HTM

3- الحبيب، الدرويش، **أية علاقة للثقافة والترفيه بمؤسسات الوقت الحر؟** من المجلة الإلكترونية أفكار، الموقع:

http://www.afkaronline.org/arabic/articles/derwich.html

4- زاهر، زكار، **المنظمات الاجتماعية والثقافية ودورها في التغيير الاجتماعي** ، مركز الإشعاع الفكري للدراسات والبحوث: *http://www.trcsr.com/book*

5- عبد الحميد عثماني، ناشط في حقل العمل الطلابي، **الائتلاف... تأسيس للاحترافية الطلابية** مقال بتاريخ 2009/02/26 على الرابط التالي : http://ugelarab.ibda3.org/t3-topic

6 - *Appendix K : Political Socialization htt://www.Shawneenet.Com/ Political Science/VK. Html, P. 1, 25/05/2010, Tim: 19 :15.*

II- باللغة الفرنسية

1- ANGERS Maurice, ***Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines***, Alger, Editions Casbah Université, 1997,198p.

2- DURKHEIM Emile, ***De la division du travail social***, Paris, PUF, 2007.352p.

3- LECA Jean,"***L'état d'urgence ,un tracteur inhibiteur*** ",Journal El watan ,vendredi 1- samedi 2 juin 2007.

4- VON STEIN Lorenz, ***Histoire du mouvement social en France à partir de 1789 jusqu'à nos ours***, Leipzig , tome 3, 1850.

5- GRAVITZ Madeline, ***Méthode des sciences sociales***, 8eme édition, Paris, 1990. 416p.

6-DAHMANI Mohamed, ***Algérie: Légitimité Historique et Continuité Politique***, France: Harmattan, 1999. 302p.

7- WILKINSON Paul, ***Social Mouvement***. London: Macmillan Press [Toronto: Macmillan], ***1971.***

8- ROCHER Gay, ***Introduction à la sociologie générale. Tome 3. Le changement social,*** Paris, Editions HMN, 1968.562p.

III ـ باللغة الانكليزية

1- LAYACHI Azzedine, ***Political Liberalization and the Islamist Movement in Algeria, in Michael Bonner, Megan Reif and Mark Tessler, Islam, Democracy and the State in Algeria : Lessons for the Western Mediterranean and Beyond***, UK, Routledge,2005.

2- WAISMAN bonora Camille , ***France and the Algerian Conflict: Issues in Democracy and Political Stability1988-1995***,USA:Ashgate Pub Ltd,2003.

3- EASTON David & DENNIS Jack, ***Children in the Political System***, New York, MC Grawhill, Inc, 1969.

4- GEOFFREY K Roberts, ***A Dictionary of political analysis***, London, Longman Group Limited, 1st ed,1971.

5- WERENFELS Isabelle, ***Managing Instability in Algeria: Elites and political change Since1995***, UK : Routledge , 2007.

6- ENTELIS J. P, " ***State Society Relations as a case study " , in Mark A.Tessler, Jodi Nachtwey And Anne Banda , Area Studies and Social Science*** , USA : Indiana university pess,1999.

7- KENNETH P. ***Political Socialization***, London, Oxford University Press, Inc., 2nd ed,1972.

8- RUSH Michael & ALTHOFF Philip, ***An Introduction to political Sociology***. London, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1971.

9- Peter I ROSE, Penina M, and others, ***Sociology: Understanding Society***, New Jersey, Printice-Hall, inc., Englewood Cliffs, 1978.

10- CARNEY Thomas, ***Content Analysis, A technique for systematic in from communication***, University of Monituha Press 1972.

11- CAROTHERS Thomas & OTTAWAY Marina, ***Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East***, USA: Carnegie Endowment,2005.

فهرس المحتويات

كلمة شكـــر	
الإهـــــداء	
فهرس المحتويـات	
مقدمة عامـــة	01
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	18
المبحث الأول: التعريف بالإطار المكاني للدراسة	19
المطلب الأول : مدينة تيارت عبر العصور	19
المطلب الثاني: ولاية تيارت	26
المطلب الثالث: جامعة ابن خلدون بتيارت	29
المبحث الثاني: واقع الديمقراطية والانفتاح السياسي في الجزائر	31
المطلب الأول: أحداث الخامس من أكتوبر 1988	31
المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية التى جاء بها دستور 1989م.	36
المطلب الثالث المجتمع المدني في الجزائر في مرحلة ما بعد الانفتاح السياسي	43
المبحث الثالث: الحركات الاجتماعية والمنظمات الطلابية	47
المطلب الأول: المنظمات والحركات الاجتماعية	49
1 ـ تعريف الحركة الاجتماعية	49
2 ـ أنواع الحركات الاجتماعية	51
3 ـ مبادئ الحركة الاجتماعية	51
4 ـ وظائف الحركات الاجتماعية	53

المطلب الثاني: حركات الشباب	55
المطلب الثالث: حركات الطلاب في البلدان النامية	57
الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي والحركة الطلابية في الجزائر	59
المبحث الأول: التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي	60
المطلب الأول : واقع التربية والتعليم في الجزائر قبل الاحتلال	60
المطلب الثاني: دور المدارس القرآنية والزوايا في التعليم	65
المبحث الثاني: التعليم في عهد الاحتلال الفرنسي	68
المطلب الأول: المرحلة الأولى ـ منذ الاحتلال إلى 1930	68
المطلب الثاني: المرحلة الثالثة 1930ـ 1962	70
المطلب الثالث: توجه الطلبة الجزائريين نحو المشرق والمغرب إبان الاحتلال	73
المبحث الثالث: ظهور التنظيمات النقابية الطلابية في الجزائر	80
المطلب الأول: الحركة الطلابية الجزائرية النشأة والمسار	80
المطلب الثاني: الإضراب العام للطلبة الجزائريين في 19 ماي 1956	87
المطلب الثالث: التعددية النقابية في المجال الطلابي بعد أكتوبر 1988	93
خلاصة الفصل	95
الفصل الثالث: التوجهات السياسية والإيديولوجية للتنظيمات الطلابية	97
المبحث الأول: التنظيمات الطلابية الناشطة بجامعة ابن خلدون تيارت	100
المبحث الثاني: الحركة الطلابية والممارسة السياسية	118
المطلب الأول: الانتماء السياسي (الحزبي) للتنظيمات الطلابية	119

المطلب الثاني: الحركة الطلابية والوعي السياسي	128
المطلب الثالث: ممارسة السياسة داخل الجامعة	131
المبحث الثالث: الممارسة الديمقراطية في فكر الحركة الطلابية	139
المطلب الأول: الممارسة الديمقراطية للحركة الطلابية من خلال الانتخابات الطلابية	140
المطلب الثاني: منطق الجهوية	144
المطلب الثالث: علاقة التنظيمات الطلابية ببعضها البعض	148
خاتمة الفصل	153
الفصل الرابع: دور التنظيمات الطلابية في صناعة النخبة	156
المبحث الأول: القيادات الطلابية	160
المطلب الأول: اختيار قادة العمل الطلابي	161
المطلب الثاني: دور الحركة الطلابية في صناعة قيادات نخبوية	164
المطلب الثالث: مشاركة الفتيات في قيادة العمل الطلابي	170
المبحث الثاني: علاقة التنظيمات الطلابية بمحيطها	172
المطلب الأول: العلاقات الشخصية في الكتل الطلابية	173
المطلب الثاني: علاقة أعضاء التنظيمات الطلابية بالهيئة التدريسية والإدارية	174
المطلب الثالث: التحالفات الطلابية	181
المبحث الثالث: إنعكاسات العمل الطلابي على المنخرطين والطلبة	184
المطلب الأول: القيم التي تعمل التنظيمات الطلابية على غرسها بالطلبة	185
المطلب الثاني: التحصيل العلمي لأعضاء التنظيمات الطلابية	188
المطلب الثالث: نظرة الآخر إلى المنظمات الطلابية	190
ـ خلاصة الفصل	193

النتائج العامة للبحث	196
التوصيات	201
الخاتمـــــة	203
قائمة المراجع	207
فهرس المحتويات	217
الملاحق	

الملاحق

- المقابلات الميدانية:

1 – مقابلة ميدانية، مع عضو بالتحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني، بتاريخ 2011/02/15.

2- مقابلة ميدانية، مسؤول التنظيم، نائب رئيس المكتب الولائي للإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، مقابلة بتاريخ 2010/12/15.

3- مقابلة ميدانية، طالبة عضو في الإتحاد العام الطلابي الحر، بتاريخ 2011/02/15.

4- مقابلة ميدانية، عضو مكتب بالإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، مكلف بالإعلام، بتاريخ 11 نوفمبر 2010على الساعة 09:00 صباحاً.

5- مقابلة ميدانية، مع رئيس شعبة الإقامة الجامعية 2000 سرير بالإتحاد العام الطلابي الحر سنة 2007-2008، مقابلة عن طريق موقع التواصل الاجتماعي – فيسبوك- يوم 2011/02/15.

6- مقابلة ميدانية، مع رئيس المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للتضامن الطلابي بكلية العلوم وعلوم الهندسة، بتاريخ 2011/03/02.

7- مقابلة ميدانية، عضو مكتب بالتضامن الوطني الطلابي، الجامعة المركزية، مقابلة بتاريخ 2011/02/03.

8- مقابلة مع أحد الطلبة، عضو بالإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، كلية العلوم الزراعية، القطب الجامعي كارمان، بتاريخ 2011/02/24.

9- مقابلة مع أحد مناضلي المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين بتاريخ 2011/02/09 على الساعة 11:30 بمقر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

10- مقابلة مع أستاذ (رفض ذكر اسمه) بالمركز الجامعي بتيسمسيلت بتاريخ 2011/03/02.

11- مقابلة مع السيد نائب رئيس فرع التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني، الإقامة الجامعية 2000 سرير، بتاريخ 2011/01/16 على الساعة 14:00، بالجامعة المركزية.

12- مقابلة مع رئيس الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، بالإقامة يوم 29 ديسمبر 2010 على الساعة 11:30: .

13- مقابلة مع رئيس شعبة الإتحاد العام الطلابي الحر، شعبة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، في مكتبه بالجامعة المركزية يوم يوم 06 جانفي 2011 على الساعة 14:30.

14- مقابلة مع نائب مدير الإقامة الجامعية 2000 سرير في مكتبه، بتاريخ 2011/02/15.

15- مقابلة ميدانية مع المكلف بالنشاطات الرياضية بالمديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية بالجامعة المركزية يوم 2011/01/12.

جامعـــة وهـــــران

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة استبيان

حول

الانفتاح السياسي والمنظمات الاجتماعية في الفضاء الجامعي

جامعة عبد الرحمان ابن خلدون بتيارت نموذجاً

نحن بصدد إنجاز بحث لمذكرة ماجستير، فالرجاء منكم ملأ هذه الاستمارة بكل موضوعية، ونتعهد بأن هذه المعلومات لا تستغل إلا لغرض البحث العلمي مع الاحتفاظ بالسرية التامة ونرجو عدم كتابة الاسم.

إعداد **إشراف**

غـــانس محمـــد **د / مهدي العربي**

السنة الجامعية 2011/2010

البيانات الأساسية

1- الجنس

☐ طالب

☐ طالبة

2- السن :.....

3- التخصص العلمي :

☐ تقني

☐ علوم اقتصادية

☐ علوم اجتماعية

☐ علوم قانونية

4- المستوى

☐ السنة الأولى

☐ السنة الثانية

☐ السنة الثالثة

☐ السنة الرابعة

☐ السنة الخامسة

☐ مرحلة ما بعد التدرج

5- محل الإقامة

☐ مدن كبرى

☐ مدن متوسطة

☐ مدن صغرى

☐ مناطق ريفية

6- درجة تعليم الوالدين

☐ دراسات عليا

☐ مؤهل عالي

☐ مؤهل متوسط

☐ بدون مؤهل

7- الهدف من الإنخراط في العمل النقابي الطلابي؟

☐ خدمة المصلحة العامة للطلبة

☐ خدمة الأهداف الشخصية

8- هل لديك ميول سياسي تهدف إلى تطويره من خلال الإنخراط في المنظمة الطلابية؟

☐ نعم

9- ما عدد المرات التي شاركت فيها بصوتك في الإنتخابات الطلابية؟

☐ ولا مرة

☐ مرة واحدة

☐ مرتين

☐ أكثر من مرتين

10- هل تعتقد أن الإتحادات الطلابية بصورتها الحالية قادرة على رفع الوعي السياسي للطلبة؟

نعم

☐ إلى حد ما

☐ لا

11- هل ترى أن التنظيمات الطلابية تقوم على مبدأ ديمقراطي في إختيار أعضاءها وفي ممارسة مهامها داخل الوسط الجامعي؟

☐ نعم

☐ إلى حد ما

☐ لا

12- هل تتم الإنتخابات الطلابية بطريقة نزيهة وشفافة؟

☐ نعم

☐ لا

☐ بدون تصريح

13- هل تهتم بالإشتراك في الأنشطة الطلابية

☐ نعم

☐ لا

14- إذا كانت إجابة السؤال رقم أربعة (04) بلا فلماذا لا تهتم بالإشتراك في التنظيمات الطلابية؟

☐ لا أرغب

☐ عدم الإقتناع بالمشاركة

☐ عدم وجود أوقات فراغ لممارسة العمل الطلابي

☐ أخرى: أذكرها.....

15- هل تستعمل المنظمات الطلابية نوعاً من الجهوية في جلب المتعاطفين إليها؟

☐ نعم

☐ لا

16- هل أنت منخرط في حزب سياسي؟

☐ نعم منخرط في حزب سياسي.

☐ متعاطف وغيرمنخرط

☐ غير متعاطف وغير منخرط

17- إذا كان الجواب بـــ (نعم) أذكر هذا الحزب .....

18- هل لك أن تذكر سبب انخراطك بإيجاز؟

.....

.....

.....

19- - ما رأيك في العبارة التالية " يجب أن يمتنع الفرد عن القيام بما يحقق مصالحه الخاصة إذا كان ذلك يضر بالمصلحة العامة"

☐ موافق

☐ محايد

☐ معارض

20- هل ترى أن المشاركة في العمل الطلابي النقابي يؤثر سلباً على المسار الدراسي

☐ يؤثر سلباً

☐ يؤثر إيجاباً

☐ لا توجد علاقة

21- التنظيمات الطلابية ماهي إلا أوراق ظغط تستعملها أطراف معينة لتحقيق مصالحها

☐ صحيح، كيف؟ .....

☐ خطأ.

22- هل ترى أن المنظمات الطلابية ماهي إلا إمتداد للأحزاب السياسية في الوسط الجامعي؟

☐ نعم

☐ لا

23- - هل شاركت في تجمع أو مسيرة لحزب أو أحزاب سياسية معينة؟

☐ نعم

☐ لا

24- ما رأيك في ممارسة الطالب للسياسة داخل الوسط الجامعي؟

☐ السياسة تضر بمسار الطالب لأن مجالها واسع وقد يتوه داخلها.

☐ الطالب هو إطار المستقبل وعليه أن يتكون سياسياً.

☐ المشكل ليس في الممارسة، وإنما في استعمالها لتحقيق أغراض شخصية.

☐ الجامعة ليست مكاناً لممارسة السياسة

25- ماهي نوعية العلاقات بين مختلف التنظيمات الطلابية ؟

☐ جيدة

☐ متوسطة

☐ سيئة

☐ تخضع لمنطق المصالح والتوجهات المشتركة

26- كيف هي علاقة إدارة الجامعة بالتنظيمات الطلابية ؟

☐ جيدة

☐ متوسطة

☐ علاقة كر وفر

☐ سيئة في أغلب الأحوال

27- ماذا تريد أن تضيف كملاحظات أو إضافات لم يتم التطرق إليها بالأسئلة السالفة ؟

.....

.....

نداء الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين للإضراب 19 ماي 1956

بعد اغتيال أخينا زدور بن القاسم من طرف الشرطة الفرنسية، وبعد الفتك بأخينا الكبير الطبيب ابن زرجب، وبعد المأساة التى أصابت أخانا الشاب الإبراهيمي التلميذ بالمعهد الثانوي ببجاية حيث أكلته النار حيا في قريته التى أحرقها الجيش الفرنسي أثناء عطلة عيد الفصح ، وبعد تنفيذ الإعدام بدون تحقيق ، ولا استنطاق ، ولا محاكمة ، على الأديب الجليل رضا حوحو الكاتب بمعهد ابن باديس بقسنطينة الذي كان في جماعة ممن أخذهم العدو كرهائن ، وبعد التعذيب البغيض والتنكيل الشنيع الذي قاساه الطبيب هدام بقسنطينة والطبيبان: بابا أحمد ، وطبال بتلمسان، وبعد إلقاء القبض على رفقائنا : عمارة ، ولونيس ، والصابر ، والتواتي، الذين انتزعوا وأنقذوا اليوم من سجون الإدارة الفرنسية ، وبعد إلقاء القبض كذلك على الرف يقين : زروقي ، وماحي ، ونفي رفيقنا ميهي وبعد الحملات الرامية إلى إدخال الرعب في قلوب أعضاء الإتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين ، وبعد كل هذا فها نحن نرى الشرطة تختطف من بين أيدينا في ساعة الفجر أخانا فرحات حجاج الطالب في القسم التحضيري للدراسات الجامعية ، والمرشد بالقسم الداخلي للمدرسة الثانوية بإبن عكنون بالعاصمة الجزائرية، وقد عذبته وحبسته عشرة أيام (بمشاركة السلطة القضائية والإدارة العليا بالجزائر اللتين كانتا على علم بقضيته) إلى أن بلغنا ، وأحشاؤنا تلتهب من الأسى ، أن شرطة مدينة جيجل ذبحته ذبحا بمساعدة الحراسة الليلية. ولنا أن نتساءل بعد تلك المناكر : هل ذهبت أدراج الرياح تلك الإنذارات الصادرة من إضرابنا الرائع يوم 20 يناير 1956 ؟.

وحقيقة الأمر أن المزيد من الشهادات الدراسية لا يؤدي بنا الى تحسين الحالة الراهنة المتمثلة في جثث ذوينا المفتوك بهم فتكا ذريعا.

ولماذا يا ترى تصلح تلك الشهادات التى مازالت تعرض علينا ؟ بينما يناضل شعبنا نضال الأبطال وتنتهك حريات أمهاتنا وزوجاتنا ، وإخواننا ، ويتساقط أولادنا ، وشيوخنا ، تحت رصاص الرشاشات ، ونيران القنابل ، والكبريت المحرق ، ونحن ـ إطارات المستقبل ـ فماذا ، ومن يعرض علينا لنسيره ؟...لاشك الخراب ، وأكواما من الأجساد الهامدة المقطعة إربا

إربا ، كالتى بمدن قسنطينة ، وتبسه ، وسكيكدة ، وتلمسان، وغيرها من المراكز الأهلية التى صارت أسماؤها مسجلة في تاريخ البطولة ببلادنا.

وإننا لنشعر بأن وقوفنا موقف القاعد المتفرج أمام الحرب التى تجري معاركها تحت أعيننا ، يجعلنا شركاء في المفتريات البذيئة الصادرة من الأفاكين الآثمين ضد جيشنا الوطنى الباسل ، كما نشعر كذلك بأن الهناء الزائف الذي ركنا إليه لم يعد يرضي ضمائرنا.

ولذا فالواجب يناديا إلى القيام بمهمات تفرضها الظروف علينا فرضا ، وتتسم بسمة السمو والمجد.

فالواجب يناديا إلى تحمل الآلام ليلا ونهارا بجانب من يكافحون ويموتون أحرارا تجاه العدو.

وعليه فإننا نقوم من الآن بالإضراب عن الدروس والامتحانات لأجل غير محدود.

فلنهجر مقاعد الجامعات ولنتوجه إلى الجبال والأوغار ولنلتحق كافة بجيش التحرير الوطنى وبمنظمته السياسية جبهة التحرير الوطنى.

أيها الطلبة والمثقفون الجزائريون ، أنرتد على أعقابنا والحال أن العالم ينظر إلينا ، والوطن يناديا والبلاد تدعونا إلى حياة العز ، والبطولة ، والمجد ؟

القانون الأساسي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين

المادة01: الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين منظمة وطنية طلابية مستقلة ديمقراطية غير حكومية، تعمل ضمن مبادئ وأهداف بيان أول نوفمبر 1954.

المادة 02: الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين منظمة طلابية تعمل في الأطر الجمهورية بخضوعها للدستور والتزامها باحترام قوانين الدولة.

المادة 03: الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين استمرار للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ويحتفظ بالرمز التاريخي القديم ويبقى ملكا شرعيا له.

المادة04: الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين منظمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال النظامي والمالي.

المادة05: الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين إطار للنضال الطلابي النقابي وهو قوة اقتراح ومشاركة في كل القضايا الجامعية والوطنية.

المادة06:الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين منظمة نقابية تعمل من أجل تطوير التحصيل والبحث العلميين، بتبنيها ودفاعها عن المطالب الطلابية البيداغوجية، والاجتماعية، والثقافية، والترفيهية.

المادة07: يتكون الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين من مناضليه:

ـ طلبة الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الوطنية.

ـ طلبة التعليم الثانوي.

ـ طلبة جامعة التكوين المتواصل.

ـ الطلبة الدارسين بالخارج.

ـ طلبة النوادي الوطنية التابعة للاتحاد.

ـ مناضلين شرفيين.

ـ إطارات الاتحاد.

المادة 08: يلتزم الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بالدفاع عن الثوابت الأساسية للوطن بحمايتها والعمل على احترام الحريات الأساسية الفردية والجماعية.

المادة09: يلتزم الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بالدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للطلبة عبر عمله النضالي وخاصة من خلال -:اعتبار مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته مكسبا لا رجعة فيه.

-التصدي لكل أشكال الانتقاء في التعليم العالي والثانوي حتى لا تصبح الجامعة حكرا على نخبة أو فئات معينة من المجتمع

-النضال من أجل تحسين الظروف المعيشية للطالب والثانوي وكذا الرفع من مستوى نوعية التعليم.

-النضال من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية في أبعادها الثلاث الإسلام العروبة و الأمازيغية.

-النضال من أجل تعميم استعمال اللغة العربية كعنصر أساسي للشخصية الوطنية.

ـ تعزيز الروح الوطنية ومحو كل أشكال اللامبالاة والحياد لدى الطالب وإشراكه في الحياة الجامعية ليتحمل مسؤوليته في البناء الوطني.

ـ إثراء الحوار الديمقراطي بما يضمن حرية التعبير وممارسة الحق النقابي ورفض كل أشكال العنف والتعصب والقمع.

ـ محاربة الآفات الاجتماعية.

ـ الحفاظ على البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان.

ـ الدفاع عن قدسية الحرم الجامعية.

ـ العمل على الصعيد الخارجي على تعزيز علاقات الأخوة والتضامن والصداقة مع التنظيمات الطلابية والشبانية الشقيقة عبر العالم.

مبادئ التسيير

المادة10: تخضع هياكل وهيئات الاتحاد إلى الحركية الدائمة التي ترتكز على الممارسة الديمقراطية.

المادة 11: يجب على هيئات الاتحاد:

*خضوع الهيئات القاعدية لتعليمات وتوجيهات الهيئات العليا والعمل على تنفيذها.

*احترام استدعاء الهيئات وانعقادها بصفة نظامية.

*تطبيق مبدأ الأقلية تخضع للأغلبية مع احترام رأي الأقلية.

*الهيئات المنتخبة مسؤولة مباشرة أمام منتخبيها.

المادة12: تكون مداولات هيئات الاتحاد شرعية بتوفر نصاب الثلثين، وفي حالة عدم توفره يجب توجيه استدعاءات للمعنيين مرة ثانية ففي هذه الحالة فالمداولات تصبح شرعية بأغلبية الحاضرين.

المادة13: يعتبر منخرطا في الاتحاد كل من تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (07)، دفع اشتراكه والتزم بالقانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد.

المادة 14: الأعضاء الشرفيون هم الأشخاص الذين تسند إليهم هياكل الاتحاد هذه الصفة ويحصلون بموجبها على بطاقة المناضل الشرفي، يحدد النظام الداخلي شكلها ومحتواها وطريقة تسليمها.

المادة 15: إطارات الاتحاد هم الأشخاص الذين مارسوا مسؤوليات نضالية عبر مسيرة الاتحاد والتي بموجبها يحصلون على بطاقة خاصة، يحدد النظام الداخلي شكلها ومحتواها.

المادة 16: واجبات وحقوق المنخرط

الواجبات:

-1احترام أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد، والالتزام بتطبيق برنامج عمله وتأدية القسم المحدد في النظام الداخلي.

-2العمل على إنجاز أهداف الاتحاد المجسدة في نصوصه.

-3تلبية استدعاءات الاتحاد والمداومة على حضور الاجتماعات والنشاطات.

-4العمل دون هوادة على تجسيد مبادئ أول نوفمبر 1954 والدفاع عن ثوابت الأمة ومكتسبات الشعب.

-5تسديد الاشتراكات بانتظام.

-6دعم الاتحاد والعمل لتقوية الانسجام داخله وتنمية الروح الديمقراطية في صفوفه.

-7محاربة كل الظواهر السلبية والآفات الاجتماعية.

الحقوق:

1 ـ الحصول على بطاقة فور الانخراط

2 ـ الترشح والانتخاب.

3 ـ الأولوية في الاستفادة والمشاركة في نشاطات الاتحاد.

4 ـ الإعلام بكل ما يتعلق بالاتحاد.

5 ـالتدرج في المسؤولية داخل هيئات وهياكل الاتحاد.

شروط الترشيحات والانتخابات

المادة17: تتم الانتخابات عن طريق الاقتراع السري والمباشر، وفي حالة الإجماع تبقى الحرية الكاملة للجمعية العامة في انتهاج سبل أخرى كالقائمة الواحدة أو التزكية.

المادة18: شروط الترشح:

التمتع بالحقوق المدنية وعدم التعرض لعقوبة جنائية.

التمتع بسلوك حميدة والكفاءة لتولي المنصب المقترح.

المادة19: يحدد النظام الداخلي كيفيات الترشيح والانتخاب لكل الهيئات.

الهيئات الوطنية

1 ـ المؤتمر

المادة 20: المؤتمر هو الهيئة العليا للاتحاد وينعقد كل ثلاث (03) سنوات.

المادة 21: يجوز أن ينعقد المؤتمر في دورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضاء الندوة الوطنية، أو بطلب من الأمين العام.

المادة 22: يحضر المؤتمر الوطني مندوبون من هيئات وهياكل الاتحاد، يمثلون كل الفئات، تحدد اللجنة الوطنية التحضيرية التي تنبثق من الندوة الوطنية بالتنسيق مع المكتب الوطني طرق وكيفيات انتخاب المندوبين وكذا النسب والحصص لكل الفئات.

المادة23:

صلاحيات المؤتمر هي:

ـ انتخاب مكتب تسيير أشغاله للمناقشة والمصادقة على جدول أعماله ونظامه الداخلي.

ـ انتخاب لجنة إثبات العضوية.

ـ انتخاب لجان أعمال المؤتمر ومناقشة التقرير الأدبي والمالي للاتحاد.

ـ المناقشة والمصادقة على القانون الأساسي للاتحاد.

ـ المناقشة والمصادقة على اللوائح وأرضية العمل.

ـ انتخاب أعضاء الندوة الوطنية

الندوة الوطنية

المادة 24: الندوة الوطنية هي الهيئة القيادية للاتحاد في الفترة مابين مؤتمرين و تتمتع بالصلاحيات التالية:

ـ المناقشة و المصادقة على التقرير السنوي للأمين العام.

ـ انتخاب الأمين العام

ـ الفصل في القضايا المصيرية للاتحاد خاصة تلك المتعلقة بخطه السياسي.

ـ الحفاظ على ممتلكات الاتحاد.

ـ تحديد تاريخ انعقاد المؤتمر الوطني.

المادة 25: تتكون الندوة الوطنية من المجلس الوطني و اللجنة الوطنية للإطارات.

المادة 26: تجتمع الندوة الوطنية في دورة عادية مرة في السنة و يجوز انعقاد دورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضائها أو الأمين العام.

المادة 27: يرأس و يسير الندوة الوطنية مكتب مقترح من طرف الأمين العام تصادق عليه الندوة.

المادة 28: تقترح الهيئة التي تستدعي الندوة الوطنية جدول أعمال الدورة، ولا يمكن إضافة أية نقطة إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.

المجلس الوطني

المادة 29: المجلس الوطني هو الهيئة القيادية للاتحاد في الفترة ما بين ندوتين وطنيتين ويتمتع بكل صلاحيات تسيير نشاطات الاتحاد واتخاذ الاجراءات والتدابير لتجسيد البرنامج الذي يسطره المؤتمر الوطني و توجيهات الندوة الوطنية.

المادة 30: يتكون المجلس الوطني من:

-الأمين العام.

-المكتب الوطني.

-رؤساء المكاتب الولائية بحكم المنصب.

-عضوات المكاتب الولائية المكلفات بشؤون الطالبات بحكم المنصب.

-أعضاء منتخبين من المؤتمر.

-مكتب التنسيقية الوطنية للثانويين.

-مكتب اللجنة الوطنية للطالبات.

-رؤساء فروع الاتحاد بالخارج.

المادة 31: يجتمع المجلس الوطني في دورة عادية ثلاث مرات كل سنة، ويجوز انعقاد دورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضاءه، أو الأمين العام.

المادة 32: يرأس دورات المجلس الوطني الأمين العام، أو يعين من بين أعضائه من ينوبه.

المادة 33: يقترح الأمين العام مكتب تسيير دورة المجلس الوطني.

المادة 34: تقترح الهيئة التي تستدعي المجلس الوطني جدول أعمال الدورة، ولا يمكن إضافة أية نقطة إلا بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين.

المادة 35 : صلاحيات المجلس الوطني

ـ انتخاب المكتب الوطني.

ـ السهر على تنفيذ لوائح وقرارات المؤتمر الوطني.

ـ تسطير البرنامج السنوي لعمل الاتحاد.

ـ تحديد المهام الرئيسية الواجب إنجازها في جميع الميادين المتعلقة بالاتحاد.

ـ تقييم النشاط العام للاتحاد.

ـ مناقشة والمصادقة على التقرير الأدبي والمالي للأمين العام.

المادة 36: يتم انتخاب أعضاء المجلس الوطني حسب ما تقرره لجنة الترشيحات المنبثقة من المؤتمر الوطني على أن يتراوح عدد أعضائه بين 165 و 179 عضوا.

المادة 37: يشكل المجلس الوطني من بين أعضائه لجانا فرعية أساسية تتكون من 07 إلى 09 أعضاء هي:

-لجنة الرقابة المالية.

-لجنة الانضباط المركزية.

ويمكن للمجلس الوطني أن يشكل أية لجنة يراها نافعة لنشاط الاتحاد.

المادة 38: عضوية المجلس الوطني دائمة وتخول لصاحبها مهاما وطنية.

المادة 39: تفقد عضوية المجلس الوطني في الحالات الآتية:

ـ الوفاة.

ـ الاستقالة من العضوية أو من المنصب المخول لها.

ـ سقوط الصفة المخولة للعضوية.

ـ الإخلال بأحكام القانون الأساسي أو النظام الداخلي.

ـ المساس بمبادئ وسمعة الاتحاد.

ـ الغياب المتكرر الغير المبرر من دورات المجلس الوطني.

ـ الانقطاع عن المشاركة في نشاطات الاتحاد.

ـ انتهاء المسار الدراسي.

المادة 40: في حالة شغور منصب عضو المجلس الوطني الذي يخبر عنه رسميا الأمين العام في لائحة تنظيمية يصادق عليها المجلس الوطني، يعقد مؤتمر ولائي يؤطره المكتب الوطني يستخلف فيه العضو المقصر.

المادة 41: يحدد للنظام الداخلي مهام وصلاحيات اللجان الفرعية وعلاقاتها بهيئات وهياكل الاتحاد.

المادة 42: ينتخب المجلس الوطني المكتب الوطني ورؤساء وأعضاء اللجان الفرعية.

الأمين العام

المادة 43: تنتخب الندوة الوطنية من بين أعضائها الأمين العام للاتحاد لفترة انتخابية قدرها ثلاث سنوات.

المادة 44: الأمين العام هو الناطق الرسمي باسم الاتحاد، والآمر بالصرف، وممثله أمام الهيئات المدنية والقضائية.

المادة 45: يمكن للندوة الوطنية إذا استدعت الضرورة إعادة انتخاب الأمين العام وذلك باقتراح من ثلثي أعضاءها.

المادة 46: يقوم الأمين العام بإدارة السياسة الداخلية والخارجية ومرافق الاتحاد ويرأس اجتماعات المكتب الوطني و المجلس الوطني.

المادة 47: في حالة غياب الأمين العام أو تعذر حضوره الذي يخبر عنه رسميا، يعين نائبا له.

المكتب الوطني

المادة 48: ينتخب المجلس الوطني من بين أعضائه وباقتراح من الأمين العام أعضاء المكتب الوطني لتسيير الاتحاد.

المادة 49: الفترة الانتخابية للمكتب الوطني هي ثلاث سنوات.

المادة 50: يعتبر المكتب الوطني هيئة تنفيذية للمجلس ويجسد شخصية الاتحاد المعنوية والأدبية.

المادة 51: يتكون المكتب الوطني من 09 إلى 11 عضوا تتوزع المهام بينهم كالآتي:

1 ـ الأمين العام.

2 ـ عضو مكتب وطني مكلف بالتنظيم.

3 ـ عضو مكتب وطني مكلف بالإدارة والوسائل العامة.

4 ـ عضو مكتب وطني مكلف بالعلاقات الخارجية.

5 ـ عضو مكتب وطني مكلف بالإعلام.

6 ـ عضو مكتب وطني مكلف بالثقافة والأنشطة.

7 ـ عضو مكتب وطني مكلف بالتكوين.

8 ـ عضو مكتب وطني مكلف بالبيداغوجيا.

9 ـ عضو مكتب وطني مكلف ب الشؤون الاجتماعية.

10 ـ عضوة مكتب وطني مكلفة بالتنسيقية الوطنية للطالبات.

11 ـ عضو مكتب وطني مكلف بالتنسيقية الوطنية للثانويين.

المادة 52 : يحدد النظام الداخلي مهام وصلاحيات أعضاء المكتب الوطني كل في مجال اختصاصه.

المادة 53: يجتمع المكتب الوطني دوريا وتتخذ مقرراته بالأغلبية النسبية، وحضور ثلثي أعضائه ضروري لصلاحياتها.

المادة 54: بإمكان أعضاء من المجلس الوطني حضور اجتماعات المكتب الوطني بعنوان استشاري بعد توجيه الدعوة لهم.

التنسيقية الوطنية للثانويين

المادة 55: يناضل الطلبة الثانويين داخل الاتحاد في إطار تنسيقية وطنية للثانويين.

المادة 56 : تعتبر التنسيقة الوطنية للثانويين الإطار النظامي الأنجع للنشاط النقابي الثانوي وذلك للتكفل بالانشغالات اليومية للطالب الثانوي.

المادة 57 :تنظم الطلبة في الثانويات والمتاقن أينما وجدت عبر التراب الوطني.

المادة 58: تنتخب الندوة الوطنية للثانويين مكتبا تنفيذيا للتنسيقية ويحدد النظام الداخلي صلاحيات ومهام الندوة الوطنية وكذا كيفيات انتخاب ومهام المكتب التنفيذي.

المادة 59: يترأس المكتب التنفيذي منسق وطني يكون عضو مكتب وطني بحكم منصبه.

التنسيقية الوطنية للطالبات

المادة 60 :التنسيقية الوطنية للطالبات هيكل تمثيلي استشاري لفئة الطالبة الجامعية داخل صفوف الاتحاد.

المادة 61 :تنبثق التنسيقية الوطنية للطالبات من لقاء وطني يضم ممثلات عن ولايات الوطن.

المادة 62 : تتكون اللجنة الوطنية للطالبات من 07 إلى 09 عضوات.

المادة 63: تترأس التنسيقية الوطنية للطالبات منسقة وطنية تكون عضوة مكتب وطني بحكم المنصب.

اللجنة الوطنية لإطارات الاتحاد

المادة 64 : اللجنة الوطنية لإطارات الاتحاد هيئة وطنية مرجعية، تتكون من 51 إلى 71 عضوا هم مؤسسوا الاتحاد ومناضلون منتخبون من المؤتمر تدرجوا في المسؤولية في هيئات وهياكل الاتحاد الوطنية.

المادة 65: تضطلع اللجنة الوطنية لإطارات الاتحاد بالمهام الآتية:

-الحفاظ على المكتسبات المادية والمعنوية للاتحاد.

-العمل على تجسيد الخط السياسي والنقابي المحدد في المؤتمر.

-وضع إستراتيجية وطنية لإطارات الاتحاد والتكفل بمشاكلهم.

المادة 66: تنتخب اللجنة الوطنية للإطارات من بين أعضائها مكتبا مكونا من خمسة أعضاء يقودهم رئيس لفترة انتخابية مدتها ثلاث سنوات.

المادة 67: تصادق اللجنة الوطنية للإطارات على نظام داخلي يؤطر نشاطها.

المادة 68: تجتمع اللجنة الوطنية للإطارات سنويا أو عند الضرورة بطلب من رئيسها أو ثلثي أعضائها.

الهياكل القاعدية

المادة 69: تتم هيكلة مناضلي الاتحاد في المدن الجامعية الكبرى حسب لائحة تنظيمية يصادق عليها المجلس الوطني.

المجلس الولائي للاتحاد

المادة 70: المجلس الولائي هو أعلى هيئة على المستوى الولائي.

المادة 71: تجتمع فروع الاتحاد على مستوى الجامعات والمعاهد والمدارس العليا والأحياء الجامعية والثانويات لانتخاب المجلس الولائي للاتحاد.

المادة 72: يعقد المجلس الولائي للاتحاد دوراته العادية كل شهر خلال السنة الدراسية ويمكن له أن يعقد دورات استثنائية بطلب من المكتب الوطني للاتحاد أو المكتب الولائي أو ثلثي أعضاء المجلس الولائي.

المادة 73: يشكل المجلس الولائي من بين أعضائه اللجان الفرعية الولائية المنصوص عليها في المادة (27) من هذا القانون الأساسي.

المادة 74: يحدد النظام الداخلي صلاحيات ومهام وعدد أعضاء المجلس الولائي للاتحاد.

المادة 75: يترأس رئيس المكتب الولائي للاتحاد دورات المجلس الولائي.

المادة 76: ينتخب المكتب الولائي للاتحاد من طرف المجلس الولائي لمدة سنتين (02) و يحدد النظام الداخلي الكيفية.

المكتب الولائي للاتحاد

المادة 77: المكتب الولائي للاتحاد هو هيئة تنفيذية للاتحاد على المستوى الولائي ويمثله أمام السلطات المحلية.

المادة 78 : المكتب الولائي مسؤول أمام المجلس الولائي وأمام المكتب الوطني.

المادة 79: يتكون المكتب الولائي من 07 إلى 09 أعضاء منتخبين لمدة سنتين (02) ويحدد النظام الداخلي الكيفية والصلاحيات.

المادة 80: يمثل رئيس المكتب الولائي للطلبة الاتحاد على المستوى الولائي ويجسد وحدة الطلبة والثانويين.

المكتب الولائي للثانويين

المادة 81 : تجتمع فروع الثانويات على مستوى الولاية في ندوة ولائية لانتخاب المكتب الولائي للثانويين تحت إشراف المكتب التنفيذي للتنسيقية الوطنية للثانويين والمكتب الولائي للاتحاد.

المادة 82: يتكون المكتب الولائي للثانويين من 07 إلى 09 أعضاء منتخبين لمدة سنتين (02) ويحدد النظام الداخلي المهام والصلاحيات.

المادة 83: يكون رئيس المكتب الولائي للثانويين بحكم المنصب عضو بالمكتب الولائي للاتحاد ويكون المكتب الولائي للثانويين عضوا بالمجلس الولائي للاتحاد بحكم المنصب.

فرع الاتحاد

المادة 84: فرع الاتحاد هو الخلية القاعدية على مستوى المعهد أو المدرسة أو الحي الجامعي أو الثانوية.

المادة 85: يجتمع الطلبة المنخرطين في الاتحاد على مستوى المعهد أو المدرسة أو الحي الجامعي أو الثانوية عامة لانتخاب مكتب الفرع ويشرف المكتب الولائي للاتحاد والثانويين كل فيما يخصه على انتخابه.

المادة 86: يتكون مكتب الفرع من 07 إلى 09 أعضاء منتخبين لمدة سنتين (02.(

المادة 87 : يقوم مكتب الفرع بتنفيذ قرارات وتوصيات هيئات الاتحاد على مستوى المعهد أو الحي أو المدرسة أو الثانوية.

المادة 88 : مكتب الفرع مسؤول أمام المكتب الولائي ، يحدد النظام الداخلي الصلاحيات.

أحكام عامة

المادة 89: المقر المركزي للاتحاد هو 10 شارع العقيد عميروش – الجزائر العاصمة.

المادة 90: شعار الاتحاد الداخلي هو " : وفاء و تجديد"

المادة 91: يعتبر (19 ماي) اليوم الوطني للطالب وكذا يوم (08 جويلية) ذكرى تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) أعيادا للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين يحتفل بها رسميا كل سنة.

المادة 92: بطاقة الانخراط فردية تتضمن شعار الاتحاد، يحدد النظام الداخلي شكلها ومضمونها وكذا الاشتراك للحصول عليها.

المادة 93: يستلزم على هيئات الاتحاد أن تعمل على الحفاظ وصيانة ممتلكات ومرافق الاتحاد وتوظيفها بما يعود بالمردود النضالي والمالي على الاتحاد.

المادة 94: ينظم تسيير واستغلال ممتلكات ومرافق الاتحاد عن طريق لوائح مرفقة بهذا القانون الأساسي بعد مصادقة المؤتمر عليها.

المادة 95 : تتكون موارد الاتحاد من:
- اشتراكات المنخرطين.
- عائدات نشاطات الاتحاد ومرافقه.
- إعانات الدولة و الهبات والتبرعات.

المادة 96 : إن قرار حل الاتحاد هو من صلاحيات مؤتمر وطني وله حق الفصل في ممتلكاته.

المادة 97: يصبح هذا القانون أساسي ساري المفعول فور المصادقة عليه من طرف المؤتمر

المؤتمر الوطني الحادي عشر

الجزائر 29 – 30 – 31 مارس 2007

ملخص

يتعلق موضوع المذكرة بدراسة ميدانية حول التنظيمات الطلابية في جامعة ابن خلدون بتيارت من خلال إشكالية رئيسية كانت كالأتي: هل تساهم التنظيمات الطلابية في تفعيل المسار الديمقراطي في أعقاب الإنفتاح السياسي الذي تبناه النظام الجزائري كخيار استراتيجي، وما مدى تبعية هذه التنظيمات إلى الأحزاب السياسية؟

وتهدف الدراسة بالأساس إلى الوقوف على مدى فاعلية الحركة الطلابية الجزائرية داخل الجامعة وهل تعمل فعلاً من أجل مصلحة الطالب ، أم أنها مجرد منظمات مصلحية تستغله أطراف خارج الدامعة لتحقيق أهداف أخرى غي تلك المتوخاة من العمل النقابي الطلابي.

الكلمات المفتاحية:

الحركات الإجتماعية؛ المنظمات الطلابية؛ الإنفتاح السياسي؛ الجامعة، الديمقراطية؛ الإنتخابات الطلابية؛ العمل النقابي؛ جامعة ابن خلدون بتيارت؛ النخبة؛ التحالفات الطلابية.